وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري

دراسة حالة الهجرة الغير شرعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربيـــة

من إعداد الطالبــة:

- بنور حورية

تحت إشراف الأستاذ:

*دريس عبد الصمد

لجنة المناقشة

أ.بن زايد أمحمد ..... رئيسا.

أ.دريس عبد الصمد ..... مشرفا ومقررا.

أ.عطري علي ..... عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي: 2017-2018

شكر وتقدير

ما أفضل كلمة شكر لله سبحانه . اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال قدرتك و عظيم سلطانك على توفيقي لإيجاز هدا العمل.

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**دريس عبد الصمد**" مساعدته القيمة وعلى ما قدمه لي من معلومات و توجيهات ساعدتني على انجاز هذه المذكرة.

كما لا أنسى شكري إلى أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية على رأسهم الأستاذ "**بن زايد محمد**" والأستاذ "**عطري علي**" على كل ما قدموه لي خلال مشواري الدراسي.

أما الشكر الذي من نوع خاص فأتوجه به إلى أخي وصديقي "**يونس زرقي**" الذي وقف إلى جانبي و زرع الأمل في طريقي فلولا وجوده لما أحسست بمتعة النجاح و حلاوة المنافسة الايجابية و لولاه لما وصلت إلى ما وصلت إليه فله مني كل الشكر والاحترام.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى من مد لي يد العون لانجاز هذا العمل المتواضع أخي "**محمد بن عزوز**"

و إلى كل من ساعدني و وقف إلى جانبي طيلة مشواري الدراسي خاصة زملائي في الدفعة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر احدهما أو احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

يا من احمل اسمك بكل فخر... يا من افتقدك منذ الصغر يا من يرتعش قلبي لذكرك يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث **أبي رحمه الله**.

إلى من ملكت حواسي و إحساسي و احتوت عقلي و أفكاري وهامت بها نفسي وأنفاسي الى من أرضعتني الحب والحنان... إلى القلب الناصع بالبياض **أمي الحبيبة**.

إلى من يستحق لقب الأبوة بعد والدي... **أبي حاج بلقاسم** ربي يشافيه و يطول في عمره.

إلى من شاركتني طفولتي وشبابي... إلى من قاسمتني أحزاني وأفراحي إلى **أمي الثانية** (**سعدية**) أطال الله في عمرها.

إلى من أرى التفاؤل بعينيها... والسعادة في ضحكتها إلى شعلة الذكاء والنور **أختي العزيزة**.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من أثروني على نفسهم إلى الذين علموني علم الحياة **إخوتي** (لعرج، جيلالي، عامر، مهيدي، محمد ،نورالدين، رقية ،فاطمة ،خديجة ،فطومة، زهرة).

إلى فرحة عامي وإشراقة عمري **سمير**.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي **صديقاتي** (عالية، حنان، ريالة، خديجة، عائشة، هوارية، أحلام، جهيدة ،فطيمة، ستي).

إلى معنى البراءة وسبب سعادتنا في الحياة... علي عبد الصمد ، انس.

إلى كل من في قلبي ونساهم قلمي سهوا.

مقدمـة

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات جديدة في البيئة الأمنية الدولية ، ما جعل العديد من الأطر النظرية في العلاقات الدولية والمتخصصة في الجانب الامني تعيد حساباتها وتطرح أفكار جديدة حول مفهوم الأمن والآليات المناسبة لتحقيقه ، فالمقاربات النظرية التي جاءت بعد نهايتها ساهمت في إعطاء تصور جديد حول مفهوم الأمن ووضعت أرضية لبروز مدارس متخصصة في الدراسات الأمنية.

وبالتوازي مع ذلك شهد حقل الدراسات الأمنية توسعا كبيرا في مضامينه نتيجة لتغير مصادر التهديد التي تواجه وحداته المرجعية فانتقل مفهوم الأمن نتيجة التحولات فترة ما بعد الحرب الباردة من أمن الدولة كوحدة تحليل إلى امن المجتمعات والأفراد وذالك بفعل التحول في طبيعة وبنية التهديدات الأمنية التي لم تعد تقتصر على الأخطار العسكرية التقليدية للأمن بل تعدتها لتشمل أخطارا جديدة غير عسكرية حيث تعد الجزائر قلب دول المغرب العربي وحلقة وصل بين أطرافه ، وهي في الوقت ذاته تمثل شبه زاوية متوغلة بعمق القارة الإفريقية عبر صحرائها ، فكانت بمثابة نقطة تماس جيوحضارية بين الحضارات الإفريقية جنوب الصحراء والحضارات المتوسطية في الشمال . وكان مما أفضت إليه المساحة الشاسعة وطول الحدود البرية إلى أن تكون الجزائر منطقة تقاطع والتقاء بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) في اتجاه الشرق والجنوب ، وبين شمال أوربا في اتجاه الجنوب نحو إفريقيا .

فقد أفرزت انتفاضات العربية أو ما يعرف " الربيع العربي " بيئة أمنية هشة على الحدود الشرقية للجزائر خاصة الحدود الجزائرية مع ليبيا ، فالأزمة الليبية كان لها انعكاسات على البيئة الأمنية للجزائر بإفرازها لوضع أمني هش وانكشا فات أمنية على الحدود ناهيك عن تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا وانتشار تجارة السلاح وتهريبه عبر الحدود ، كذلك فان الأزمة في تونس ألقت بظلالها على الجزائر خاصة في ظل تنامي النشاط الإرهابي مع الحدود الجزائرية – التونسية .

كما أن تعقد الأزمة الأمنية في الساحل في الآونة الأخيرة اثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة بعد الانقلاب العسكري ومحاولة انفصال الشمال من طرف الأزواد ، وما تلاه من التدخل العسكري الفرنسي المباشر ، وهو ما افرز بيئة أمنية هشة وغير مستقرة على الحدود الجنوبية للجزائر ، من نشاطات إرهابية وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة والذي مس الجزائر بالاعتداء على المنشاة النفطية بتقنتورين ناهيك عن نشاط الجريمة المنضمة وتهريب السلاح والمخدرات ....إلخ.

تعتبر الهجرة غير الشرعية من التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد امني جديد يمس القيم المرجعية بأبعاده المختلفة ، وتعد الجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة ، إذ يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تشكل تحديات أمنية للدولة الجزائرية خصوصا وإنها تمثل نقطة عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ، هذا بالإضافة إلى ازدياد إعداد الجزائريين الذين يهاجرون بصفة غير شرعية نحو الخارج مما شكل مجموعة من الانعكاسات السلبية التي ساهمت في تأثير على الأمن في الجزائر .

- **إشكالية الدراسة :**

موضوع الدراسة يستدعي منا دراسته ومحاولة تحليله والبحث فيه والتعمق في ابرز مضامينه وهذا ما سنتطرق إليه من هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة في الأمن الوطني الجزائري على ضوء الهجرة غير الشرعية ؟

- **وتطرح ضمن هاته الإشكالية تساؤلات فرعية :**

1-ما هي التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟

2-ما هو واقع الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر ؟

3-ما هي انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر و ما هي إستراتيجية الجزائر في مواجهة ذلك؟

- **الفرضيات :**

***الفرضية الرئيسية**

- تبرز تأثير التهديدات الأمنية الجديدة من خلال انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني .

***الفرضيات الفرعية :**

1- تغير طبيعة التهديدات الأمنية أدى إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن في ظل التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة .

2- تعد الجزائر من اكبر المناطق عرضة لتهديدات ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالنظر للموقع التي تحتله

3- تعد الهجرة غير الشرعية احد اكبر التهديدات التي تواجه الأمن الجزائري نظرا لأنها تمس الأمن المجتمعي والصحي في آن واحد. وقد اعتمدت الجزائر مقاربة شاملة للحد منها .

- **أهمية الموضوع الموضوع :**

- تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسية الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها.
- يكتسب موضوع دراستنا أهمية لأنه مرتبط بالدرجة الأولى بأحد أهم المواضيع بالنسبة للدول ودارسي العلاقات الدولية في الراهن وهو موضوع الأمن . فمنذ إسهامات المفكرين الأوائل (هوبز، ميكيافيلي) الملهمين للنظرية الواقعية الحديثة إلى غاية المفكرين والنظريات المعاصرة ، مازال النقاش يدور بين اتجاهين حول أهمية الأمن . فأما

الاتجاه الأول فيرى إن الأمن هو القيمة العليا التي تضحي من اجلها الدول والإفراد بباقي القيم وتكرسها في سبيله ، وإما الاتجاه الثني فيرى الأمن قيمة مهمة فقط لكنه ليس الأهم .

وبعد توسيع مفهوم الأمن وأبعاده ، وتأكيد وجود تهديدات أخرى غير عسكرية ووحدات مرجعية للأمن غير الدولة ،اشتدت أهمية الأمن بالنسبة للدول وتعززت مكانته ضمن أولويات الأبدية لاستراتيجيات الدول، وحافظ على دوره كعامل لازم في تفسير سلوكاتها الخارجية .أما من الناحية الأكاديمية فان توسع مفهوم الأمن أفضى الى توسيع مجال الدراسات الأمنية التي أصبحت من ابرز واهم المواضيع على الإطلاق في العلاقات الدولية بل وصارت تشكل الشق الأكبر منا .

- الهجرة غير الشرعية هي من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات خاصة وان هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية .
- الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن في الجزائر ومحاولة دراسة مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل التصدي لها .

- **أهداف الموضوع :**

تهدف الدراسة التي نحن بصدد دراستها لتحقيق أهداف عدة منها:

- فهم طبيعة التحديات الأمنية التي تشكلها الهجرة غير الشرعية .
- التعرف على تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري.
- تمكننا الدراسة من معرفة الأهداف التي ركزت عليهم الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

- **أسباب اختيار الموضوع :**

هناك سببان لاختيار هذا الموضوع ، أحدهما موضوعي والآخر ذاتي :

-أسباب ذاتية:

إن دراسة هذا الموضوع نابعة من الاهتمام الشخصي بالموضوع، وكذلك نظراً إلى الضجة الإعلامية حول موضوع الهجرة غير الشرعية واهتمام الرأي العام بها والذي دفعني أكثر لمعالجته هو ارتباط هذه الظاهرة.

ارتباطاً وثيقاً بالأمن لكونها تعتبر من بين أهم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر.

-أسباب موضوعية:

يعتبر الموضوع من الدراسات التي تساير التطورات الحالية الموجودة سواء على الساحة الدولية أو الوطنية حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم الرهانات التي تواجه الجزائر، فهذا الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية لعلاقة الهجرة بالأمن عبر التطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية و التعرف على أثر تحدياتها الأمنية على مستويات الأمن في الجزائر وعلى السبل التي اتخذتهم لمواجهة هذه التحديات.

- **المنهج المتبع :**

- **مقاربة نقدية** : تستخدم مقاربة مدرسة كوبنهاغن الدراسات الأمنية (ما بعد البنيوية) والتي تقدم قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا لأبعاده غير العسكرية والانتقال من مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس بقاء الدولة الوطنية (السيادة والوحدة الترابية وبقاء النظام السياسي) إلى مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس امن الإنسان والمجتمع وبقائه .
- **المنهج التاريخي** : موضوع الدراسة يستلزم استقراءا للمعلومات والحقائق التاريخية التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مثل : معرفة الأسباب والعوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية وتوظيفه أيضا فيما يخص بعض المعطيات التاريخية مثل : التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوربا .
- **منهج دراسة الحالة** : استعماله كان يهدف التعرف على الموضوع فيما يتعلق بالتطرق إلى الهجرة غير الشرعية في الجزائر في جميع جوانبها والتعرف على تأثيرها على الأمن الجزائري .
- **المنهج الإحصائي** : يعتبر من المناهج التي أضفت الصيغة العلمية على البحوث السياسية لذا كان من الضروري الاستعانة بلغة الأرقام ، فالمعطيات تقربنا أكثر من فهم موضوع الدراسة .
- **المنهج القانوني** : وانتهجنا هذا الأخير من خلال التعرض لمختلف الجهود القانونية والتشريعية .

- **صعوبات الدراسة :**

هذه التجربة البحثية كغيرها من البحوث قد واجهتني عدة صعوبات منها صعوبة ترتيب لأدبيات النظرية التي عالجت موضوع الأمن بسب الكم الهائل من الأطروحات الأمنية ، مما يجعل الإطاحة بمختلف مفاهيم الأمن غاية يصعب إدراكها ، بالإضافة لصعوبة الحصول على المعلومات الضرورية التي تتعلق بالهجرة غير الشرعية في الجزائر .

- **أدبيات الدراسة :**

يعد موضوع التهديدات الأمنية والهجرة غير الشرعية من المواضيع الأكثر استقطابا لاهتمام الباحثين من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي :

- كتاب **عبد النور بن عنتر**: " البعد المتوسطي للأمن الجزائري – الجزائر ، أوربا والحلف الأطلسي " الصادر عن المكتبة العصرية في الجزائر سنة 2005 ، والذي جاء في إحدى عشر فصل ، تناول فيها محددات الأمن الوطني الجزائري واهم التحديات والتهديدات التي تواجهه . حيث تناول تهديدات الإرهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل وان كان الكاتب حاول التركيز على مفهوم التهديدات الأمنية أكثر في الجانب الخشن (التهديدات التقليدية) .
- **حسام حمزة** ، مذكرة ماجستير بعنوان : " الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري " سنة 2011 ، جامعة باتنة ، تناول الموضوع في ثلاثة فصول ، تطرق في أولها إلى الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الدوائر الجيو سياسية

للأمن القومي الجزائري ، وفي الثاني عالج الدائرتان المغاربية والإفريقية للأمن القومي الجزائري ، ليختم بدراسة الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري والبعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأوربية والعلاقات الجزائرية الأطلسية .

- دراسة لأستاذ **قوي بوحنية** بعنوان : " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ، المنشورة في 03 جوان 2012 ، على موقع الجزيرة ***http ://studies.aljazeera.net*** حيث حاول فيها الاقتراب من الإستراتيجية أو المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الإقليمية كالانقلاب في مالي وتغير أنظمة الحكم في ليبيا وتونس وتزايد دور الناتو NATO في المنطقة (التدخل في ليبيا)وإحداث ما يعرف ب " الربيع العربي " .
- دراسة للباحثة في جامعة سعد حلب بالبليدة **فتيحة كركوش** بعنوان " الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية " ركزت فيها الباحثة على أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى طرق العبور غير الشرعي التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للوصول إلى الدول المقصودة كما أعطت بعض الإحصائيات عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل مجهودات اكبر قصد إيجاد حلول ناجعة لمشكلات الشباب الجزائري للوصول إلى حلول للهجرة غير الشرعية .

➢ **تقسيم الدراسة :**

تم معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة ، ابتداء من مقدمة منهجية إلى موضوع الدراسة والمقسم إلى ثلاث فصول ، كل فصل مقسم إلى ثلاث مباحث ومطالب ، واخيرا خاتمة .

ففي الفصل الأول تطرقنا إلى التهديدات الأمنية الجديدة ، فعالجنا في المبحث الأول مفهوم التهديدات الأمنية وحدود العلاقة بينها وبين المفاهيم الجديدة ، وفي المبحث الثاني مفهوم الأمن ومستوياته وإبعاده ، وابرز التهديدات الأمنية الجديدة .أما المبحث الثالث فتطرقنا للمقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة .

أما الفصل الثني فعالجنا انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على امن الجزائر ، ففي المبحث الأول الدوائر الجيو أمنية للجزائر ، ثم تطرقنا إلى المبحث الثاني إلى التهديدات الجديدة وتحديات الأمن الجزائري ، أما المبحث الثالث استراتجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية .

وأخيرا الفصل الثالث بعنوان الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الجزائري ، فتطرقنا في المبحث الأول إلى الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر وعلاقة الإعلام بالهجرة، إما في المبحث الثاني الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوربية ، وأخيرا المبحث الثالث المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية .

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التهديدات الأمنية الجديدة: مقاربة معرفية.

المبحث الأول : التهديدات الأمنية الجدية (تحديد و تأصيل).

المطلب 1 : مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب 2 : حدود العلاقات بين التهديدات الأمنية الجديدة و المفاهيم الجديدة .

المطلب 3 : تصنيف التهديدات الأمنية الجديدة .

المبحث الثاني : التهديدات الجديدة و الأمن : التأثير و حدود العلاقة.

المطلب 1 : التحول في مفهوم الأمن و توسيعه.

المطلب 2 : أبرز التهديدات الأمنية الجديدة .

المطلب 3 : انعكاسات التهديدات الجديدة على الأمن.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب 1 : نظريات العلاقة الدولية .

المطلب 2 : مدرسة كوبنهاغن.

المطلب 3 : النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

الفصل الثاني: انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على أمن الجزائر

المبحث الأول: الدوائر الجيوأمنية للجزائر.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته الإستراتيجيات .

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر .

المطلب الثالث: جهود الجزائر في تسوية حل الأزمات دول الجوار .

المبحث الثاني: التهديدات الجديدة وتحديات الأمن الجزائري

المطلب الأول: المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق .

المطلب الثاني: تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء .

المطلب الثالث: التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية .

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب .

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها .

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الجزائري.

المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر

المطلب الأول : أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: أنماط الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور.

المطلب الثالث: تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر .

المطلب الرابع : علاقة الإعلام بالهجرة.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية

المطلب الأول: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا .

المطلب الثاني: الهجرة الإفريقية نحو أوروبا (الجزائر بلد عبور).

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية .

المبحث الثالث :المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية .

المطلب الأول: إستراتيجية أمنية .

المطلب الثاني: إستراتيجية قانونية.

المطلب الثالث: إستراتيجية اقتصادية .

الخاتمة.

الفصل الأول

التهديدات الأمنية الجديدة : مقاربة معرفية

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة (تحديد و تأصيل).

المبحث الثاني: التهديدات الجديدة و الأمن : التأثير و حدود العلاقة.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة.

تمهيد :

إذا كانت الحرب الباردة مصدرا قويا للصرامة و الاتساق الإيديولوجي بقيادة المعسكرين (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي) كونها فرضت خط صدع واحد بين الاختلافات في النظام الدولي(الشيوعية / الليبرالية الرأسمالية) فإن هذا الخط الجديد بدأ في الانطماس و التفكك في نهاية الثمانينيات جراء تفاعل مجموعة من الأسباب أدت إلى تغيرات هيكلية و قيمية عميقة مست النظام الدولي و العلاقات الدولية.

و أعقب ذلك أيضا أحداث متفرقة مهمة تركت بصمات واضحة في السياسة الدولية و الأمنية كأحداث الحادي عشر من سبتمبر و الغزو الأمريكي لأفغانستان و العراق، و هي وقائع عند رصدها ضمن سياق امني بشكل دقيق ، فسنجد أنها تعبر عن مجرى جديد للبعد الأمني في العلاقات الدولية بمفاهيم و نظريات و فواعل و تهديدات أمنية جديدة تتجاوز النطاق العسكري الدولاتي الضيق للأمن و التهديد، حيث دعي الكثير من المفكرين أمثال" باري بوزان" Barry buzan و" أول ويفرOle waever إلى تجاوز التفكير الضيق للأمن و التهديدات الأمنية ، الذي ينحصر حول امن الدولة و الأمن العسكري، و توسيع هذا التفكير من خلال البحث عن الفواعل الجديدة المهددة للأمن و التهديدات الأمنية الجديدة .

المبحث الأول : التهديدات الأمنية الجديدة (تحديد و تأصيل).

يتم تناول التأصيل النظري لمفهوم التهديدات الأمنية الجديدة، حيث يتعرض إلى مفهوم التهديد في المطلب الأول، و العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة و المفاهيم الجديدة في مطلب ثان، أما المطلب الثالث فقد تعرضنا إلى تصنيف التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول : مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة.

في البداية سنتطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة توظيف بعض المفاهيم الأساسية التي لابد من التدقيق في استعمالها و معرفة محتواها و من بينها مفهوم التهديد (Threat).

1- المعنى اللغوي :

اشتقت كلمت تهديد من الناحية اللغوية من لفظ "هدد" ، و يقصد به محاولة إلحاق الضرر و الأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويشار إليه في اللغة الانجليزية " threat" وبالألمانية "Drohung" أو" Budrohung" و بالفرنسية "menace"، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق الضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين. [1]

و التهديد هو ذلك الفعل الذي يقوم به الشخص و الذي ينذر أخر بخطر يريد إيقاعه بشخصه أو حاله أو هو الإعلان عن شر يراد إلحاقه بشخص معين أو بحاله و من شأن ذلك يسبب له ضرر أو قد يكون ذلك بمحور موقع أو بصور أو رموز أو شعارات، و التهديد إما أن يكون مصحوبا بأمر أو شرط و قد يكون دوم أمر أو شرط .

وكذلك هو زرع الخوف في نفس الزوجة أو الزوج أو الأبناء من خلال الضغط على آرائهم و تخويفهم من أن هناك ضررا سوف يلحق بهم أو الأشياء لها صلة بهم، سواء كان ذلك من خلال القوة أو العنف.

و لقد ورد في قاموس أكسفورد "oxford" على أن التهديد هو :"محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين " مثل التلوث يهدد حياة الحيوانات و الناس.

أما من حيث المعنى الايتمولوجي للمصطلح فان كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية اثر التحولات الهيكلية و القيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة " the cold war"جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية ليست ذات منشأ

[1] لندة عكروم, تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط " دار بن بطوطة للنشر و التوزيع عمان, 2013 , ص 30.

خارجي فحسب، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي و هو ما أدى إلى تعدد مستوياته(فردي، إقليمي، دولي .....) و ما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات و المستويات و الفواعل .

2-المعنى الاصطلاحي :

يرى تيري ديبل Terry L.Debelعلى أن التهديدات : " عمل نشط و فعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية و الجدية و القدرات التي تتناسب مع التهديد، و هناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي: درجة الخطورة و مدى احتمالية وقوع التهديد و عنصر التوقيت". [1]

أما باري بوزان Barry buzan عرف التهديد على انه :" تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايدولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بالضرر أو الغزو أو احتلال و يمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، و يعتقد باري بوزان أن الدولة القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل و الخارج". [2]

ويعتبر الباحث التشيكي "جان ايشلر" jan eichler إن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (فرد ،جماعة، دولة ...)و يشترط فيه توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع و الخوف.

- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، و هنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلا : الفوضى الأمنية و التهديدات الأمنية الموجودة بالدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف و الترصد و التأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.

- درجة الخطورة :أي طبيعة الخطورة (محتملة /فعلية /كامنة) فكما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من طرف المهدد.[3]

و انطلاقا من التعريفات سالفة الذكر استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي:

- أن التهديد يعبر عن نية الإلحاق الضرر و الأذى قصد الإخلال بالأمن.

- يتأثر التهديد بالمستجدات و التغيرات التي تحدث على ارض الواقع، و هو ما يضفي الطابع الحركي و النسبي لمفهوم التهديد.

[1] تيري ديبل " الاستراتيجية الشؤون الخارجية .... منطق الحكم الأمريكي " ترجمة: وليد شحادة, دار الكتاب العربية و مؤسسة محمد بن ال راشد ال مكثوم , بيروت 2009, ص 258-261.
[2] تيري ديبيل، المرجع نفسه ، ص 270.
[3] jan eichler,"comment apprécier les meances et les risques du monde contemparain?Défense nationale et sécurité . collective vol 62 n november 2006, p 161.

– تتعد مستويات التهديد (فرد، جماعة، دولة، إقليم و غيرها)، و مصادره من (الداخل الخارج و الدولة) و مسبباته و أنواعه، و هو ما يجعله مفهوم مركب و معقد.

– يتداخل و يتفاعل التهديد في البيئة الراهنة من عدة تهديدات أخرى.

المطلب الثاني : حدود العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة و المفاهيم الجديدة.

لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين و الدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات "التحدي"و" الخطر" و يستعملها كمرادف للتهديد الأمني، و هو ما قد ينعكس سلبا على تقديرات الدراسة .

لذلك لابد من التميز بين هذه المفاهيم ،و التحكم في استعمالها بدقة استنادا إلى قول" فولتير" Voltair "إذا أردت أن أفهمك فلابد لك من توضيح مصطلحاتك "، و هو ما ارتأينا إليه في هذا العنصر.

– التحدي(challenge):

اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ "تحدى"، حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء، و يقابل لفظ التحدي في اللغة الانجليزية كلمة challenge و بالألمانية (herausforderung) ، و بالفرنسية (défi).

وتشير القواميس الانجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي ، فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره و يحتاج إلى القوة و المهارة، و هو أيضا دعوة للمنافسة و المواجهة كأن يقترح شخص مبارزة آخر و ما إلى ذلك. و من الناحية العلمية، فإن المتفق عليه أن مفردة " التحدي" يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل و الظروف التي تنتجها في الواقع و المستقبل بإرادتنا و رغباتنا الواعية و غير الواعية.

فلقد عرفها "سليمان عبد الله الحربي" بأنها : "المشاكل و الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة و تحد و تعوق من تقدمها و تشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها و استقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"، فعلى سبيل المثال تعتبر كل من معضلة البطالة و مشاكل الانفجار الديمغرافي تحديا بالنسبة للدولة. [1]

و التحدي شيء صعب يتم فيه اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها و منافسة الآخرين ، سواء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية.

[1] سليمان عبد الله الحربي " مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر "المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد 19 صيف 2008 ص 28.

- **الخطر** (**risk**) :

عرف قاموس le petit robert "الخطر" على انه كل فعل مهدد يحتمل وقوعه و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة و النقصان، و هو مرتبط بمدى قدرة المجتمع و مناعته حيال مواجهته[1]، و يعتبر الكثير من المفكرين و المختصين على انه خاصية تدل شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى انه يحمل ضرر معنوي أو مادي يحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة ،و يشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في :

- المصدر المنتج للخطر.

- الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية .

- البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية .

ويرى "ألريش بيك ulrich beck في كتابه "مجتمع الأخطار" أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد امن الأفراد و البيئة و الجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلا و يمكن احتواءه إن لم يتفاقم كما يعتبر أبريش بيك أن الأخطار استفحلت و تنوعت مع التطور التكنولوجي و العلمي و تزايد تأثيرات العولمة و أصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى. [2]

[1] le petit robert : dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, edition firmindidol,paris,1979,p1720

[2] liviernay , " le xique de science politique vie et Institutions politiques" europe media duplication sas toulouse 2008,p482.

الشكل 1– : جدول يبين ابرز أوجه الاختلاف بين التهديد و التحدي و الخطر:

المفهوم مؤشر التمييز	التهديد (Threat)	التحدي (Challenge)	الخطر (Risk)
من حيث مضمون كل مفهوم	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة/ جماعة /أفراد ....)	مشاكل و صعوبات يقتضي للدولة مجابهتها.	فعل مهدد يحتمل وقوعه و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة و النقصان
من حيث البعد الزمني	تكون نتيجة الإدراك وجود خطر يهدد الفاعل.	مشاكل تنتجها في الواقع و المستقبل.	تهديد يكون على وشك الحدوث آو حدث فعلا
من حيث الهدف	عادة ما يحمل أهداف سياسية	اختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة	محاولة الحاق الضرر المعنوي أو المادي

المطلب الثالث: تصنيف التهديدات الأمنية الجديدة .

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين و الباحثين، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية، إذ يركز بعض الباحثين على معيار " المجال" في تصنيفهم للتهديدات، و منهم من يستخدم المعيار الجغرافي، و منهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل" و" التأثير" .

- **من حيث المجال:** يحبذ الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المجال، بحيث يتضمن هذا التصنيف ما يلي:

1– التهديدات السياسية: تتضمن غياب النظام السياسي يتميز بالقبول العام الداخلي و الخارجي متماسك و متجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب الشبه تام لمؤشرات الديمقراطية و الحكم الرشيد.

2– التهديدات الاقتصادية: تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي و الدخل الفردي و تأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية و العقوبات الاقتصادية.

3– التهديدات الاجتماعية والثقافية: تتجلى في اتساع دائرة الفقر و الجوع و الأمية و البطالة و الأوبئة و الهجرة و التزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى و لا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، و زيادة التفكك الاجتماعي و تدني مستوى الخدمات

yالاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافة إلى اخترق الثقافي لهوية المجتمعات و الدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطا عضويا بتطور وسائل الاتصال و التكنولوجيا.

4-التهديدات البيئية: و تتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط)الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء و تعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقي كوني غير محدودة جغرافيا تمس كل الفواعل و المجالات، و تشمل هذه التهديدات التلوث، الاحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون و ظاهرة انقراض الحيواني و النباتي و تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة و المبيدات و تلوث الهواء و المياه العذبة و الجوفية و مياه البحار و المحيطات و الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة الغير متجددة (نفط، فحم حجري ، غاز طبيعي ، و صخري .... .) [1]

- **حسب درجة الخطورة** : يرى المفكر العربي " سليمان عبد الله الحربي " في مقال له بالمجلة العربية للعلوم السياسية موسوم بما يلي : " مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر) انه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى :

1- التهديدات الفعلية : و هي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي و الجاد للقوة العسكرية.

2- التهديدات المحتملة : ترصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية.

3- التهديدات الكامنة: تتميز بأنها غير مرئية " كامنة" ، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح .

4- التهديدات المتصورة: و هي التهديدات التي يحتمل ظهورها مستقبلا .[2]

[1] إلياس أبو جودة " الأمن البشري وسيادة الدول" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت, 2008, ص 34-29.
[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ص 29.

المبحث الثاني : التهديدات الجديدة و الأمن : التأثير و حدود العلاقة .

أدت نهاية الحرب الباردة و بشكل ملحوظ إلى نشوء نظام عالمي جديد، إذ من خلالها برزت القوتان عظيمتان الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي، أثرتا في مسارات العلاقات الدولية لا يزيد عن أربعون عاما و قد كان الهدف الاستراتيجي لكليهما حماية إقليمهما من أي تهديد خصوصا النووي إلا أن نهاية الحرب الباردة أفرزت معطيات جديدة، دفع بالقوتين إلى إدخال تغييرات في تطوراتهما الأمنية و الإستراتجية، نهاية الحرب الباردة كانت بمثابة انتصار الديمقراطية و الرأس مالية و سقوط الشيوعية طالما أن الأمن العالمي على المحك، فإنه كان على العالم أن يتعامل مع وضع شبيه ببداية التاريخ وباختصار فقد توجب على باحثي العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم حول الأمن، ما أدى إلى رسم تسمية هذه المرحلة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية، في إشارة إلى ما تمثله من تطور في العلاقات الدولية .

و من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض فيها و بغياب الإجماع بين المختصين، حول معناها مفهوم الأمن الذي عرف تحول من حيث توسيع أبعاده لتجاوز الجانب العسكري و التركيز على الأمن الاجتماعي و الاعتماد مرجعية غير الدولة لموضوعه.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأمن و أبعاده و مستوياته في مطلب أول، و ابرز التهديدات الأمنية الجديدة في مطلب ثان، أما المطلب الثالث فقد تعرضنا إلى انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن .

المطلب الأول: التحول في مفهوم الأمن و توسيعه .

يعتبر الأمن من بين أصعب المفاهيم التي تناولها البحوث العلمية بالدراسة و التحليل، فهو احد المصطلحات التي ليس من السهل إيجاد تعريف محدد لها و هذا ما نلاحظه من خلال التعريفات التي سنتعرض لها .

أولا: التعريف اللغوي:

يعرف الأمن في اللغة العربية على انه الاطمئنان من الخوف، **قال الله تعالى " و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا " سورة البقرة 125** ، طبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني (صيانة أراضي البلاد و حريتها من العدوان الخارجي، أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلاد).

اشتقت كلمة الأمن في القران الكريم من كلمة أخرى هي **الإيمان** و الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله **تعالى :" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف " سورة قريش 04.**

و قوله تعالى: " و ليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا" سورة النور 55 ،و هذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة و كان قد ذكر في القران الكريم و قد عرفه العرب منذ أزمنة طويلة .[1]

و قال عنه البعض أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الأتي و أصله طمأنينة النفس و زوال الخوف.

و الخوف في المعنى الحديث هو التهديد الشامل (Global threat) و الذي يتضمن التهديد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الداخلي منه و الخارجي.

و في اللغة الأجنبية ترجمة الكلمة الانجليزية security إلى أصلها اللاتيني securitas/securus المنبثقة من الكلمة المركبة sinecura حيث تعني sine بدون ، وتعني cura التي تعني أصلها اضطراب و منه تعني sinecura بدون اضطراب و لا أمن.[2]

و أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت الأمن على أنه :" حماية الأمن من خطر السيطرة الأجنبية". [3]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين و للحالة موضع تحليل أيضا و اختلاف و نحدد التهديدات الأمنية التي توجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد.[4]

و فيما يلي سنتطرق لتجربة العديد من دارسي العلاقات الدولية لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح و طبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعريف مانع و جامع.

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن insucecurity[5] و العكس صحيح و في هذا الصدد يعرف ميكائيل ديلون michael dillon الأمن على انه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، و بما أن

---

[1] رياض حمدوش , تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية, مداخلة ضمن الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع افات جامعة منتوري- قسنطينة قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية تنمية البحث العلمي, مركز الشعب الدراسات الاستراتيجية الجزائر 2008, ص 271.

[2] قاموس المحيط الالكتروني المتحصل عليه ...http:www.moheet

[3] منذر سليمان " إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مركزاته" متحصل علي من :
http://www.er.uqam.ca/mobel/ceps/mote7hlml تاريخ الاطلاع : 2017/11/04

[4] رياض حمدوش , مرجع سبق ذكره ص 270.

[5] 2009 Michel dillon ,politics of sucurity routleg london 1996 p 121 in http:// www.routledga/bom/search/12/01/2009

الأمن أوجده الخوف ، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن ما عبر عنه ديلون ب (in)security و هنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد و إجراءات الحد و التقليل من أثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.

ويرى بعض الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (freat)، لذا فإن كنيث والتز kenneth waltz قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه ريشارد أولمن retchard olemen على أنه الفعل أو الحدث الذي:

-يهدد بطريقة كارثية، و في مدة زمنية قصيرة، حياة سكان الدول.

-يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام سير التنظيمات و التكتلات الخاصة شركات، تكتلات اقتصادية، المنظمات الدولية غير الحكومية.[1]

و يعرف باري بوزان Burry Buzan (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد و هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية، التهديدات و الإنكشافات قد تبرز في أي منطقة في العالم سواء كانت عسكرية Military أو غير عسكرية No military لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة و التي تعج انعكاسات الطبيعة، و منه فإن التهديد موضعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له المفهوم الثاني بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن و تصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.[2]

و عرفه هنري كسنجر Henri kesenger على أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" .

و عرفه أرنولد والفر Arnold wolfer بأنه "غياب التهديد ضد القيمة المكتسبة هذا من جانبه الموضعي أما في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي هذه القيم". [3]

وعرفه والتر ليبمان walter lippman الأمن على أنه :"حفاظ الأمة على قيمها الأساسية و قدرتها على صيانة هذه القيم و حتى و إن دخلت حربا لصيانتها إذ تبين أن العامل المحدد عند والتر ليبمان للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة".

---

[1] مونية بنشوك, قضية الصحراء الغربية و الأمن المغاربي, (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ،قسم العلوم السياسية) جامعة مولاي طاهر سعيدة 2014.2015 ص 04-05.

[2] سليمان عبد الله الحربي, " مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسته نظرية في المفاهيم و الأطر" المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19 صيف 2008, ص 10.

[3] عادل رقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن ،برنامج بحث في الأمن المجتمعي نقلا عن موقع : http//www.geocites.com/adel leggagh/links.nml

و لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي رفاهية الاقتصادية ؟ أو الهوية الثقافية ؟ و قد حدد والتر ليبمان هذه القيمة الأساسية حين عرف القومي على أنه : محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدول لعل أم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية و تردي الأوضاع البيئية .

بينما يرى وايفير waever الأمن المجتمعي، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، و الظواهر العابرة للحدود و غيرها هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[1].

روبرت ماكنمارا Robert macnamara [2]إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها و الأمن ليس النشاط العسكري و إن كان يشملها، إن الأمن يعني التنمية و بدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن و إذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو اقل درجة أدنى منها فإن النظام و الاستقرار يصبحان أمرا صعبا .

دومينيك دافيد Dominique David الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر و توفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح واقعا.[3]

و يعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية أو الخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي .

و يرى العلماء أن حاجة الإنسان للأمن تدفعه إلى استكشاف البيئة المحيطة به للتعرف عليها و التفريق بين النافع و الضار فيها من أجل تلبية حاجياته في كافة المجالات .

كما يمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، و تلك المفاهيم تتصف بنوع من الغموض و الوضوح فهناك مفهوم ضيق و آخر واسع للأمن.

- ✓ **المفهوم الضيق للأمن :**

- يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار.

- تهيئة الظروف المحيطة بالأفراد و إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية و التكميلية .

- ضمان حرية القرار السياسي و استقلاله .

[1] عبد النور بن عنتر, البعد المتوسطي للأمن الجزائري, المكتبة العصرية للطباعة و النشر , الجزائر , 2005 ص 25.24.
[2] وزير الدفاع الامريكي في فترة ما بين 1961-1968
[3] charles philippe david jean jacques poche,thésrie de la sécurité: définition et approches cocept de la sécurité international.paris ,edition montchrestien,2002,p85

✓ **أما المفهوم الواسع للأمن فيشمل الأمن ببعديه الداخلي و الخارجي :**

- تحقيق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها.

- ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي.

- تأمين كيان الدولة و المجتمع التي تهدد داخليا و خارجيا.

- تأمين مصالحها و تهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات.[1]

❖ مستويات و أبعاد الأمن :

ذكرنا سابقا أن مفهوم الأمن تعرض لجملة من التغيرات بحيث أعيد النظر في مفهومه ليشمل جوانب عديدة اقتصادية سياسية و اجتماعية مما جعل التعامل معهما مصدر تهديد يختلف و لا يتخذ نفس الطريقة، من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن بالإضافة إلى أن التحول في مفهوم الأمن أدى إلى التوسع في أبعاده بعد أن كان يقتصر على البعد العسكري أصبح يشمل أبعاد أخرى اقتصادية و اجتماعية.

أولا– مستويات الأمن :

هناك 04 مستويات للأمن " الأمن الوطني" " الأمن الإقليمي" و"الأمن الدولي"و " الأمن الإنساني" .

أ– الأمن الوطني :

يتركز المستوى الوطني على أمن الدولة في إطار حدودها و يتضمن التأمين من الداخل و دفع التهديد الخارجي بما يكفل الاستقرار و الحماية .[2]

يقصد به أيضا أمن الدولة الوطنية و قدرتها على الدفاع على استقلالها و استقرارها الداخلي و هو أعظم مسؤوليات الدولة و يستهدف تحقيق المصالح الوطنية لها كما تحددها بإرادتها. [3]

إن مفهوم الأمن الداخلي – تقليديا – يتضمن احتواء عناصر عدم الأمن و مكافحة الهدم الداخلي و أعمال التخريب فالدولة تكون بأمان عندما تكون التحديات الداخلية قد تم السيطرة عليها بدون إضعاف المبادئ أو بنى المؤسسات النظام السياسي.[1]

---

[1] العايب لحسن, الأمن الحربي بين متطلبات الدولة الفكرية و مصالح الدول الكبرى 1945.2006. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع علاقات دولية, جامعة يوسف بن خدة الجزائر 2008. ص 12.13.

[2] معاذ بطوش تداعيات الاحتلال الامريكي البريطاني على العراق و اثره الامن القومي العربي, الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع 2012 ص 40.

[3] هشام محمود الاقداحي تحديات الامن القومي (مدخل تاريخي سياسي) الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 2009, ص 64

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول دور السلطة السياسة في تحقيق الأمن التي بدورها تلعب دورين الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع المتطلبات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم أما الدور الثاني فيركز على مدى قدرة الدولة في التحكم و السيطرة على جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية و المقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تسبب في حالات الأمن.

من هنا يتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الداخلي أي الأخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة و تهدد أمن مواطنيها و من جهة أخرى تطوير سياسات أمنية من شأنها الحفاظ على الأمن الداخلي .

و تجدر الإشارة إلى أن التخطيط الإستراتيجي الدقيق و القدرة على الفعل الهادف في مجال الأمني فضلا عن متانة البيئة الداخلية المتطلبة إشاعة العدالة و سيادة القانون و تكافئ الفرص كلها عوامل تجعل من المجتمع عصي الاستجابة للتحديات و فرص ضمان أمنه الداخلي متوافرة بشكل أكبر. [2]

ب– الأمن الإقليمي :

يقصد به تكافل مجموعة من الدول التي يجمع بينها مجموعة من المصالح و الأهداف المشتركة[3] و تنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية أو عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، و لقد ظهر هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها و قواتها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم. بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم و الدول المجاورة المهددة له، و قد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية بظهور الاتحاد الأوربي و هي منظمة أوربية تضم معظم الدول الأوربية كان أساس نشأتها اقتصادي أولا و لكن في ما بعد تطورت إلى سياسات أمنية مشتركة لمواجهة الأزمات .

قد يتخذ المستوى الإقليمي للأمن بعدا آخر بمعنى أن لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى يتدخل الدول في اتفاقيات و معاهدات مشتركة فالواقع الحديث بين لنا أن العديد من الدول تدخل في معاهدات و اتفاقيات في ما بينها رغم البعد الجغرافي فالشراكة الأمنية خير دليل على ذلك و الهدف منها المصلحة بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة .

فالأمن الإقليمي إذن هو عبارة عن سياسة لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم و تعاون أمني لدول الإقليم لمجابهة التهديدات الأمنية على قاعدة التنسيق و التكامل الأمني .

خلاصة القول أن مفهوم الأمن الإقليمي يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتعاونة تسعى إلى تفعيل إستراتيجيات أمنية للمحافظة على أمنها في المحيط الدولي.

---

[1] تامر كامل الخزرجي العلاقات السياسية الدولية و الاستراتيجية ادارة الازمات, الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع 2005, ص 329

[2] تامر كامل الخزرجي المرجع نفسه ص 330.

[3] معاذ البطوش مرجع سابق. ص 42

ج–الأمن الدولي:

الأمن الدولي كمفهوم يمثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي و الرامية إلى ضمان الأمن الخارجي لمجمل الدول ، و تجدر الإشارة إلى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة و ظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية تشكل ما يعرف بالجماعة الدولية الحديثة،[1] خصوصا مع استغلال العديد من الدول و تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل هذا ما أدى في نفس الوقت إلى ظهور تهديدات جديدة تمس المجتمع الدولي ككل هذا الأمر جعل من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية –أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد الأمن الوطني فقط بل تهدد أمن جميع الدول مثل: قضايا الهجرة الغير شرعية، الإرهاب الدولي العابر للقارات الأمراض الفتاكة إذن فالمقصود بالأمن الدولي ارتباطه بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي. الذي هو مجموعة من الحوادث المرتبطة نمطيا من خلال عملية التفاعل فيما بين ها ته الوحدات و تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي يساعد على مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته و أوضاعه بطرق غير مشروعة و ذلك من خلال تنفيذ إجراءات و تدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير ، و قد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم.

يمكن القول بأن الأمن الدولي :" هو النظام الذي تعتمده الدول لحماية حقوقها إذا ما تعرضه لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها و إنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة لتحقيق هذه الحماية و يكون الأمن الدولي من خلال التعاون و التنسيق الدولي في إطار أمن أوسع و أشمل تقنن وسائله و غاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق و التنفيذ.

د– الأمن الإنساني :

تعود بدايات الحديث عنه إلى فترة الحرب الباردة، ففي عام 1966 طرح بلاتز رؤيته حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له بعنوان " الأمن الإنساني : بعض التأملات " ، و قد أكد فيه أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين و هو ما مثل أو تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، و أن فرد داخلها، [2] لكن لم يبرز المصطلح و يأخذ الاهتمام اللازم إلا بعد نهاية الحرب الباردة مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994، لا سيما بعد انتشار الصراعات المحلية داخل الدول و ما أنجز عنها من ضحايا في صفوف المدنيين هناك تعريف للأمن الإنساني لجورج ماكلين الذي يقول بأنه " في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الفرد، فالأمن الإنساني يقوم على حماية الأفراد فلن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية و لكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد و نوعية الحياة ....

[1] ثامر كامل الخزرجي مرجع سابق ص 333

[2] خديجة عرفة محمد الامين الامن الانساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية 2009.ص 22.

الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف الغير مهيكل الذي يترافق مع اعتبارات عدة مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية .[1]

أما مفوضية الأمن الإنساني فعرفته بأنه : " حماية الحريات الحيوية أو أنه يعني حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديدات و المواقف الخطرة و ذلك ببناء تطلعاتهم و قدراتهم،وهو يعني كذلك خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش و البقاء و الكرامة.

كما يرتكز الأمن الإنساني على عدة مرتكزات أهمها :

– هناك إجماع على اعتبار الفرد وحدة التحليل عوضا عن الدولة و هذا ما يعطي انطباع أنه هناك تغيير في طبيعة الأمن، و هذا بانتقاله من الدولة مركز التفاعلات الدولية إلى واقع يحكمه مبدأ عولمة الأمن و هذا تزامنا مع تعاظم التهديدات و أخذها طابع اللا قطرية.

– مفهوم الأمن الإنساني يخضع لمبدأ التأثير المتبادل و العولمة ما أدى إلى شارع وتيرة انتشار الأخطار التي تهدد الفرد، حيث أصبح من المستحيل حصرها في نطاق جغرافي محدد، مما أدى لوصفها بأنها أخطار عابرة للقارات و هذا لاتساع مجال تأثيرها خارج نطاق الدولة القطرية و هذا ما أدى إلى قناعة مفادها أنه من المستحيل مواجهة هذه الأخطار بصفة منفردة.

– يركز الأمن الإنساني على العمل الوقائي و هذا المبدأ من أهم المبادئ التي جاءت بها الأمم المتحدة من أجل وضع تدابير فعالة للحد من الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني.

ثانيا–أبعاد الأمن :

مفهوم الأمن توسع يشمل أبعاد عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ–البعد السياسي و العسكري : يشير المعنى السياسي للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها و وحدتها، الترابية بمعنى حماية و سلامة الدولة من الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الديبلوماسية و العسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة، و على المستوى الخارجي فيبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي. أما الأمن العسكري فيخص القدرات العسكرية للدولة " الدفاع"، "الهجوم" و مدركات الدول لنوايا و مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر بحيث يهدف إلى مواجهة التهديدات الخارجية و تأمين المصالح القومية و الدفاع عنها .[2]

[1] خديجة عرفة محمد امين, المرجع نفسه, ص 34.
[2] هشام محمود الاقداحي تحديات الامن القومي (مدخل تاريخي سياسي) الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 2009, ص 67

ب–البعد الاقتصادي: يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الجماهير و توفير سبل التقدم و الرفاهية و يرتبط أساسا بالبنية الاقتصادية السائدة أي توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه الحفاظ على استقرار البلاد و عدم التعرض لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمة.

يمكن اختصار هذا البعد في النجاح في تحقيق حاجيات الشعوب و توفير الأطر المناسبة لتقدمها و ازدهارها فالأمن الاقتصادي يختص بتأمين الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة و بالتالي الحفاظ على أمنها الاقتصادي.

ج–البعد الاجتماعي: يهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن و الاستقرار للمجتمع سواء أفراد أو مجموعات و تنمية الشعور بالولاء و الانتماء، كما يستلزم تأمين الخدمات الأساسية التي تشمل الخدمات الصحية و المدرسية و الرعاية الإنسانية و التأمينات الاجتماعية من أجل مواجهة الظروف الطارئة.

هذا و يعتبر البعد الاجتماعي عامل أساسيا في الأمن لأي كيان دولي إذ أن العامل البشري يعتبر عصب قوة الدولة.و يمكن القول بأن الأمن الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، الدينية و العادات و التقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها و هكذا التهديدات و الانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافاتها

د–البعد البيئي: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر النظام البيئي على العلاقات الأمنية فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة ما يتعلق بندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كتلوث المائي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات و تدهور الوضع الصحي العام، و بتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الأفراد و حياتهم ما يبرز علاقة المنظومة الايكولوجية البيئية بمفهوم الأمن البشري.

الأمن البيئي يهدف إلى تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية و المحافظة على البيئة من أسباب التلوث، ومن هنا يتضح أن البيئة لها تأثير على الأمن لهذا أصبحت بعدا من أبعاده.[1]

[1] جويدة حمزاوي, التصور الأمني و الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط (مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في العتاون و الأمن) قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة 2011. ص 55-53.

المطلب الثاني: أبرز التهديدات الأمنية الجديدة .

أ/– الجريمة المنظمة: هناك العديد من التعريفات الخاصة بالجريمة المنظمة و سنقتصر على تعريف معاهدة الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العبر قومية و الذي تم اعتماده ديسمبر 2000 على أنها " مجموعة منظمة تتكون من ثلاثة أشخاص أو أكثر منذ مدة زمنية معينة تقوم بتنفيذ فعل أو أفعال خطيرة تسعى من ورائها إلى تحقيق مكاسب مالية أو مادية."

و يمكن القول عن هذا التعريف أنه لم يشمل العنف التي تستعملها الموجودة المنفذة للعمل الإجرامي، و يعود لسبب غياب تعريف محدد للجريمة المنظمة يتبناه المجتمع الدولي إلى تعدد صورها و من أبرز صورها تجارة المخدرات و عملية تبييض الأموال، الاتجار الغير مشروع بالسلاح و كذلك الأعمال الإرهابية.

و يشكل الإجرام المنظم تحديا للأمن، و الذي تزايد بقوة في السنوات الماضية و في جل مناطق العالم نتيجة تزايد حركة الأشخاص و الممتلكات، فالجريمة المنظمة مصدر الفوضى السياسية و تؤدي في أحيان كثيرة إلى النزاعات، و غالبية النزاعات المحلية مرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابر للقارات، ممكنا الأطراف من التزود بالسلاح و قد ساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل الاتصالات بين شبكات الإجرام و توسيع نشاطهم، إن خطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة أو مركبة، و إنما لكونها منظومة جرائم، أو مشروعا إجراميا ضخما ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين و الاستمرارية و هرمية التنظيم و العدد، و حسب صندوق النقد الدولي فإن عوائد نشاطات الجريمة المنظمة بلغت 05 ألاف مليار أورو سنة 2010 أي 3% من الناتج الخام العالمي، هذا التطور يفسر باتحاد المنظمات الإجرامية الكلاسيكية مثل المافيا الايطالية و الياكوزا اليابانية مع مجموعات إجرامية منظمة غير وطنية على شكل كارتلات المخدرات الأمريكية اللاتينية أما المافيا الروسية.

لقد أصبحت الجريمة المنظمة مظهرا يوميا في إفريقيا اذ تسجل عدة اعتداءات على المواطنين و ممتلكاتهم، فحسب تقرير البنك العالمي حول الجريمة المنظمة هناك بعض الأحياء في مدينة زامبيا أصبح خروج السكان فيها ليلا أمرا مستحيلا نتيجة نشاط الجماعات الإجرامية التي تعمل على فرض قانونها على كامل ما تصادفه في طريقها.

وبالتالي فإفريقيا أصبحت ملجأ للشبكات الإجرامية التي اتخذت من القارة قاعدة أساسية لكل أعمالها غير المشروعة و المتعددة الأوجه .[1]

ب/– الإرهاب: حضي مفهوم الإرهاب بقدر كبير من الاهتمام ليس فقط في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،ولكن أيضا من جانب العديد من العلوم الأخرى و بالذات العلوم القانونية و علم الاجتماع و علم النفس و غيرها من العلوم الأخرى، و هذا ما جعله من المفاهيم الغير ثابتة كما أن التطورات النظرية و العالمية التي عرفتها الساحة الدولية أدت إلى حدوث قدر كبير من

[1] خديجة عبد اللاوي , زيد المال علام, " الأمن و التنمية في إفريقيا دراسة حالة منطقة الساحل الافريقي " مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية العلاقات الدولية, تخصص سياسات دولية, قسم العلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة, 2014, ص 59 .

التداخل بين هذا المفهوم و العديد من المفاهيم الأخرى كمفهوم المقاومة و الدفاع الشرعي و التدخل الإنساني و غيرها، وبالتالي يصبح من الضروري التعرض إلى أهم تعريفات الظاهرة الإرهابية و تبايناتها :

جاء تعريف الإرهاب في الموسوعات العالمية و القواميس، فالإرهابيين- في معجم الوسيط وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية- و في القاموس الفرنسي لاروس larousse يعرف الإرهاب Terrorisme بأنه استعمال العنف لأغراض سياسية.[1]

- و حسب قاموس اكسفورد oxford word power dictonary ،يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة و هو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الانجليزية في عام 1974، و ذلك بعد حكم الرعب Reignofterror و الإرهاب هنا هو " سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه" .[2]

أما في الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه :" استخدام العنف الغير قانوني أو التهديد به- الاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف- بغية تحقيق هدف سياسي "

و في الموسوعة العالمية نجد أن الإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف و هو لا يعمل بمفرده و لكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، و ذلك وفقا لإستراتيجية محددة و يتضح مما سبق، أن القاسم المشترك في ما بين هذه التعريفات لمفهوم الظاهرة الإرهابية تشترك كلها، في نمط من أنماط العنف ذي الطبيعة السياسية عرفت القارة الإفريقية نمطين من الإرهاب:[3]

أولا: الإرهاب المحلي: و يعتبر من بين أشكال العنق المتوطن في إفريقيا يستخدم بكثافة شديدة إذ يجري هذا النوع من الإرهاب على نطاق واسع و بصورة شبه يومية حيث يؤدي إلى سقوط أعداد هائلة من الضحايا،و الإرهاب المحلي في إفريقيا اقرب إلى الحرب الأهلية و الصراعات الداخلية المسلحة، الذي تتخذ شكل العنف السياسي و هذا ما ظهر في كل من الجزائر، نيجيريا الكونغو الديمقراطية خلال عقد التسعينات (90)و السودان و مالي مؤخرا .[4]

ثانيا : الإرهاب الدولي : هو الشكل الثاني الذي عرفته القارة و هو إرهاب عابر للحدود و من أبرز نماذج هذا الشكل من الإرهاب ما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) و نشئ هذا النوع من الدول التي تشهد فراغ سياسي و ارتفاع معدلات الفقر باعتبارها وضعا مثاليا لتنفيذ العمليات الإرهابية (دول منطقة الساحل الإفريقي مثلا) ، لا سيما تلك التي تستهدف مصالح القوى الكبرى في القارة دون أن تلقى أية مقاومة من جانب الحكومات الإفريقية لعجز قدراتها العسكرية و الأمنية و ضعف هياكلها و مؤسساتها، و لا يقتصر تحليل الإرهاب الدولي في إفريقيا على الهجمات التي

[1] يونس زكور " الارهاب و إشكالية تحديد مفهوم" جريدة المتمدن العدد 1758 . 8 دسيمبر 2006 ص 12.

[3] يحي عبد المبدي " مفهوم الارهاب .... بين الأصل و التطبيق " أنظر الرابط التالي : http:// www.islamonline.net/arabic 51/arti(2017/11/07:)

[4] إدريس عطية , الارهاب في افريقيا دراسة في الظاهرة و اليات مواجهتها "مذكرة ماجيستسر في العلوم السياسية, جامعة الجزائر 03, 2011" ص ص 103.104.

وقعت على الأراضي الإفريقية فقط، و إنما يجب التركيز على العمليات التي انطلقت من إفريقيا ضد مناطق أخرى أي استغلال الأراضي الإفريقية لتنفيذ هجمات إرهابية .

ج/– الاتجار بالمخدرات : إن ظاهرة الاتجار بالمخدرات ليست جديدة بل هي ظاهرة لها جذورها التاريخية فبالعودة إلى السباق الدولي فقد عرفت الظاهرة تناميا مطردا في العقود الأخيرة بسبب التغييرات السياسية و الاقتصادية، و تنامي ظاهرة العولمة حيث أصبحت إمكانية النفاذ و اختراق حدود الدول عملية سهلة مما ساعد على تزايد الاتجار بالمخدرات بسبب كثرة الطلب عليها حيث وصل إنتاج الكوكايين و الهروين إلى 800 طن مما يدور على المنظمات الإجرامية ، أرباحا هائلة غالبا ما تستعمل في تمويل أنشطة إجرامية أخرى خاصة الإرهاب.

فقد أصبح تعاطي المخدرات و الاتجار عليها، و الجريمة المنظمة ظواهر يومية داخل هذه المجتمعات، و هي مناطق تزايدت فيها العراقيل، التي تعوق قدرة الحكومات الوطنية و المحلية على المراقبة و أصبحت فيها العصابات الإجرامية المدججة بالسلاح جيدة التمويل تتولى توفير الإدارة المحلية – الفساد و الرشاوي– و التحم في حياة السكان المحليين ،من خلال مزيج من إجراءا الترهيب و المكافأة و اكتست مشكلة المخدرات في أوساط هذه المجتمعات زخما كبيرا .[1]

وفي نفس الوقت أصبحت إفريقيا مكان واسع للإنتاج و استهلاك خاصة نيجيريا، تنزانيا، كينيا و جنوب إفريقيا و يبقى المغرب كأول منتج للقنب الهندي و يقدر رقم أعمال تجارة المخدرات بين 300 و 500 مليار دولار في السنة و هذا ما يدل حسب الاقتصادي بيار موسى " على أن المخدرات تشكل أهم الصادرات من الدول الجنوب نحو الشمال "

د/– انتشار الأسلحة : إن انهيار القانون و ضعف النظام في الدول الإفريقية أدى إلى تزايد نسبة التسلح حيث أصبح الأمن مسؤولية الفرد أو القبيلة أو الجماعة فالصراعات التي تعرفها القارة تدفع الجماعات إلى تسليح نفسها، حيث يسهل الحصول على السلاح في هذه المناطق بطريقة غير قانونية مما يساعد على تأجيج الصراعات و تأثيرها على الاستقرار الداخلي و امن الأفراد و مما ساهم في انتشار الكبير للأسلحة نقص قدرة الدول على ضبط المراقبة على حدودها و فشل قدراتها الأمنية و الجمركية .

[1] ناصر عامر الاتجار بالمخدرات في الساحل الافريقي و انعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2013.3) ص 39.

المطلب الثالث: انعكاسات التهديدات الجديدة على الأمن .

و مع نهاية الحرب العالمية الثانية و تشكيل هيئة الأمم المتحدة بقسميها مجلس الأمن و الجمعية العامة، و سعيها لإقرار السلم و العدل و الاستقرار العالمي، بدأت في الظهور مفاهيم جديدة للأمن بسبب تنوع التهديدات (الجريمة المنظمة، الإرهاب ، انتشار الأسلحة) التي تواجه كيانات الدول و في نفس الوقت لم يكن بناء القوات العسكرية الكبيرة للدول كافيا لمواجهتها أو الحد من تداعياتها، بل كان البناء الداخلي للدول هو العامل الحاسم لتحقيق هذه الأهداف .

و سنتطرق في هذا المطلب إلى التهديدات الجديدة و تأثيرها على مفهوم الأمن :

1- الجريمة المنظمة :

تعد الجريمة المنظمة من المظاهر الحديثة التي تهدد أمن و استقرار المجتمعات البشرية حيث زادت قوتها و اتسع نشاطها خاصة مع بداية التسعينات، و ساهم في ذلك العديد من العوامل قبل انتهاء الحرب الباردة كالزيادة في حرية انتقال الناس و السلع و الخدمات و كذا تحرير التجارة التي استغلها المجرمون في غسيل الأموال و نقلها و تهريب المخدرات و السلاح.

و من بين أهم ما يميز الجريمة المنظمة عن باقي الجرائم الأخرى هو : [1]

- الاستمرار التنظيمي حتى في حالات سجن أحد قاداتها أو موته .

- البناء الهرمي، حيث يترأس قائد واحد تنظيم الجريمة المنظمة و يكون هناك تباينا في هرم السلطة بين القيادة و الفروع.

- العضوية المحدودة التي تتحدد بالعرف و الخلفية الاجتماعية و الالتزام بالولاء.

- القوة و العنف و الإجرام و استخدام الرشوة.

- القيام بالأعمال الشرعية من أجل تغطية الأعمال غير الشريعة مثل غسيل الأموال غير المشروعة أو المسروقة أو العائدة من تجارة المخدرات .

-استخدام المختصين كالطيارين و الكيميائيين و غيرهم .

[1] البدانية ذياب, مواجهة الجريمة المنظمة العابر للحدودو الوطنية من المحلية الى الكونية. الأردن : جامعة مؤتة ص 08-10.

2- الإرهاب:

أصبح الإرهاب اليوم من أخطر الظواهر التي تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان من العالم، حتى تلك الدول التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن مسرح عملياته[1]، و تتفق البحوث و الدراسات على مجموعة من العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي يقف وراء انتشار الإرهاب بما فيها الجهل و الفقر و الإحساس بالظلم.

ومما يزيد من خطورة الجريمة الإرهابية ،غياب الإجماع من قبل الباحثين حول تعريف موضوعي واضح و محدد للإرهاب بحيث يتضمن بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، و هو ما يفسر حالة الفوضى التي يشهدها المجتمع الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و في ظل ما يعرف بالسياسات الانتقامية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بشنها هجوم عسكري على العراق في 20 ماي 2003 بقرار إنفرادي منها رغم المعارضة القوية من قبل دول العالم[2]، مما يؤدي كل هذا إلى تفاقم الظاهرة و الإخلال بمبادئ السلم و الأمن الدوليين التي يسعى ميثاق الأمم المتحدة إلى إرسائها .

3- انتشار الأسلحة :

وجود بؤر توتر مسلحة، و انتشار الطائفية و القيام بطلب الانفصال بأعمال عدوانية و العنف، و تشير إحصائيات معهد ستوكهولم لبحوث السلام أنه لغاية اليوم هناك نحو 5000 سلاح نووي منتشر،و جاهز للاستخدام عالميا، و أن هناك حوالي 3000 من هذه الرؤوس على درجة عالية من الاستعداد جاهزة للإطلاق خلال دقائق، و في المجموع نحو 20500 رأس حربي نووي، تمتلك منها روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 90%.[3]

أما بالنسبة للأسلحة الكيميائية و البيولوجية فإنها أيضا تشكل تهديدا متزايدا، و هي تشترك مع الأسلحة النووية في احتمال استعمالها لهجوم وحيد و إحداث إصابات على نطاق واسع.

[1] -christidis héléna stylianou le droit de l'homme et la lutte contre le terrorisme.mépoire de recherche pour l'obtention du diplome d'université de 3 eme cycle " droit fondamentaux" université de nautes.2003.pp 30.55.

[2] علي لونيسي , اليات مافحة الارهاب بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية. (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون) جامعة ميلود معمري تيزي وزو 2012 ص 12-2

[3] ميليسيا غيليس نزع السلاح : دليل اساسي نيويورك : الامم المتحدة ،طبعة3 ،2013 ، ص 20.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة .

إن التحولات العالمية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى التغير في مفهوم الأمن مع ما ينسجم و طبيعة هذه التحولات حيث تمكنت المقاربات الحديثة للأمن من تقديم تفسيرات جديدة فلم تعد الدولة المحور التحليل بل تعددت ذلك إلى مفاهيم جديدة ،إن التغير في مفهوم الأمن جاء متزامنا مع التحديات الجديدة التي أثرت على أمن الدول فلم يعد الأمن مقتصرا على المسائل العسكرية فقط ، حيث أصبح يشمل قضايا ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و إنسانية ضمن ما يعرف بالأمن الناعم التي تندرج فيه كل التهديدات غير العسكرية التي تواجه الدول كغسيل الأموال، تهريب المخدرات، الهجرة الغير شرعية، هذه الأخيرة التي أصبحت ترتبط بمفهوم الأمن ارتباطا وثيقا فلم يعد من الممكن الحديث عن الأمر دون الإشارة إليها.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى نظريات العلاقات الدولية المقاربات المعاصرة (البنائية، النقدية و الاجتماعية) في مطلب أول ، إضافة إلى تناول مدرسة كوبنهاغن باعتبارها من أكثر المدارس المعاصرة في الدراسات الأمنية من خلال تجاوز البعد العسكري إلى أبعاد أخرى في موضوع الأمن في مطلب ثان، و في الأخير نتطرق إلى مقاربات تفسير الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول : نظريات العلاقات الدولية .

أولا : المقاربة البنائية (constructiusme)

تعود جذور البنائية إلى كتاب نيكولاس اونوف Nicholas onuf المعنون ب: عالم من صنعنا world of our making الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية constructivsme منتقدا فيه أفكار الواقعية، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل الكسندر وانت alexendre wendt الذي يعرف البنائية عام ،1992 و تقوم المقاربة البنائية على الافتراضات التالية : [1]

- الدول هو الوحدات الأساسية للتحليل و لكنها ليس الفاعل الوحيد .

- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل ثاني intersubjective .

- هويات و مصالح الدول تتشكل في إطار نسقي مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام.

[1] حسن الحاج على أحمد العالم المصنوع دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية. متحصل عليه من www.fikria.org/mougala/16/1-1.html يوم 2017/10/20 ،ص12.

انطلاقا من هذه الافتراضات الثلاث تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية و أكثر إرادية رافضة بذلك الأسس المادية و الحتمية التي تبني عليها التصورات الواقعية و اللبرالية، و هنا تنفرد البنائية عن المقربات السابقة بأنها تجمع بين الجانب المعرفي و الوضعي، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود و يمكن الباحث دراسته استيمولوجيا و لكنه غير موضوعي و ليس معطى سابقا .[1]

إن البراديم البنائي يختلف عن نظيره الواقعي من حيث عدم تحديده الواقع بناءا على توزيع القوى المادية، و إنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، و في نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للواقع الدولي ،الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين و عقلانية الفاعلين.[2]

ترتكز البنائية على عنصر الهوية identety الذي أهملته النظريات التفسيرية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، و تؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) و تستجيب لمطالبها و مؤسساتها، و على هذا الأساس فالهوية تولد المصالح كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الهوية.و أن مصطلح القومية ينبع من بناء خالص لهوية الذات مقابلة هوية الأخر، و هو ما يفسر قضايا الأقليات و الإثنيات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب فضلا عن تحريك النزعة الطائفية و الانتماءات العرقية و الثقافية للأفراد و صناع القرار هذه الوحدات السياسية، و هي كلها مؤثرات تدل على وجود فاعلين و ليس فاعل وحيد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.[3]

تعد الفوضوية الدولية Anarchie من الإسهامات للبنائية حيث يرى ألكسندر وانت في مقاله الصادر عام 1992 المعنون ب" الفوضى فيما تصنعه الدول، البناء الاجتماعي لسياسات القوة " بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة لكنها تكتسي القوة و التأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها.[4]

تتمحور نظرة البنائين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار ؟ و في محاولة للإجابة يرون أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة و لكن على التصورات و المفاهيم التي تعطي للقوة "معنى" و هو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير و تحليل الواقع الدولي و بالنسبة لوانت فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به[5]، إذن فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي و القيم الثقافية و الحقائق و إدراكات صناع القرار و كل هذه المتغيرات تؤثر على الوضع الأمني حسب البنائين، حيث كانت لهم نظرة تفاؤلية اتجاه شكل و طبيعة النظام الدولي، لاقتناع أنه ليس هناك صراع و

[1] عبد الناصر جندلي التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية 2007) طبعة1 ،ص 231.
[2] عبد الناصر جندلي مرجع نفسه ص 232
[3] عبد الناصر جندلي مرجع نفسه ص 235
[4] عبد الوهاب المسيري و فتحي التركي,الحداثة و ما بعد الحداثة (دمشق: دار الفكر 2003) الطبعة الأولى ص 92.
[5] عبد الوهاب المسيري و فتحي التركي مرجع سابق ص 94.

تنافس أبدي بين القوى الكبرى من أجل القوة، فيخلق الجماعات الأمنية يتم احتواء النزاعات بفعل فاعلين دولاتيين و غير دولاتيين، من طريق تكويني ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغييرا في الثقافة و الأطروحات السائدة حول الأمن.[1]

ثانيا :المقاربة النقدية و الاجتماعية.

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته مدرسة "فرانكفورت" بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و ترمي إلى إعادة هيكلة و تقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها أطروحات تختلف بشكل كبير عن الأطروحات التي تتبناها الاتجاهات النظرية التفسيرية و من أهم ما جاءت به هذه النظرية أنها تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن حيث أن العمل على حماية الاستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل و الأمن البشري و هما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.[2]

و يمكن تلخيص أهم مبادئها في تصورها لمفهوم الأمن الدولي و المحلي كالأتي: [3]

أ- يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى اقتصادية و اجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره الحقيقي و ليست الدول بصفة مطلقة.

ب-الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى و أساسية في تحقيق الأمن منها, التهديدات العسكرية التقليدية، لأن مصادر تهديد الأمن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية و أزمات الهوية الاجتماعية و الكوارث البيئية و كذلك المسألة الصحية والتربوية، أي كل ما يهدد الأمن الإنساني.

ج- يجب أن يكون الخطاب و العمل من أجل تحقيق الأمن الايجابي، و بالتالي يجب أن يحدث تغيير في إدراكات و ضمائر الأفراد و التخلي عن الحرب و تطوير آليات السلام و الأمن عن طريق إحداث نسيج بين الجماعات و المجتمعات و الأمم، و بالتالي خلق معايير و قيم جديدة للأمن عن طريق المجموعات و الأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.

د- النظرية هي عبارة أداة تبريرية و أداة للتحول و التغيير في السياسات الأمنية، و ذلك حسب قول المفكر النقدي روبرت كوكس "النظرية تكون دائما من أجل أحد ما ولهدف ما ".

كما هو الحال بالنسبة للبنائية، ترى النقدية أن مفهوم الأمن هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل يتعداها إلى عوامل أخرى كالبيئة و الهوية.

---

[1] زايد عبد الله مصباح ،السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة (ليبيا: دار الدواء 2008) طبعة 1،ص212

[2] michael c. williams cultur and securitu " symbolic power and the politics international security (nrway:university of britstol press first published)2007.p90.

[3] ibid p91.

تسعى النظرية النقدية إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان و التنمية و ذلك بإعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة و تحديد وضع الفرد من جهة ثانية إضافة إلى تحويل الدور التقليدي للقوات العسكرية و الاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين.

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن .

كان معهد كوبنهاغن للسلام من إنشائه عام 1985، منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن و السلام وفق خلفية فكرية نقدية، من أهم رواده نجد كل من باري بوزان barry buzan و أول وايفر ole waever و ياب دي ويلد joop de wilde، حيث غطت أعمالهم طيفا واسعا من القضايا الأمنية،لكن الدور الأهم و الأكثر تأثيرا جاء عقب انضمام باري بوزان إلى المعهد سنة 1988 كمدير أحد المشروعات- البحثية للمعهد، و هي السمات غير العسكرية للأمن الأوربي تلاه بعد ذلك التحاق أول وايفر بالمدرسة و التحاقه بباري بوزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، من خلال هذه اللقاءات، طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم و الأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة للأمن و قدم هؤلاء نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن، و الظواهر المتصلة بها، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد، تحت إشراف بوزان و هو ما يعرف ب" الأمن المجتمعي" فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما يعرف بنظرية الأمننة .

الأمن المجتمعي: كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات ،وفك الارتباط التقليدي و التعسفي،بين مفهوم الأمن و الدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة.[1]

لاسيما و أن السياق التاريخي لظهور المقاربة، ارتبط زمنيا باندلاع موجات العنف و الإبادة الجماعية بين الجماعات الاثنية و العرقية في كل من الجمهوريات السابقة السوفياتية و وسط إفريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة، إلى أوروبا، و تصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، و قد كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب بولدوين، ان حقل الدراسات الأمنية كان يبدو مجهزا بشكل سيء لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة و ذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني و اتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة و التي يمكن أن يرد ضمنها صيانة الاستقرار المجتمعي فعندما تحس مجموعة ما باللأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فان ذلك يؤدي إلى ما يسميه Barry buzan بالمأزق المجتمعي الذي يعتبره مولر Muller ناتج عن غياب الأمن المجتمعي و الذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق من الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو

[1] سيد احمد قوجيلي تطور الدراسات الامنية و معضلة التطبيق في العالم العربي سلسلة دراسات استراتيجية : مركز الامارات للدراسة و البحوث الاستراتيجية، العدد: 169. ص 26.

الممكنة و بتحديد أكثر فانه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة و الثقافة و الدين و الهوية و العادات او بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"

كل ذلك أدى بعلماء مدرسة كوبنهاغن إلى الإقرار بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي و بهذا الشكل يمكن توسيعه ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على المفهوم الدولاتي الضيق للأمن، في وقت يمكن للدولة أن تكون سببا لانعدامه ووضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت المصدر الأساسي للتهديد.[1]

نظرية الأمننة :يهدف هذا المفهوم كاختراع غير مسبوق لهذه المدرسة بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال أول وايفر (مؤسس النظرية) المبكرة عندما تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني،و التي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل: (بيار لوميتر, وايليزابيتا ترومر، ودي وايلد) و آخرين غيرهم.

يقصد مبتكرو هذه النظرية بالأمننة على أنها ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من طرف نخبة ما و القائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به.[2]

و بناء على هذا التعريف، فان تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة و بشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة، حيث سيجد هؤلاء أن من مصلحتهم –عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد – إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون الأخرى، و التي تدرك على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية، إذ يقول وايفر في هذا السياق ": عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور، من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية : الاضطرارية أو الاستعجالية ، و من ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية.

بالرغم من الدور الذي تؤديه السلطة في تعريف المشكلة الأمنية و من ثم حدوث الأمننة فإن هذه الأمننة لا تتم إلا بالتدخل المجتمع، هذا الدور المحوري الذي يعطيه وايفر للمجتمع نابع من اعتبارين:

أولا: تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).

ثانيا: تبنيه مفهوما لغويا للأمن يقوم على بناء خطابي للفعل (حسب مقاربة ما بعد بنيوية).

[1] تاكايوكي مامورا ،مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية: ترجمة :عادل زقاع ،موقع سياسة متوفر، على الرابط التالي: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045

[2] حسام حمزة ،الدوائر الجيو سياسية للامن القومي الجزائري (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .باتنة جامعة الحاج لخضر ،2010-2011. ص 38.

يقول وايفر في تعريفه للمفهوم، ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن اعتبار الأمن فعلا خطابيا، و حسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحليل إلى شيء ملموس ، الكلام في حد ذاته هو الفعل. الأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها، و هو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية، و هكذا يصبح الفعل الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة حق في استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه.

إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز تعليمات و لوائح الوضح العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة ، و إذا كان هذا الطرح يعطي مبررا للأمننة قضية ما فإن البناء الخطابي لأي فعل أمن يحتاج بشكل عام إلى لبنات أساسية تمكن من إضفاء الطابع الأمني على أي مسألة مدركة :

- توضيح كيف يمس هذا التهديد ببقاء نوع الموضوع المرجع.

- إستراتيجية التعامل عن طريق تحديد نوعية التدابير الإستعجالية لمواجهة الفعل محل التهديد.

- مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق الأمننة من فرق لقواعد الرقابة والشفافية.

- الذي يبرر و يقضي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية .

و هكذا تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع القضية من عالم السياسة الدنيا (تحددها القواعد الديمقراطية و إجراءات صنع القرار) إلى عالم السياسة العليا (تتميز بالاضطرارية، و الأولوية الملحة عبر قضايا الموت أو الحياة). [1]

[1] ياسين سعيدي، التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد بن احمد وهران 2015.2016- ص 26-27.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها:

تعريف الهجرة لغة: إشتق لفظ الهجرة من فعل أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وإنتقل من مكان إلى غيره، ففي لسان العرب ابن منظور جاء أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى[1]،نقول أن هجر المكان أي تركه.

ولا يبعد معنى الهجرة في اللغات الأجنبية عن دلالاتها في المعاجم العربية ففي القواميس الفرنسية مثلا الأشخاص اللذين يقدمون إلى بلد آخر بنية الإقامة والإستقرار فيه.

إصطلاحا : فتعاريف الهجرة تختلف وتعدد جوانبها وأغراضها ووفقا لذلك يمكن عرض جملة من التعاريف:

ففي علم السكان تعرف بأنها:"الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل إجتماعيا أو إقتصاديا أو سياسيا.[2]

وهنا نلاحظ أن هذا التعريف يتمحور على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل للمهاجر.

أما في القانون فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد الاقليمي دولته نهائيا إلى اقليم دولة أخرى، وهناك تعريف آخر يرى أنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقر دائما.

الهجرة الشرعية: هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشرعية المتعامل بها دوليا والمتطلبة وفق قانون كل دولة.

أيضا هي التي تتم بموافقة دولتية على إنتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة.

ويمكن القول بأنها تلك الهجرة التي تتم وفق القانون الدولي للهجرة بحيث يتم الدخول إلى بلد معين وفقا لإجراءات قانونية معينة بحيث يصبح هذا الدخول قانوني وبصفة علنية وواضحة.

الهجرة غير الشرعية: يجب أن نشير في البداية إلى أن هذا النوع من الهجرة غير الشرعية يرمز بعدة مصطلحات منها الهجرة غير القانونية وهي تسمية تدل على أن النوع يتم تخالف القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وخروجهم إلى دولة المقصد وكذا الحالة التي يعيش فيها، سوف نورد أهم التعريفات لنصل في الأخير إلى تبني تعريف شامل للهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

[1] فريد أمعضشو، الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد 3، 2013ص111.
[2] عبد القادر رزيقا المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2012 ص15.

تعرف أيضا:"تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدولة التي يهاجرون إليها والمهاجروون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى.[1]

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة الهجرة السرية أو غير الشرعية:"بأنها متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعد شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك أشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.[2] كما عرفوها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر2005."مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم.

منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة، أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب إهتماما على الوجود ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواءا قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمنا التأثير لديها هو الوجود على أراضيها.[3]

وهناك تعريف قدمه محمد رمضان بقوله:"الهجرة غير الهجرية في معناه العام هو التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في اساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية."

أما الدكتور أحمد عبد العزيز الأصفر فيعرفها على أنها:"دخول الشخص حدود من دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك... أو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة."

أما الدكتور محمد فتحي عيد فيعرفها على أنها:"قيام الشخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة غير شرعية جماعية ونادرا ما تكون فردية."

عموما يمكن القول بأن الهجرة الغير شرعية هي فعل غير مشرع ليرتكبه الأفراد أو الجماعات المهاجرة بعدم احترامهم للقانون الدولي للهجرة بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية المتعلقة بخروجهم من بلدانهم وكذلك تلك التي تتعلق

[1] سهام حروري ، الهجرة والسياسة الجوار الأوروبي، مجلة الفكر: جامعة محمد خيدر بسكرة، العدد5، 2012، ص 346.
[2] عزت أحمد شيشي ، معاهدات والصكوك والمواثيق الدولي في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010، ص135.
[3] عزت أحمد شيشي، المرجع نفسه، ص140.

بدخولهم وإقامتهم في تلك الدول التي يقصدونها، الزاوية الأولى هي زاوية نظرا الدولة المهاجر منها حيث تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: خروج الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج باستعمال طرق غير مشروعة أو من غير هاته المنافذ.

أما بالنسبة لزاوية النظر الثانية فهي تعريف الهجرة السرية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية متى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر بغير موافقة من تلك الدولة.

- تعددت النظريات المفسرة للهجرة،الدول بصفة عامة و التي يمكن منها استخلاص تفسيرات الهجرة الغير شرعية، في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة.

01- النظرية الاقتصادية :

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة بحيث ينطلقون في تقسيرهم من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها :

- أن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة و عوامل جاذبة ففي حالة، العوامل الطاردة نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر الغير شرعي تدفع به إلى مغادرة بلده و تركه، أما في ما يخص العوامل الجاذبة فهي تتعلق بالمجتمع المضيف و هي التي تجذب المهاجر إليها .

- إن سلوك المهاجر يساير دائما نموذج تنظيم المنفعة التي يفترض أن المهاجر يستهدف تنظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة .[1]

كما نجد أيضا أن العديد من المنظرين الماركسيين انطلقوا من اعتباره أن العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة و سياسة الهجرة بصفة عامة و هذا لزيادة و تعظيم الأرباح و المكاسب من خلال يد عاملة بأقل الأثمان، فالمنظور الماركسي يرتكز على العديد من العناصر و أهمها :

- اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية و اليد العاملة المهاجرة في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة و من هنا فالرأسمالية يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان يهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة.

أيضا حسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية و هذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات كما نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة ذلك لأن اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال : [1]

[1] نجيب سويعدي ،ادارة الهجرة و علاقتها بصناعة القرار المحلي (مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص ادارة الجماعات المحلية و الاقليمية) قسم العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2012.ص 29

– إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة و العمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي.

– اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية ، و من هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي و هذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة أجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له .

– تعتمد هذه النظرية على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من كونها شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط أي أن دول المركز و هي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة و خاصة هجرة اليد العاملة بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج .

02– النظرية الاجتماعية :

يرى التفسير الاجتماعي لظاهرة الهجرة الغير شرعية أنها ترتبط بعدة أبعاد نذكرها فيما يلي:

ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي و الروابط الاجتماعية و ينعكس ذلك ميدانيا في صورة أن المهاجرين الغير شرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى الاقتصادي.

اختلال التوازن بين الوسائل و الأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث اضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك و التساند الاجتماعيين و بالتالي ظهور الإنزلاقات، يختلف التفسير السوسيولوجي للهجرة عن غيره من التغيرات فهو لا يركز على عامل واحد في التفسير و لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة و المهاجرين نظرة متكاملة، فيرى أن المهاجرين هم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال و مجتمع الاستقبال، و أن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقى يؤثرها على الهجرة و المهاجر.[2]و تعدد قرار الهجرة و اتجاهها و مدتها و عوائدها ... إلخ.

و عموما فإن التفسير الاجتماعي يقوم عوامل اجتماعية للهجرة و منه فثمة نظريات يمكن التركيز عليها :

أ–النظرية الثقافية:

يرى أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولية عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع و نظامه و الثابت عموما هو انتقال الناس و تحركاتهم و هجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة و الدوافع الاقتصادية و نفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها محركات الهجرة، و يقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية.[3]

[1] نجيب سويعدي ، المرجع نفسه ، ص 30.
[2] ابراهيم زروقي، الهجرة السرية و الأمن القومي : دراسة في الانعكاسات و استراتيجية المواجهة " المجتمع الجزائري انموذجا" (مذكرة ماجيستر علوم اجتماعية تخصص انثرولوجيا الجريمة) قسم الثقافة الشعبية. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2009.ص 14.
[3] ابراهيم زروقي، مرجع سابق ، ص 15.

ب- نظرية التنظيم الاجتماعي:

يقدم Mongalam نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة و يقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين و ذلك بالنسبة إلى التغييرات في كل من انساقه الثلاث و يعني بها النسق الثقافي و الاجتماعي و نسق الشخصية و في هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخليه كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغيير و في نفس الوقت تعطي لأعضائه طرق ليتخلصوا من حرمانهم و أن الهجرة تؤثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب و الطرد كذلك القيم الثقافية و أهداف المهاجرين و معاييرهم تتغير أثناء هذه العملية و نسق الهجرة يشمل على ثلاثة عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) و مجتمع منطقة (الجذب) ثم المهاجر.

ج-نظرية خصائص المركز الاجتماعي :

إن سلوك الميل نحو الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الطبقي و هذا حسب طوماس هوبز Thomas hobbes و قد وجد توماس أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في تحديد الميل إلى الهجرة في معظم الدراسات التي تناولت الهجرة في حين أوضحت الدراسات التي تلت الدراسة توماس أن الحالة التعليمية و الوضع المهني تعتبر أكبر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في السلوك الدافع نحو الهجرة[1]، لقد أصبحت الدلائل التي توضح الأثر الكبير للمركز الاجتماعي كافية لتجعل منه أساسا في تفسيره الهجرة .

03- التفسير الجغرافي:

يقوم التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة على أمرين أساسيين هما : أولا ما يرتبط بعوامل و أسباب الطرد من الموطن الأصلي، ثانيا ما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال أما عن النقطة الأولى فيقوم هذا التفسير على افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة و خصائص سكانها أي أن الظروف الجغرافية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان و أن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح زائد و يدخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة و من ثم فإن المخرج الوحيد أمام العدد الزائد هو الهجرة نحو منطقة جغرافية أخرى.[2]

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيرا لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجر إذن أن المهاجر يختار الاستقبال أو بالأحرى المنطقة التي يهاجر إليها في ضوء مناسبة ظروفها الجغرافية من منطقة الأصلية و ثمة عامل أخر اهتم به أنصار هذه النظرية في تحديد المهاجر لمنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألا وهو عامل المسافة التي تفصل بين البلد و الموطن الأصلي في حيث يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة، ليصبح البعد أو القرب الجغرافي من أهم العوامل المحددة للهجرة.[3]

[1] ابراهيم زروقي ، مرجع نفسه ص 16.
[2] نجيب سويعدي ،مرجع سابق ص 32.
[3] نجيب سويعدي ،المكان نفسه.

خلاصة الفصل :

إن التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حصلت مرجعيات أساسية لكل من مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات الأمنية التى تواجه النظام الدولي بإضافة إلى تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي و ظهور تهديدات أمنية جديدة مثل: الجريمة المنظمة ،الإرهاب و الهجرة غير شرعية .

و مفهوم الأمن تطور عبر مراحل مختلفة خاصة بعد فترة الحرب الباردة و هذا ما عبرت عنه الأطر النظرية المفسرة له، كما أن للأمن مستويات عديدة و أبعاد متنوعة تساهم في تفسيره و توضيح مفهومه الذي أساسه غياب التهديد.

إن الهجرة غير الشرعية هي الأخرى عرفت تنوعا و اختلافا في الأطر النظرية المفسرة لها ، هذا بالإضافة إلى أن لها أشكال مختلفة و خصائص متنوعة.

الفصل الثاني
انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على أمن الجزائر

المبحث الأول: الدوائر الجيوأمنية للجزائر.

المبحث الثاني: التهديدات الجديدة وتحديات الأمن الجزائري.

المبحث الثالث: إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

تمهيد:

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة محددا أساسيا في صياغة سياستها الخارجية، وهذا ما تعكسه الدراسات في الجغرافية السياسية، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي لدولة شخصية خاصة و يوجه سياستها باتجاهات معينة، وتعد الجزائر من الدول ذات الموقع الاستراتيجي والمساحات الشاسعة، والامتداد الحدودي الكبير وهو الأمر الذي جعل منها دولة تتصف ب "القارة الغنية" بتنوع طبيعتها وثروتها، إلا أنها تواجه تهديدات داخلية وخارجية وهذه الأخيرة المتأتية من البيئة الإقليمية التي تهدد أمنها واستقرارها خاصة ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها دول الجوار الشرقية (ليبيا وتونس) وتنامي الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة مع الأزمة المالية الراهنة، ويضاف إلى ذلك تنامي التهديدات اللاتماثلية في البيئة الإقليمية للجزائر من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية، وتجارة وتهريب الأسلحة والمخدرات... الخ .

إلا أن الجزائر ومدى نجاعتها وتكيفها مع المستجدات الأمنية الراهنة، ودراستها لمختلف الاستراتيجيات والآليات السياسية في مواجهة التهديدات الأمنية، انتهجت إستراتيجية لمواجهة الانكشاف الأمنية على الحدود، والمقاربة الجزائرية في التعامل مع الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ومسألة تأمين الحدود الجنوبية الشاسعة، وبالإضافة إلى إستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.

المبحث الأول: الدوائر الجيوأمنيه للجزائر.

تعد الجزائر قلب المنطقة المغاربية وحلقت وصل بين أطرافها كما أنها جزء من عمق القارة الإفريقية عبر صحرائها و بحكم مساحتها و طول حدودها البرية أفضت الجزائر منطقه تقاطع بين الغرب والشرق من جهة وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى من ما زاد من تهديدات أمنها وانطلاقا من هذا المبحث إلى تحديد الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته الإستراتيجية في (المطلب الأول)، بالإضافة إلى طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر (المطلب الثاني) ، وفي الأخير من نتطرق لجهود الجزائر في تسويه أزمات دول الجوار (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الموقع الجغرافي الجزائر وأهميته الإستراتيجية.

تمثل الجزائر قلبه منطقه المغرب العربي بامتياز حتى كانت تسمى لمده طويلة بالمغرب الأوسط .

وقد ساهمت المساحة الشاسعة 42،39% من مساحه المغرب العربي كليا، 19 مره مساحه تونس و 5 مرات مساحه المغرب الأقصى ومرتين مساحه ليبيا، وطول حدودها البرية 6343 كلم في ربطها بكل الدول المغاربية شرقا وغربا وجنوبا،[1] كما أن امتداد ساحلها 1200 كلم علي اكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط، بعد ليبيا جعل منها بوابة شمالية إفريقيا على البحر المتوسط،وتشغل الجزائر اكبر جزء من صحراء المغرب العربي 1000000 كلم أغناه بالموارد الطاقوية و المنجمية (احتياطات الغاز والبترول،[2] الحديد اليورانيوم الذهب وأفضله من الناحية الجمالية "الهقار و الطاسيلي") .

تعد الجزائر منتج للنفط في منطقه المغرب العربي بعد ليبيا ،ويصنفها "سمير أمين" في كتابه (الاقتصاد العربي المعاصر) في خانة الدول البترولية المتوسطة التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيره في تنمية المجتمع .

إذ الجزائر تقع في منتصف الساحل الإفريقي الشمالي فيما بين تونس وليبيا من جانبها الشرقي والمغرب من جانبها الشمالي الغربي و لها حدود بريه أخرى مع كل مالي وموريتانيا والنيجر، وتمتد أراضي الجزائر بمساحتها الشاسعة التي تبلغ أكثر من 2.3 مليون كلم على 18 درجه أرضيه عرضية ما بين دائرة العرض 19 جنوبا و 37 شمالا وتمتد فيما بين خطي طول 83 غربا و 12 شرقا وتطل على البحر المتوسط بجهة ساحليه طويلة تزيد على 1300 كلم بينما تتوغل جنوبا باتجاه القلب الإفريقي الصحراوي المسافة تزيد عالي 3000 كلم ،ومن ثم اثر هذا الموقع ما بين البحر المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب على خصائصها الطبيعية بصفه خاصة في الجانب المناخي .

[1] تتوزع كالتالي: ليبيا 982 كلم، تونس 965كلم، المغربي 1559 كلم، الصحراء الغربي 42 كلم، موريطانيا 463 كلم، مالي 1376 كلم، النيجر 95كلم.

[2] في حاسي الرمل وهو أكبر الحقول الغازية في العالم، باحتياط نحو 3.650 تريليون متر مكعب مما جعل الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالمية انتاجا، وحاسي مسعود وعين أمناس، باحتياطي النفط أكثر من 14.65 مليار برميل.

ويعد موقع الجزائر ذا أهمية استراتيجيه فهو جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممر حيويا للعديد من طرق اتصال العالمية برا وبحرا وجوا، فمن الناحية الجغرافية و الإقليمية ،يتميز موقعها بأبعاده الفعالة و المؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي حيث مثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير و مركزه الاقتصادي والبشري ،والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء حضارة العربيه الإسلامية التي صاغت شخصيه الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل و الإثراء مع العالم العربي والإسلامي ،والبعد الثاني هو التفاعلات اقتصاديه والعلاقات الحضارية والبشرية[1] ويتميز بمحورين:

الأول المتوسطي : حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزء من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ولازالت حاليا تستفيد من وفره المزايا الإقتصادية الإستراتيجية لمنطقه البحر الأبيض المتوسط وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي المناطق الحساسة في السياسة العالمية, وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا ، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري ،عبر أنابيب عابره البحر الأبيض المتوسط، اثنان إلى ايطاليا عبر تونس وصقليه وثالث إلى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب، وهناك الثالث وهناك الثالث يربط حاسي مسعود باسبانيا عبر قرطاجة.

والثاني المحور الإفريقي: حيث يعمل بتوغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال وربط مع دول الجوار الإفريقي، وازدادت فعالية هذا المحور بعد انجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي نشط العلاقات التجارية والبشرية .وتشكل هذه المحصلة الدور الريادي للجزائر على المستوى العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي وأهم المعالم في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر ومن ثم تحديد وزنها الإقليمي والدولي[2].

وعلى الصعيد الاقتصادي تحتل الناتج المحلي الجزائري الخام المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالميا كأكبر مصدر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدر للبترول)، وثقل السكاني ب 35 مليون نسمة فتعزيز الزيادة الجزائرية مغاربيا وفي شرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي.

وقد أثرت هذه الدعائم (السكان، الطاقة والفضاء) على الأمن والعقيدة الأمنية للجزائر، فمن جهة اثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع المغرب العربي على أمنها [3]القومي وجعله منكشفا على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول الحدود البرية والبحرية مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلاتها وتحولاتها، فالجزائر ترى أن مكانتها وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة المغرب العربي.

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الامن القومي في غرب المتوسطي: دراسة نقدية للامن وتحديات البيئة الامنية وديناميكياتها في اقليم غرب المتوسط، ط1، السينيمائية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية 2013، ص33.
[2] الهادي قطش، أطلس الجزائر والعالم، ط1: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص24.

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر.

أولا: التهديدات الداخلية:

تشهد الدولة الجزائرية العديد من التهديدات الداخلية، وتنعكس هذه الأخيرة في المظاهر التالية:

1- الإرهاب و الجريمة المنظمة :

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل و المؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي.

ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جوان 2010بين زاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12عنصرا من حرس الحدود الجزائري عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة (07) قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري.

و تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديد[1] جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص الهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري[2].

وتشهد الجزائر مؤخرا معضلة أمنية حقيقية على حدودها مع المغرب بسبب شبكات تهريب المخدرات، حيث حجزت وحدات حرس الحدود 146طنا من المخدرات المغربية كانت مهربة إلى الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014، بالإضافة إلى شبكات أخرى تنشط في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية.

---

[1] أي نشاط عدائي تقوم به جماعات معادية يتسبب في تبعات غير محمودة العواقب. للمزيد من الاطلاع راجع : مركز الدراسات والبحوث العلمية ، الأمن النووي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007 à ص63-86.

[2] بوحنية قوي ،استراتجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي ، على الرابط http://studies.aljazeera.net 18:11 15/12/2017

وهو ما دفع السلطات الجزائرية لإطلاق مشروع "نظام المراقبة الإلكترونية " بهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب [1].

ومن جهة أخرى نجد الخطر الإرهابي الذي أضحى هاجساً أمنياً و خطراً كبيراً لاسيما بعد حادثة "تيقنتورين" 2013التي أخذت أبعاداً دولية،و في قراءة لهذه العملية الإرهابية يمكن القول أنها كانت عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية بالجزائر بحيث و بتاريخ الأربعاء 16جانفي 2013 على الساعة الخامسة صباحاً قامت مجموعة إرهابية مدججة بالسلاح وصلت في ثلاث سيارات بمهاجمة حافلة كانت تقل حوالي 19عاملاً أجنبياً من مجمع إنتاج الغاز بتيقنتورين مرفوقين بعناصر من الدرك الوطني كانت متوجهة نحو مطار عين امناس، و قد أسفر هذا الاعتداء على مقتل شخصين ، جزائري و بريطاني و جرح 6 أشخاص ، 4جزائريين، بريطاني و نرويجي ، بعد ذلك قامت المجموعة الإرهابية باقتحام قاعدة الحياة التي تبعد بـ 03كلم و كذا منشأة معالجة الغاز محتجزة 41رهينة من بينهم أمريكيين و فرنسيون و بريطانيون و يابانيون وسط تبادل لإطلاق النار مع قوات الجيش الوطني الشعبي.

و هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع إنتاج الغاز "تيقنتورين" الذي تم تشغيله سنة 2006و الذي يعالج الغاز الطبيعي و الغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 09مليار متر مكعب في العام موجهة للتصدير لا سيما نحو السوق الأوروبية، يستخرج من حقول تيقنتورين و حاسي فريدة و حاسي وان ابشو و وان تارديرت[2].

2- التهديدات الطبيعية و التكنولوجية :

إن الأمن القومي الجزائري يرتبط كغيره من الدول بما يصطلح عليه "بالقضايا اللينة"، من تهديدات طبيعية وتكنولوجية ومعلوماتية وغيرها مما يمس أو يهدد هذا الأمن خاصة في ظل تنامي العولمة بتداعيات المختلفة.

أ.التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية: تعتمد الدولة الجزائرية في صادرتها على المحروقات بنسبة عالية جدا، وهي من الدول ذات الاقتصاد الريعي، كما لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتخطية القوميات . إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، تطرح فعلا مشكلة غياب إستراتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة.

من ناحية أخرى مشكلة الفساد خاصة المؤسسات التي ترهن بدورها مستقبل الأجيال القادمة، أما من ناحية ثالثة فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية.

أما على مستوى **التهديدات التكنولوجية**، فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال الذي يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، فإن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية واستفحال حالة التسيب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطور تكنولوجي متناميا في الدول المتقدمة يطرح بحد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

---

[1] عثمان الحياني ، الجزائر تدرس المراقبة الالكترونية بحدودها مع المغرب على الرابط
htt://www.el arabya.net 2017/12/01

[2] محمد الصالح بوعافية، دور الجيش في تأمين المنشآت الاستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية. (الملتقى الدولي حول الدفاع بين التزامات والتحديات الاقليمية.، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2014، ص3-8.

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية. وتعد الجرائم المعلوماتية والالكترونية صنفا جديدا من الجرائم وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة، لعل من أبرزها جرائم الاختراقات (المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية) بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات.

وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية سيما المواقع السياسية، والتي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين النظام السياسي ومواطنيه. إضافة إلى كل ذلك هنا جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع أين تعد الجزائر من البلدان التي أن انهكتها هذه المعضلة. و يمكن أن نذكر كذلك جرائم التجسس الالكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم للتجسس على الدولة، بالإضافة بالإرهاب الالكتروني والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها وتعطيلها في عصر الازدهار الإلكتروني.

ب.التهديدات البيئية: تعد مشكلة التصحر تهديدا آخرا للأمن القومي الجزائري فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية. ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة المتكاملة للتربة والغطاء النباتي والمياه. ويشمل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا، ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب، بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.

و بدورها مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر وكذلك بالاستغلال والتسيير السيئ لها تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مشاريع البني التحتية للماء. فهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا على الاحتياجات المائية والأمن المائي في الجزائر بالإضافة إلى قضايا التلوث والمخلفات.[1]

فالجزائر من الدول التي تعرف تفاقما لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي، خاصة مع الزيادة في التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية و الذي يولد مشاكل صحية وظروف معيشية سيئة كما تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر.

ثانيا: التهديدات الخارجية :

إن الحديث عن التهديدات الخارجية أو الإقليمية أو الحدودية بالنسبة للجزائر يمكن أن نستهله من أي اتجاه نشاء، فالجزائر وعلى طول حدودها البرية البالغة343.006 كلم، تحيطها دول تشهد حالة من اللااستقرار و التوتر، تشكل تهديدا لأمن الدولة الجزائرية، رغم اختلاف أسباب وأشكال تلك التهديدات، لا يمكننا معرفة حجم هذه الأخيرة إلا من خلال التطرق لها بنوع من الشرح والتفسير، وهو الأمر الذي سوف نعالجه من خلال هذا العرض.

[1]صالح الزياني، مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول .على الرابط: (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2004ص 8.

1- النزاعات التي تعيشها دولة مالي وخطر انعكاسها على الجزائر:

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات و تهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، و تعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا يرجع تاريخه.[1] إلى التقسيم العشوائي للحدود من طرف الاحتلال الفرنسي الذي لم يراع خارطة توزيع الأقليات و الأثنيات، فوجد شعب الطوارق (قبائل الطوارق) أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة هي الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، و بوركينافاسو، تكريسا لمبدأ منظمة الوحدة الإفريقية المتمثل في الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي الذي ينتج عن ذلك.

وهو ما سبب حالة رفض وتمرد لدى الطوارق خاصة بعد حالة التهميش و الفقر التي عرفتها هذه الأقلية، فبرغم تعاقب أنظمة سياسية على دولة مالي منذ إستقلالها 1960إلا أن وضعية تهميش الطوارق ظلت كما هي مما اضطر الطوارق إلى الهجرة.

و هدا نتيجة التهميش الإداري و السياسي الذي تعيشه هذه الأقلية، بالإضافة إلى لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع و تسميم الآبار وردمها، قتل النساء و الأطفال وتعذيب الشيوخ مع غياب برامج التنمية في مناطق الشمال و عدم وجود طرق ، مياه شرب، سدود ، مدارس ، بيوت.

كما شهدت هذه الأقلية تأثيرات مناخية (سنوات الثمانينات) دفع بالآلاف منهم للجوء إلى الجنوب الجزائري خاصة تمنراست، لكن و بعد الأزمة النفطية التي عاشتها الجزائر وما تبعها من أزمة اقتصادية ،رجع الآلاف نحو مالي والنيجر، مما أدى بهم إلى الصدام مع الإثنيات الأخرى والسلطات السياسية. ومجمل هذه العوامل و الأسباب كلها تجتمع في عامل واحد وهو العزلة القاتلة والفقر في الصحراء[2].

واستمرت تمرد الطوارق على حكوماتها تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى، وهكذا توالت الأحداث في مالي وصولاً إلى تمرد عام 2006 حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، وحققت الحكومة بناءً عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعاً .

وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق، كما تم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف، إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها الحركة الوطنية الجزائرية ، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي كيدال وغاو .وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق، ليقوم الجيش المالي في 22مارس 2012 بانقلاب عسكري على الرئيس "توري" بواسطة النقيب أمادو سانوجو،

[1] بوحنية قوي، مرجع سابق.

[2] أحمد إيدابيير، الاثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي (مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012 جامعة الجزائر) على الرابط http/ :BIBLIO . univ – alg. Dz 2017/12/24 14 :08 p 120-125

وأعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء رداً على سوء إدارة الرئيس "توري" للبلاد وللتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه من تسليح الجيش المالي، إلا أن هذا الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي و الاتحاد الأفريقي الذي قام بتعليق عضوية مالي وتجميد أرصدتها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني .كذلك قامت جماعة الإيكواس بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الانقلابيين الماليين.

وبعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكُّن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين بعد أن اتضح أن هؤلاء لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة. قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ 06 أفريل 2012.[1]

فبرغم من أن مشكلة الطوارق قد تبدو مشكلة داخلية لدولة مالي قد تمس أمن دول الجوار وسيادتها، خاصة عندما تطالب هذه الأقلية بالانفصال و بناء دولة مستقلة، إلا أنها وخاصة بعد التصعيد الأخير الذي تسبب في تدخلات خارجية أصبحت مشكلة الطوارق تهدد استقرار القارة الإفريقية بأكملها.

كما أن وجود شريط ساحلي صحراوي طويل ويمتد من موريتانيا، وشمالي مالي وشمالي النيجر، والحدود الجزائرية وصولا إلى تشاد بمحاذاة جزء من ليبيا، تنشط فيه جماعات مسلحة وعصابات التهريب و الجريمة المنظمة أصبح معضلة أمنية أكثر خطورة من أي وقت مضى، وهو ما يشكل ضغطا وتحديا على دول الساحل، وخاصة الجزائر وموريتانيا، حيث بات كل منهما معنيا بالتصدي لنمط مندمج من التحديات، إذ تلاقت مصالح المجموعات إن الأمن بشتى أبعاده ومستوياته، انطلاقا من الأمن المجتمعي إلى الأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء، قد بات أمام تحد غير مسبوق من ناحية الأخطار التي أضحت محدقة به[2].

2-تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الوطني الجزائري:

منذ اندلا ع الأحداث السياسية في تونس مع نهاية 2010 وبداية ،2011 عرفت تونس حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كان لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي، وعلى دول الجوار خاصة الجزائر التي تبحث عن استقرار جوارها الإقليمي في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة، ولعل الجزائر تعتبر أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس مباشرة بسبب القرب الجغرافي ولاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، وبالتالي فإن انعكاسات الأحداث السياسية والأمنية في تونس على الجزائر كان بشكل كبير، وعليه نحاول رصد وتحليل أهم هذه التداعيات والانعكاسات على الأمن الوطني الجزائري.

[1] الحافظ النويني ،أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مركز دراسات الوحدة العربية، على الرابط : www.caus.org.lb/pdf 2017/12/24 15 :03 p65-67.

[2] أحمد ايدابير ، مرجع سابق، ص135-136.

أولا: مسألة تأمين الحدود الشرقية مع تونس :

تزايدت الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، خاصة في ظل ضعف الجيش والأجهزة الأمنية في تونس، وضعف الإمكانيات، وقلة الخبرة والاحترافية التونسية . فمنذ اندلا ع الأحداث في دول الجوار تونس وليبيا ومالي، أي منذ نهاية سنة 2010، وميزانية الدفاع الوطني في ارتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات السياسية والأمنية في دول الجوار. وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني ولاستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية وأي محاولة من شأنها المساس بالأمن الوطني، وأمن المجتمع والأفراد. وتخصيص الجزائر لهذه الإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها الشرقية مع تونس، و انعكاسات خطيرة سواء على المستوى العسكري، وعلى الجانب الاقتصادي لأن هذه الإمكانيات المسخرة من شأنها أن توجه لأنشطة وبرامج تنمية وطنية أحسن مما تذهب في أنشطة استنزافية لمقدرات البلاد[1].

ثانيا: النشاط الإرهابي في تونس وانعكاساته على أمن الجزائر :

كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس، تمثل جبهة استقرار أمني بالنسبة للجزائر قبل اندلا ع الأحداث في تونس مع نهاية سنة 2010 ،ومع بروز النشاط الإرهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشعانبي ومنطقة الكاف، استشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديد على حدودها، وقامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود، وما يلاحظ هو ازدياد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، فمن بين منفذي الاعتداء الإرهابي بعين أميناس جنوب الجزائر كان منهم 11تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد فيهم التونسيين[2].

ثالثا: تزايد نشاط الجريمة المنظمة :

تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية و التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة.

ولعل أبرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا إلى تونس، أين يتم تخزين واستعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال إرهابية، وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو ما يشكل تهديد صريح لأمن واستقرار الجزائر، فوصول هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الإرهابية المسلحة.[3]

---

[1] عز الدين عبد المولى، "انتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الدمقراطي"، مركز الجزيرة في الدراسات في 2013/02/14. متوفر على الرابط: htt://studies. Aljazeera.net

[2] صابر رمضان، "أبعد من مالي: أزمة الشمال افريقي". جريدة القدس، العدد7345، 2013/06/30. ص18.

[3] سليم بوسكين ،التحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010-2041 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتجية) جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015.ص 147.

3- تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري :

أدى تعقد الأزمة في ليبيا منذ انهيار نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، فالجزائر تربطها بليبيا حدود على طول 980كلم، وهي مساحة كبيرة جدا يصب تغطيتها أمنيا في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر جراء الأحداث والأزمات التي تعرفها دول الجوار، وعليه سنحاول أن نبرز أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الأزموية في ليبيا .

أولا :انكشاف الحدود الشرقية للجزائر :

في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس، والتي تطلبت تدخل الجزائر لتأمين الحدود الجزائرية –التونسية، وما تطلبه الأمر من إمكانيات وموارد مادية وبشرية كبيرة، وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 980كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.

ثانيا: تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية :

فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الإرهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الإرهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا.

ثالثا، تهريب والمتاجرة بالسلاح :

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة "الثوار" ،وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة. وعلى رأسها الجزائر، فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أن حالة اللا أمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي.[1]

رابعا، انتشار وتنامي الجريمة المنظمة :

حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما

[1] مهدي تاج، "المستقبل والجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 2011/10/20 متوفر على الرابط التالي:
Htt://studies.aljazeera.net

أصبح يهدد أمن الجزائر، كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسيب، وبحيث تزايد نشاط تهريب وتجارة السلاح ، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء الاعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر.وهو ما يفرض على الجزائر أعباء إضافية مادية وعسكرية وأمنية...الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا.[1]

المطلب الثالث: جهود الجزائر في تسوية أزمات دول الجوار (مالي، تونس، ليبيا).

إن الوضع الإقليمي الجزائري شكل احد أهم التحديات الرئيسية في المنظومة الدفاعية الجزائرية الذي جعل صانع القرار يتخذ إجراءات استباقية لاحتواء الوضع، من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في المناطق خارج الحدود،واتجهت الجزائر في دبلوماسيتها خلال عام 2014 بشكل واضح نحو تسوية الصراعات القائمة بدول الجوار عبر مقاربة الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل ودون تدخل أي طرف خارجي سواء في ليبيا أو مالي أو حتى تونس، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، وهو ما يظهر من خلال جهود الجزائر في تسوية أزمات دول الجوار (مالي، تونس، ليبيا).

1-جهود الجزائر في تسوية الأزمة المالية :

تهتم الجزائر منذ زمن طويل بأزمة شمال المالي أو ما بات يعرف بقضية أزواد، وهو النزاع الذي يشتعل منذ عقود بين سكان هذا الإقليم وبين الحكومة المركزية وتعتبر الجزائر أن الأزمة المالية أزمة متعددة الأبعاد، كونها تشمل جوانب سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى إنسانية ضربت استقرار الدولة والشعب في مالي، وترافع الجزائر من أجل تجنيب مالي الانقسام وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي. كما تتبنى الجزائر رؤية ترتكز على سياسة وقائية من خلال توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة عن طريق بناء المرافق العمومية وتشجيع السكان على الاستقرار في مناطقهم من خلال التكلف بانشغالاتهم.

أولا: دوافع الجزائر في حل الأزمة المالية :

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي، إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي ،[2]وممارسة دورا في تسوية وحل هذه النزاعات و الجزائر تعتبر من الدول الأكثر تضررا من وجود اضطرابات في مالي، حيث تشترك الدولتان في حدود طولها 1400كلم، ويقيم ما يقرب من 50ألفا من الطوارق داخل الجزائر.[3]

---

[1] كمال القيصر ،"الجيوبولتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014 "،مركز الجزيرة للدراسات، في 2015/01/01. متوفر على الرابط: htt://studies.aljazeera.net.

[2] سيدي اعمر بن شيخنا، "المفاوضات المالي- الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل" مركز الجزيرة للدراسات. متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies . aljazeera.net

[3] أميرة محمد عبد الحليم، "ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والاقليمية للحرب في مالي. " السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية. على الرابط الالكتروني: http : // digital. Ahram . org. Eg. / articles .aspx ? serial =1284760 eid=122.

وفي شأن الأزمة المالية–الأزوادية تثق مالي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي بالموقف الجزائري من الأزمة، بناء على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري، ومن هذه الاعتبارات حساسية النظام الجزائري من انفصال أزواد أو حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل امتدادًا لنفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط والغاز، وتاريخ التحفظات الجزائرية على أزواد معروف لدى مالي وحلفائها.

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري؛ حيث يسيطر محور الجزائر–أبوجا–بريتوريا، على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي، وبالتالي على الجزائر تهدئة مخاوف حلفائها الأفارقة في ملف الأزمة المالية–الأزوادية، من أجل استمرار تماسك المحور الدبلوماسي الفاعل قارّيا والذي خدم الجزائر كثيرًا في ملف آخر مهم بالنسبة لها هو ملف الصحراء الغربية والنزاع المستمر بين البوليساريو والمملكة المغربية.

ثانيا: فرص وتحديات الدور الجزائري في تسوية الأزمة المالية :

تتمثل أهم الفرص والتحديات التي تواجه دور الوساطة الجزائرية في إيجاد حلا نهائيا لازمة شمالمالي في النقاط التالية:

أ–الفرص:

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمنراست في 1991واتفاقية الجزائر في 2006) فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسارات التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا وان دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضا أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي ويمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسارات التسوية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغري أطراف النزاع في الشمال والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة.

كما يمكن للجزائر أيضا أن تستند في فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية[1].

ب–التحديات:

لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي يصنف على انه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ومن النزاعات المجمدة، وهو ما يجعلنا نؤكد على الصعوبة في إيجاد حلا نهائيا لازمة شمال مالي بسبب ديناميكية أطراف النزاع في شمال مالي من ناحية نشأتها واختفاءها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة وان بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية، الانفصال، الحكم الذاتي، يقابلها فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية مما يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوياتية من

[1] مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي" . من أعمال الملتقى الدولي حول : "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية". كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،13/12/ نوفمبر 2014 ص10.

جديد لممثلي الشمال وفق منطقة النزاعات المجمدة.

استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة، خصوصا مع الوضع الأمني الكارثي في ليبيا بحيث يمكن لانتشار السلام أن يعظم من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، بحيث يصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب خصوصا مع عملية برخان، في الوقت الذي تبرر الجماعات الإرهابية عمليتها الإرهابية بمحاربة الصلبين الوافدين، وهي عملية قابلة للإغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة الذي يطلق على نفسه دولة الخلافة [1].

ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة المالية، وهو ما يدفع إلى بطء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المش عمليا من المشاركة السياسية[2].

2- جهود الجزائر لحل الأزمة في تونس :

برزت الأزمة السياسية في تونس بعد اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد يوم 6 فيفري 2013أدت في مرحلة أولى إلى استقالة حكومة السيد محمد الجبالي، وجاءت حكومة السيد علي العريض، والتي لم تتمكن بدورها من تجاوز الأزمة غير أن طُرح بعض من مكونات المجتمع المدني (الرباعي) ذي المصداقية داخلًيا وخارجًيا، مبادرة للحوار السياسي بين أطراف النزاع في محاولة لامتصاص الأزمة وايجاد حلول عملية لتجاوزها. لم يكن مسار الحوار سهلاً أو في المتناول بل عرف وعقبات وانتكاسات عديدة في مختلف مراحله، غير أن إرادة الرعاة للحوار وايمان أطراف النزاع بأهمية هذه الآلية كأداة لتجاوز العقبات والصعوبات للوصول إلى التوافق حول القضايا الرئيسية، ساهمت إلى حّد بعيد مع أطراف النزاع في انفراج الأزمة بعد التوافق على شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، والاتفاق حول القضايا الإجرائية الأخرى.

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تتأثر بكل ما يحدث في تونس، ورغم نفي رئيس الحكومة تدخل الجزائر في الشأن التونسي، إلا أنه لم ينف سعيها إلى استقرار الوضع في الشقيقة تونس، أما سفير الجزائر بتونس فاعتبر أن ما قامت به الجزائر وما تقوم به لاُ يعد وساطة ولا تدخلاً في الشؤون الداخلية التونسية، [3] كما كانت الزيارات المكوكية التي قام بها كل من الأستاذين راشد الغنوشي والباجي قائد السبسي للجزائر ذات دلالة واضحة على اهتمام الجزائر بالنزاع في تونس وحرص أطرافه على دور جزائري للمساعدة في فرض النزاع.[4] ومهما كان الأمر، يبدو أن الجزائر أكثر الأطراف استفادة من الحوار الوطني ونتائجه الإيجابية في هذه المرحلة على

[1] مصطفى الصايح ، المرجع نفسه، ص11.
[2] مصطفى الصايح ، المكان نفسه، .
[3] عبد اللطيف الحناشي، "الحوار الوطني في تونس :الآليات والمآلات" . مركز الجزيرة للدراسات متوفر علاى الرابط الالكتروني: http://studiues . aljazeera.net/ files/discussion strategy tasal vearab world conflit .
[4] عثمان حياني، "الجزائر نصحت بعدم حل المجلس التأسيسي التونسي" متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.el arabya.net /ar/north africa. Algerya 2013/09/17

الأقل؛ فانعقاد الحوار الوطني وما سيتمخض عنه من نتائج سيساهم بالضرورة في تقليص حدة الأزمة التي تعيشها تونس كما يساعد على توفير الاستقرار الأمني؛ وهي أوضاع تخدم الوضع الجزائري الحالي بشكل عام والسلطة الحاكمة بشكل خاص.[1]

وترتكز الخطة السياسية الهادفة إلى حل الأزمة السياسية على عدة نقاط أساسية تنطلق بتوقيع ميثاق يتضمن التزامات وضمانات بين الفرقاء السياسيين بحضور الأطراف الراعية للحوار السياسي، ثم تنازل جبهة الإنقاذ المعارضة عن شرط استقالة الحكومة قبل انطلاق الحوار مع الائتلاف الثلاثي الحاكم (الترويكا) على أن تقبل المعارضة بإعلان رئيس الحكومة استقالته وتعهده بذلك.

وتتضمن هذه المبادرة التي تأتي بعد انسداد الأفق السياسي تحديد مهام المجلس التأسيسي زمنيا ومن ناحية المهام، وكذلك تنقيح القانون المنظم للسلطات لتحديد الطرف الذي ستوكل له السلطة التشريعية بعد حل إنهاء أعمال المجلس التأسيسي (البرلمان،). ومن أبعاد الوساطة الجزائرية أنها جاءت بعد الإعلان عن إمكانية إنشاء قاعدة أميركية في تونس، وتحديداً في منطقة متاخمة للحدود المشتركة بين البلدين، وهو ما سارعت بتفنيده وزارتا الخارجية والدفاع التونسيتان، وكذلك في ظل تعاون عسكري وأمني بين الحكومتين للقضاء على الجماعات المسلحة في المناطق الجبلية الغربية التونسية، ومع ظهور معطيات استخباراتية عن وجود تنسيق بين جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي تخطط لاستهداف المناطق الشمالية التونسية والجزائرية.

3- جهود الجزائر لحل الأزمة في ليبيا :

إن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر،وتعمل الجزائر على إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية، بناء على الخيار السياسي والسلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الحوار وإيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، وسعت الجزائر إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو في حرب أهلية ، وتساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة في التراب الليبي.

أولا: محددات الدور الجزائري لحل الأزمة الليبية

من ناحية **أولى**، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية، ...الخ،) بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات. وقد برز ذلك جليا مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) في الجزائر، في 6جانفي 2005لمناقشة تداعيات تدخل عسكري في ليبيا، حتى لو كان ذلك محدودا كما تطلب فرنسا[2].

---

[2] أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري" متوفر على الرابط الالكتروني www.ahram// http : .org.eg/NewsQ/ 353903.aspx

ومن ناحية **ثانية** ، وفى ظل الخبرة التاريخية التي تمتلكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يفضى إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وقد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة في مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجال لفرض رؤيتها في ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية في إطار إستراتيجيتها الجديدة للعودة إلى أفريقيا في عهد الرئيس هولاند، إلا أن الفشل كان حليف الإستراتيجية الفرنسية في أفريقيا ولم تفض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلا إلى انتشار عناصر هذه الجماعات في الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها في ظل الدعم الذي باتت تحصل عليه من مثيلاتها في الدول الأفريقية الأخرى، وتكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين أربع دول هي تونس، وليبيا، والنيجر والجزائر.

ومن ناحية **ثالثة** ، وعلى المستوى الداخلي، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتى عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال الشهور الأخيرة ، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2014على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا، وخاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين اميناس الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير2013 [1].

ثانيا: تحديات الدور الجزائري لتسوية الأزمة الليبية :

الجزائر في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه بالعديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالي بما يحدث في ليبيا أو مكبل بالضغوط الغربية، فقد دعت مؤخر خمس دول من منطقة الساحل (تشاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو) ،في اجتماع عقد في موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة، في الوقت الذي تفتقد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية والعسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر. هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري، وهى احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغل قوات الأمن بتهدئة الأوضاع في هذه المدن. مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدى إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين

[1] أميرة محمد عبد الحليم، المرجع نفسه.

والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية [1].

لجأت بعض أجهزة المخابرات الأجنبية بإشاعة المخاوف حول تهديد تنظيم "داعش" للجزائر، لدفعها نحو المشاركة في التحالف الدولي للقضاء على هذا التنظيم، وما كانت عملية اختطاف وإعدام الرهينة الفرنسي غوردال نهاية سبتمبر 2014التي تبناها تنظيم "جند الخلافة" الموالى لتنظيم "داعش"، إلا محاولة لدفع الجزائر في هذا الطريق، ثم جاء الطلب الأمريكي بالتعاون في الحرب على داعش في ليبيا ليستكمل هذه الخطة، فقط طلبت الولايات المتحدة في نوفمبر 2014 من الجزائر ومصر وتونس تسهيلات عسكرية أثناء عمليات قصف جوى يتم التخطيط لتنفيذها ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا التي بايعت تنظيم "داعش" .وتتضمن التسهيلات المطلوبة من الجزائر ومصر وتونس، السماح بمرور طائرات حربية والهبوط الاضطراري للطائرات الأمريكية في قواعد جوية جزائرية، في إطار عملية عسكرية أمريكية تتضمن توجيه مئات صواريخ "كروز،" لأهداف تابعة لتنظيم أنصار الشريعة وبعض الكتائب السلفية الليبية، وتدمير البنية التحتية للجماعات السلفية الجهادية في ليبيا. ويبدو أن الولايات المتحدة قدمت عبر دبلوماسيتها، طلبا مماثلا للطلب الفرنسي الذي قبلته الجزائر في نهاية عام 2012لفتح ممرات جوية أمام الطيران الفرنسي لقصف مواقع الإرهابيين في شمال مالي[2] .

إلا أن الجزائر ووفقا لما ذكرته مصادر دبلوماسية جزائرية قد تحفظت على التسهيلات الأمريكية المطلوبة وقدمت اقتراحا بخطة بديلة لخطة واشنطن ضرب داعش في ليبيا. وتتضمن أن يتم منح الجزائر مزيدا من الوقت لجمع الفرقاء الليبيين على أراضيها وعقد مفاوضات بينهم للاتفاق على حل سلمي. ولا يمكن فصل ما طلبته الولايات المتحدة من دول الشمال الأفريقي من تسهيلات عما صدر عن اجتماع بروكسل الأخير الذي عقد في الرابع من ديسمبر 2014حول الحرب على داعش من بيانات أهمها اتفاق المجتمعين على فتح مرحلة جديدة للحرب على داعش بما تتضمنه من توسيع جغرافي لدائرة الحرب.

فهل ستنجح الجزائر في مساعيها لتحقيق تسوية سلمية للأزمة في ليبيا، باعتمادها على قدراتها السياسية وخبراتها في التعامل مع الحركات الإسلامية، ومساندة بعض الدول الصديقة لها، أما أن تطورات الأحداث المتسارعة في ليبيا، وتصاعد التهديدات التي تواجهها الدولة الجزائرية وخاصة على حدودها الجنوبية الشرقية القريبة من مناطق صناعة النفط، قد يرجح الطرح الغربي ويفضى في النهاية إلى إلي تدخل دولي جديد في ليبيا قد ينهى ما تبقى من آمال لعودة الاستقرار مجددا إلى ليبيا، ويمثل تهديدا لكل دول الجوار الليبي التي لن تصبح بمنأى عن الفوضى أو عن مرمى الضربات العسكرية الدولية ؟

[1] أميرة محمد عبد الحليم، المرجع نفسه.
[2] أميرة محمد عبد الحليم ، المكان نفسه.

المبحث الثاني: التهديدات الجديدة وتحديات الأمن الجزائري.

كانت الصحراء الكبرى منذ القديم بوّابةً رئيسةً لإفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم. وإن منحت الصحراء للجزائر مكاسبًا اقتصاديةً وسياحيةً هائلةً، فإنّها فرضت عليها أيضًا تحدياتٍ أمنيّة جسيمة. فناهيك عن التهديد البيئي الناجم عن التصحّر وزحف الرمال نحو الشمال الجزائري وما ينجرّ عنه من تهديدٍ مائي، فإنّ موقع الصحراء الرابط بين الشمال والجنوب الإفريقي زاد من حدّة تأثّر الجزائر بما يجري في كلّ الصحراء الكبرى وجعلها طرفًا معنيًا بما يدور في القارّة وبالأخص غربها، لأنّ الصحراء الجزائرية متّصلة مباشرةً بمنطقة الساحل)حدود مع موريتانيا، مالي والنيجر(المرتبطة بدورها بإفريقيا جنوب الصحراء حيث بؤر الاضطراب لا تخمد تقريبًا. وقد قاد هذا من مقاربةٍ جيوسياسيّةٍ كما رأينا إلى جعل الأمن الجزائري حسّاسًا لأيّ تهديدٍ أمنيّ يصدر عن دول الساحل الإفريقيّ أو حتّى الدول المتاخمة لها. وما يزيد من هذه الحساسيّة هو الإنكشاف الأمنيّ الجزائريّ جنوبًا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراويّ وحدوده الممتدّة صعبة المراقبة وسهلة الاختراق، بالإضافة إلى توفّر العديد من مسبّبات التهديد الناجمة عمّا تشهده إفريقيا من إرهاب، نزاعات حدودية، صراعات إثنيةٍ مسلّحة، حروبٍ أهلية، تهديدات متعلّقة بالأمن الإنساني يضاف لها انهيار سلطة بعض الحكومات واحتمالات فشل بعض الدول.

و انطلاقا من هذا يسعى المبحث إلى المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق في (مطلب الأول)، بالإضافة إلى تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء (مطلب ثاني) ، وفي الأخير نتطرق لتبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية (المطلب الثالث).

المطلب الأوّل: المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق.

لا ينبغي أن يكون الإرهاب ومكافحته الشجرة التي تغطّي الغابة في الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري، فلا يمكن بأيّ شكل من الأشكال اختزال تهديدات هذه الدّائرة في الإرهاب وإغفال أزمة الطوارق التي هي أقدم وأسبق منه في الحضور ضمن مدركات التهديد الجزائرية.

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحدّيات التي تواجه الأمن القومي الجزائري والتي يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديمًا مقارنةً بمشكلات وتهديدات دوائر أخرى (كتهديدات الدّائرة المتوسطية مثلاً) .وتعتبر أزمة الطوارق موروثا استعماريًا ملغّمًا يرجع تاريخه إلى استقلال كلّ من ليبيا 1951النيجر ،1960مالي ،1960بوركينافاسو 1960والجزائر،1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتّتةً بين هذه الدول ذات السيادة و التي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظّمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 [1].ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمّت بالاتفاق بين فرنسا ـ التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعًا لها وإسبانيا (الصحراء الغربية) وإيطاليا (صحراء ليبيا) كانت اعتباطيةً ولم تراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر.)

[1] George mutin ; geopolitique de monde arabe, ,02 ed, paris, ellipses, 2005.

في ظلّ هذا الواقع، انقسم الطوارق إلى موقفين: موقفٌ رافضٌ لواقعهم المقسّم ويطالب بتكوين دولةٍ طوارقيةٍ في الصحراء الكبرى؛ وموقفٌ مؤيّدٌ للبقاء تحت سيادة الدول المستقلّة شريطة التمتّع بالحرية في التنقّل والحكم والإدارة الذاتية، حتّى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقّلاتهم التي تتساير مع التقلّبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدّول التي يوجدون فيها يسودها التوتّر سيما دولتا مالي والنيجر اللّتان مارستا تهميشًا وقمعًا ضدّ سكّان الشمال بدءا في عشرية الثمانينيات أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم.

نتيجةً للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمّي نفسها تحرّرية تمرّدت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحرّكاتها ضدّها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السرّيين نحو الجزائر. وفضلاً عن التبعات الانسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدّرات، إعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم لها كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوّات النظامية، فإنّ العمليات المسلّحة التي قاموا بها ضدّ بلدانهم الأصلية (وبالتحديد ضدّ ثكنين عسكريتين للجيش المالي في كيدال[1])انطلاقًا من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنقضي أو حتّى سنة ،2006قادت إلى توتّر إقليمي بين البلد المستقبل)الجزائر(والبلدان الأصلية للاجئين)مالي والنيجر[2])كادت أن تؤدّي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهةٍ جنوبيةٍ للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من وضعٍ أمني متردٍ طوال آخر عشرية من الألفية المنقضية.

وتفسر الخصوصية السكّانية والجغرافية لمنطقة الساحل الصعوبات في ممارسة السيادة على هذه الأقاليم الشاسعة، فكلّ الدول الخمس لا تملك الإمكانيات المالية ولا اللوجيستية لإدارة الأقاليم الصحراوية وتحقيق الأمن فيها، وعليه، فلا مفرّ من أن تلجأ مجموعاتٌ إثنيةٌ محلّيةٌ دون دولتية (الطوارق) لأخذ مراقبة الإقليم على عاتقها وأن تتمرّد ضدّ السلطات المركزية. هكذا إذاً نشأت تهديد الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري، وإن كانت الجزائر قد عمدت إلى سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرىً ومدن في جنوبها وترقية ظروف معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، فإنّ هذه السياسة الجزائرية لم تَكْفِ لدرء تهديد الأزواد ونشاطهم المسلّح، لأنّ مالي والنيجر لم تقدّما أيّ بديل لتعويض التغيّرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستاهما تجاه ضواحيهم الشمالية وضعف العدالة التوزيعيّة اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجّة للطوارق للثورة ضدّ حكومتيهما سيما وأنّهم لم يجدوا بديلاً عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي .

إذاً، في ظلّ الوضع السابق، وفي ظلّ عدم إيجاد حلّ نهائي لمشكلة الطوارق، فإنّها تبقى تمثل تهديدًا كامنًا للأمن القومي الجزائري بالرغم من أنّ الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أيّ مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا أبدًا انتماءهم لها. ونقول تهديدًا للأمن الجزائري

[1] Adléne Meddi, « l.algérie face a la question touareg » sur : http://www.geostrategie, com/992/1% E2% 80% 99% algerie –face –a- la question- touareg-28aout 2008.

[2] عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،أوروبا والحلف الأطلسي"، مرجع سابق ،ص 55

لأسباب أربعة جوهرية: أوّلها هو الخوف من بروز قوى متطرّفةٍ في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنّى مطالبًا انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرّابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى (بين الجزائر وفرنسا، بين الجزائر والمغرب، وبين الجزائر وليبيا الطامحة إلى إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية بزعامتها [1]) ومع عمل عددٍ من الجمعيات الفرنسية على دفع بعض الجماعات الطوارقية لتبنّي مطالب متطرّفة، يبقى احتمال إحياء مشروع "الدّولة الصحراوية الكبرى" وتبنّي فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الطوارقي الجزائري قائمًا .وفي حال تمّ تبنّي هذا المشروع فهذا يعني تفجير نزاعاتٍ حدوديةٍ ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى ستهدِّد بالتأكيد الأمن الجزائري خاصّة أنّ الصحراء الجزائرية ستكون مستهدفةً بالنّظر لغناها بالبترول، الغاز، الذهب وموارد طبيعيةٍ أخرى؛ **ثانيها** هو خطر التدخّل الأجنبي في المنطقة تحت أيّ غطاءٍ (عسكري أو دبلوماسي) بذريعة التدخّل الإنساني لإغاثة الطوارق ومنحهم المعونة الدولية أو لمواجهتهم في حال ما إذا صُنّفُوا كجماعاتٍ إرهابية، وهو ما يعتبر خطًا أحمرًا في العقيدة الأمنية للجزائر نظرًا لاستغلاله كمسوّغ من طرف القوى الكبرى للتأثير على سياسات وتوجّهات حكومات المنطقة ووضع أيديها على ثرواتها؛ **ثالثها**، هو خطر تحالف حركات الأزواد المسلّحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظّمة، وهذا الاحتمال واردٌ بالنسبة للمتمرّدين المسلّحين في مالي والنيجر الذين يعتبرون الموقف الجزائري مساندًا لحكومتي باماكو ونيامي [2]وبعد أن تحولت منطقة الصحراء الكبرى ـ بسبب جغرافيتها ـ إلى ملاذٍ للجماعات الإرهابية. ويرتبط هذا الخطر بالخطر الذي سبقه بعد أن استغاثت مالي في السابق بالولايات المتّحدة الأمريكية لمساعدتها في حربها ضدّ الطوارق "الإرهابيين." وتؤكّد العملية الموريتانية–الفرنسية على الأراضي المالية على موقع للقاعدة في الساحل في جويلية 2010أنّ احتمال اللجوء إلى هكذا سلوكٍ ممكن في منطقة الصحراء والساحل؛ **رابعها** وآخرها، هو تحدّي انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتّر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدّرات، تجارة الأسلحة الخفيفة، الفقر، السيدا، التيفوس) إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرًا هيّنًا في ظلّ الانكشاف الأمني الرهيب الذي تعانيه بحكم جغرافيتها الوعرة وما تشهده من صراعات تصّعب من مهمّة مراقبة التهديدات الصاعدة من الجنوب.

[1] عبد الواحد أكمير، "الحضور المغاربي –الأوروبي في افريقيا الغربية"، في:أحمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الافريقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2005،ص 135.

[2] نبيل بوبيه، الأمن في امنطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مرجع سابق، ص 56.

المطلب الثاني:تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء

إن كانت الجزائر قد نجحت إلى حدّ الآن في تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر عبر المبادرات الثنائية ومتعدّدة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة لأمنها القوميّ، فإنّها اليوم، ومنذ سنة ،2003أصبحت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلّحة للتنظيمات الإرهابيّة المحلّية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة) والجماعة المغربية المقاتلة(إلى الصحراء والساحل، عبر مدّ مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتّخذ من هذه المناطق في السابق خلفيةً لدعم عملياتها لوجيستيًا وللتدريب العسكري واستقطاب متطوّعين جددٍ في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكّل فواعلاً جيوسياسيّةً إقليميّةً عبر قوميّةٍ ودون دولية ذات ارتباطاتٍ فكريةٍ، مادّيةٍ وعضويّةٍ مع الإرهاب العالمي، تؤثّر بشكلٍ حاسمٍ في الديناميكيات الأمنيّة للمنطقة.

وتعاظم حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف هذه التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية بعد التأكّد من تورّطها في عملياتٍ إجراميةٍ نفّذتها بهدف تمويل عملياتها، وبعد التحالفات التي أنشأتها مع عصابات الجريمة المنظّمة وتهريب المخدّرات، السلاح الخفيف والبشر، وهذا ما أكّده وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لدى افتتاحه لأعمال "مؤتمر التنسيق بين دول الساحل" في مارس 2010بالجزائر العاصمة، عندما صرّح أنّ "الإرهاب الذي يشهد تطوّراتٍ خطيرةً وتحالفاته مع الجريمة المنظّمة باتا يطرحان تهديداتٍ حقيقيّةً"، وشدّد مدلسي على الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظّمة التي عدّد منها تهريب المخدّرات والأسلحة. هذا، وتثير عمليّات الجماعات الإرهابية وعلاقاتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام والتهريب في الصحراء والساحل تخوّفات الجزائر من أن يستغلّ هذا الوضع من طرف الولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا كمسوّغ لانتهاك سيادتها وعسكرة منطقة الصحراء، لاسيما وأنّ الولايات المتحدة تبنّت منذ أحداث 09/11ما يعرف بـ"مبادرة عموم الساحل" *PSI*)[1] (الموجّهة إلى أربع دول هي موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، والتي تهدف إلى إنشاء تعاون عملياتيّ معها لتعزيز قدراتها.

الأمنية في الحرب على الإرهاب، والتي تعزّزت سنة 200 بما يعرف بـ"الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء"،[32] (*TSCTP*) وهي الآن تبحث جاهدةً، ومنذ سنة ،2007عن إقامة قاعدةٍ لـ"الأفريكوم" في المنطقة. وإن كانت الولايات المتّحدة تتطلّع لبناء"الأفريكوم" في تمنراست، والتي تشكّل أفضل نقطةٍ لمراقبة المنطقة ككلّ ،3فإنّ الرفض الجزائري لاحتضان هذه القاعدة وتصاعد الظاهرة الإرهابيّة في المنطقة قد يدفعانها إلى بناء قواعدٍ عسكريّةٍ لها في إفريقيا عمومًا وفي السّاحل خصوصًا، وتبقى مالي إحدى الدول الأكثر احتمالاً لاحتضان واحدةٍ من هذه القواعد.

إنّ "انتشار" الإرهاب من الجزائر نحو الصحراء وما وراءها [4]الذي أشرفت عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال يعود تاريخه إلى سنة 2003بعد اعتلاء عبد المالك دروكدال الملقّب بـ"أبو مصعب" قيادة التنظيم والذي انتهج نهجًا جديدًا يقوم على مدّ تحرّكات

[1] PSI : pan sahel initiative.
[2] Lauren plach, africa command : U.S strategie interest and the role of the nU.S military in africa, congressional researchy service report for congress july 28,2009,p21.
[3] TSCTP : trans sahara contre –terrorism partnership.
[4] Jakkie cilliers « l.afrique et le terrorisme » afrique comtemporaine, n°210, 2004.

التنظيم إلى الصحراء وتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدّول المجاورة. وكانت عملية اختطاف 32سائحًا أوربيًا (بينهم 14ألمانيًا و 04سويسريين) بين جانت وإيليزي في أفريل من سنة 2003التي قادها عمار الصايفي المكنّى بـ"عبد الرزاق المظلي (البارا") وحصوله على فديةٍ ضخمة (04ملايين و 250ألف أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، أكبر دليل على هذه النقلة في عمل الجماعة السلفية للدعوة والقتال. أمّا عن أسباب هذا التحوّل فهي: **أوّلاً**، فرار الجماعة من تضييق الخناق الممارس ضدّها في الشمال الجزائري ومن الملاحقات الأمريكية والدولية في الشرق الأوسط؛ **ثانيًا**، انحسار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات التي حدثت داخلها بسبب مشروع المصالحة الوطنية؛ **ثالثًا**[1] ،الأهمّية التي تكتسيها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلّحة، فمن جهة ثانية ، تسهّل التضاريس الوعرة لأقصى الجنوب الجزائري تموقع وتنقّل هذه التنظيمات، ومن جهةٍ ثانيةٍ، يَسْهُل اختراق الحدود البرّية الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر بسبب طولها الكبير وعدم خضوعها للرّقابة الكلّية من طرف الحكومة الجزائرية. أمّا استراتيجيًا واقتصاديًا، فإنّ غنى الصحراء بالموارد الاقتصادية الأوّلية (النفط والغاز)، بالإضافة إلى ما تشهده من نشاطٍ سياحيّ غربيّ، ساعد الجماعات الإرهابية على تحقيق الصدى لأعمالها عبر ضرب الحكومة داخليًا وإحراجها خارجيًا؛ **رابعًا** وأخيرًا، خضوع نشاط الجماعة السلفية منذ سنة 2007إلى إشراف "تنظيم القاعدة" بعد أن صارت "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وأصبحت تضمّ، بالإضافة إلى الجماعة السلفية للدّعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة. ولم يجد هذا التنظيم الجديد من ملجأ يتوجّه إليه سوى منطقة الساحل والصحراء بعد الاغتيالات، الاعتقالات والملاحقات التي طالت قياداته وعناصره في البلدان المغاربية.

وبعد الضربة الموجعة التي تلقّتها الجماعة السلفية للدّعوة والقتال باعتقال عبد الرزاق المظلي وجماعة من عناصر تنظيمه من طرف مقاتلين طوارق من "جبهة التوبو" في إحدى تنقّلاته على الحدود الليبية–التشادية ثم تسليمه بعد أشهر من الاتصالات قادتها الجزائر ومجموعةٌ من الدول (ألمانيا، ليبيا، أمريكا ودول أوربية) إلى الجزائر (حاليًا هو موجود في سجن سركاجي بالجزائر العاصمة) ،سعت الجماعة السلفية ـ ثم تنظيم القاعدة في المغرب العربي ـ جاهدةً لإثبات وجودها في الصحراء والساحل وشمال إفريقيا ولتظهر وكأنّها غير متضرّرَةٍ باعتقال أحد أهمّ قياديها في المنطقة الصحراوية. وقد واصل مختار بلمختار الملقّب بـ"بلعور" النشاط الإرهابي باسم التنظيم في الصحراء الجزائرية وصولاً إلى موريتانيا غربًا ودول الساحل جنوبًا، وأقام علاقاتٍ مع مهربي السلاح، المخدّرات والسجائر. ولعلّ أهمّ عمليةٍ قام بها هي الهجوم على ثكنة "المغيطي" بموريتانيا سنة 2005 [2].لكنّ بلعور أيضًا دخل في مفاوضات مع السلطة الجزائرية في نهاية 2007انتهت بتسليمه لنفسه لها مطلع شهر أفريل2008. تواصلت عمليات الاختطاف التي انتهجها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، ففي 22جانفي 2009اختطف التنظيم أربعة أجانب (سويسريٌ وألمانيةٌ وبريطانيين) على الحدود بين مالي والنيجر، كما قتل التنظيم ذاته في السنة نفسها رعيةً بريطانيًا بعد خطفه على الحدود بين النيجر ومالي. كما اختطف في نوفمبر من سنة 2009 خمسة أوروبيين في ثلاث عملياتٍ منفصلة: الأولى بموريتانيا اِخْتُطِف فيها ثلاثة مواطنين إسبان؛ الثانية بمالي اِخْتُطِف على إثرها مواطن فرنسي آخر يدعى ميشيل جيرمانو (Michel Germaneau) أعدم بعد العملية العسكرية الفرنسية–الموريتانية الفاشلة ضد معاقل التنظيم في صحراء كيدال

[1] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق، ص 59.
[2] نبيل بوبيه، مرجع سابق، ص 65.

شمال مالي في جويلية 2010.ولم يقتصر استهداف الأجانب في الساحل والصحراء على الخطف، فقد أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن قتل موظف إغاثةٍ أمريكي رميًا بالرصاص في العاصمة الموريتانية في جوان 2008وأنّه هو المسؤول عن الهجوم الانتحاري على السفارة الفرنسية بالعاصمة نواكشوط في السنة نفسها.

عمليات اختطاف الأجانب هذه في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، بحكم الارتباط العضوي بين خلايا الإرهاب في كلّ المنطقة، تضع الجزائر في ورطة. فالجزائر مطالبة إمّا بتحمّل مسؤوليتها كاملةً في حماية الأجانب، سواء كانوا سوّاحًا، مستثمرين أو عمّالاً، لإثبات أنّ الاستقرار والأمن قد استتبّ وأن ليس هناك من عائق يعيق الاستثمار أو السياحة فيها، وإمّا أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخّل الأجنبي سواء من الدول الأوربية، التي أدخلت حياة وأمن رعايا الاتحاد الأوربي في الخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخّلها ولو باستخدام القوة العسكرية [1]،أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أنّ الإرهاب في الصحراء يشكّل "مصدر قلق كبير" وأنّ اللا أمن واللا إستقرار في منطقة الساحل وإفريقيا لا يؤثّر على القارّة الإفريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككلّ .هذا وتُصَعِّبُ عمليات دفع الفدية من طرف الحكومات الأجنبية مقابل إطلاق سراح مواطنيها من مهمّة القضاء على الإرهاب في الصحراء بحكم أنّها تجعل من السعي الجزائري المحموم لتجفيف منابع تموين وتمويل التنظيمات الإرهابية محليًا وإقليميًا بلا طائل. وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظّمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أيّ نشاطٍ إجرامي(الاتجار بالمخدّرات، البشر والسلاح) من أجل التَمَوُّن وتمويل نشاطاتها بسبب شحّ مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينيات. ففي هذا الصّدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء الإرهابي في نهاية جوان 2010بتين زاواتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12عنصرًا من حرس الحدود الجزائري، عن تورّط تنظيم القاعدة فيه وأنّ هذا الاعتداء كان بغرض تسهيل عملية تهريب 07قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضدّ فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمّها مقتل 13جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في،2006بالإضافة إلى الاعتداءات المسلّحة ضدّ حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممرٍ للتهريب .

ما يثير التوجّس من علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الصحراء الكبرى أنّه لم يحدث قطّ أن أبلغ مهرّبٌ عن موقع جماعةٍ إرهابيةٍ، وفي الوقت ذاته، لم تعترض الجماعات الإرهابية البتّة سبيل عصابات التهريب، وفي ذلك دليلٌ على العلاقة بين الطرفين، فجماعات الجريمة المنظمة تموّل وتموّن الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفّر الحراسة وتؤمّن طرائق ومسالك التهريب لها وتؤكّد بعض تحرّيات أجهزة الأمن الجزائرية المتابعة لنشاط إمارة الصحراء أنّ أغلب تمويل وتموين التنظيمات الإرهابية في الصحراء الكبرى مصدره إمّا عمليّات التهريب بكافّة أشكاله (كتهريب المواد الغذائية، الوقود، السجائر والمهاجرين السريين)، وإمّا الإتاوات التي يدفعها المهرّبون لهذه التنظيمات بغرض تأمين تنقّلاهم. كما تؤكّد التحريات السابقة أنّ أبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة القاعدة في الصحراء هو فشل إجراءات الحصار التي انتهجتها قوّات الأمن الجزائرية ضدّها في شلّ نشاطها. فبالرغم من إجراءات حظر نقل الوقود إلى أغلب ولايات الجنوب دون رخصةٍ أمنية منذ 2006والذي فرضته السلطات

[1] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ،ص 132.

الجزائرية لمنع وصوله للإرهابيين، فإنّ الأخيرين لم يعانوا من أزمة وقودٍ بسبب إمداد المهرّبين لهم بهذه المادّة الحيوية للتحرّك والتنقّل. والشيء نفسه يقال عن المياه، إذ ثبت ـ بشهادة تائبين من كتيبة الملثّمين وبعدها إمارة الصحراء ـ أنّ المهرّبين نقلوا مياه الشرب للإرهابيين بعد الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات العسكرية الجزائرية على منابع الماء والآبار في الصحراء.

هذا، وتشكّل الجريمة المنظّمة، وبالأخصّ المتعلّقة بالاتجار بالمخدّرات، تهديدًا جديدًا للأمن الجزائري في عصر العولمة يمسّ بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدّولة، المجتمع والأفراد)والذي يتطلّب أيضًا استراتيجياتٍ أمنية شاملةً، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية–اجتماعية) للتصدّي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدّرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكامرون) ،ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها؛ بنية الحروب والنزاعات فيها وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدّرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كمّيات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين والكراك المضبوطة في الجزائر كلّ سنة والمقدّرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة والمؤثّرة على العقل ،[1]إلى خطورة التهديد الآتي من المخدّرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري، خاصةً أنّ بعض المختصّين يؤكّدون أنّ الكميات التي تحجز وتتلف في الجزائر أقلّ بكثيرٍ من الكميات التي عبرتها نحو بلدان أخرى أو استقرت فيها من أجل الاستهلاك المحلي.

إنّ مراقبة مناطق إنتاج المخدّرات في إفريقيا جنوب الصحراء من طرف العصابات يشجّع الانفصال عن السلطات المركزية وبالتالي يكون عاملاً من عوامل تفكّك الدول وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الجزائرية في الحسبان. وفي الجزائر، فإنّ الرواج المتزايد للمخدّرات، بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التي يحدثها على الأفراد (خصوصًا الشباب)، يغذي الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تهديده للأمن الجزائري من الداخل. وعليه، فإنّ الاتجار بالمخدّرات وترويجها في الجزائر، والذي هو من فعل شبكات الجريمة المنظّمة والإرهاب، يجب أن يرفع إلى مصفّ التهديد الموضوعي الوجودي بحكم أنّه يلحق ضررًا فادحًا بالسلامة الصحّية، المعنوية والعقلية للمجتمع الجزائري من جهة، وبتماسك الدّولة الجزائرية في حدّ ذاتها من جهةٍ أخرى، فـ"المخدّرات إذا هاجمت الفرد البشري تُضْعفُ الشعوب وكمُحصّلة لذلك تَضْعُفُ الدول."

هذا، وزيادةً على الاتجار بالمخدّرات، أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها فضاءً خصبًا للاتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلما يدلّ عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو ،ما يوفّر الضمانة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل مخيفٍ ضمن الدّائرة الإفريقية للأمن الجزائري هو إستعمال السلاح والقوّة الماديّة من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة في نشاطاتها. وفي هذا الصدد، تبرز تجارة

الأسلحة ورواجها الكبير في القارّة الإفريقية عمومًا ومناطق الاقتتال خصوصًا كمصدر تهديدٍ آخر للأمن الجزائري، إذ تشير قديرات تقرير "مسح الأسلحة الخفيفة" (وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003أنّ

[1]الخبر (يومية جزائرية) ، العدد6121، 2010/09/08، ص 03.

هناك حوالي 100مليون سلاح خفيف في القارّة الإفريقية5. وكما أشرنا آنفًا، فإنّ 80%من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي والنيجر. الجدير بالذكر فيما يتعلّق بالأسلحة الموجودة في إفريقيا والمسوّقة في الجزائر أنّ مصدرها في الغالب هو الدول الأوربية المصنّعة للأسلحة التي تتخلّص من مخزونها إمّا المستعمل أو من الجيل القديم ببيعه للمعارضات المسلّحة والميليشيات المتمرّدة في دول الساحل وجنوب الصحراء، إلى درجة أصبحت هذه الأسلحة تباع بطريقة علنية في أسواق تلك الدول[1]. ومعلومٌ أنّ التهديد للأمن الجزائري الذي مصدره شبكات الإجرام المتخصّصة في تجارة الأسلحة لا نقاش فيه، سيما أنّ التجارب التي تؤكّد الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشبكات في تأجيج الحروب والنزاعات والإرهاب كثيرة، خاصّةً في إفريقيا،إنّ كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلّح والجريمة المنظّمة (إختطافاتٌ، تهريبٌ، إتجارٌ بالمخدّرات، بالبشر أو بالسلاح) تؤكّد أنّها أحسنت الخيار بلجوئها للصحراء و أنّها درست جيّدًا الانكشاف الأمني الرهيب للجبهة الجنوبية للجزائر قبل الاستقرار فيها. فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملاذًا لنشاطاتها حقّق لها الصدّى لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الجزائري من خلاله وهو ما عوّضها عن الحصار الذي فُرِضَ عليها في الشمال وكاد أن يؤدّي إلى اختفائها. وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء تمرّ بسهولةٍ عبر الحدود فهذا دليلٌ على غياب ما يعوقها وأنّ التغطية الأمنية والإجراءات المتّخذة قطريًا أو إقليميًا مازالت غير كافيةٍ للقضاء على الظاهرتين في المنطقة (الإرهاب والجريمة المنظمة).كما تؤكّد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على الحدود الجزائرية الجنوبية وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة، وقساوة مناخها وتضاريسها من جهة أخرى.

المطلب الثالث: التبعات الأمنيّة للهجرة غير الشرعيّة.

تؤدّي حالة اللاأمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعات، الأوبئة، الكوارث الطبيعية (كالتصحّر، الجفاف والجراد)، الفقر450 مليون فقير في إفريقيا أي 45%من سكان القارّة و 30%من فقراء العالم)،[2] الأمراض الفتّاكة ونقص الرعاية في الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركيات نزوح هائلةٍ لآلافٍ من المدنيين هروبًا من كلّ تلك الظواهر ومن بؤر الاضطراب. وتأخذ هذه الحركيّات صورتين: داخلية وخارجية. فأمّا الأولى فتكون من مناطق البدو(المزارعين والمربّين) إلى المدن ،[3]وأمّا الثانية فتكون من الدول الإفريقية عمومًا نحو شمال القارّة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوربا.

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، والتي تتمّ بطريقةٍ سرّيةٍ وغير شرعيةٍ، من أهمّ التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأنّ سرّية تلك الحركيات تصعّب جدا من مراقبتها وتحدّ من سيادة الدّولة الجزائرية في التصدّي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية. أكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئةٍ إفريقيةٍ داخليةٍ قادرةٍ على الاستجابة لتطلّعات السكّان "طبيعيةٌ (أمن وبقاء)، نفسيةٌ (الكرامة الإنسانية، الهوية) وخصوصًا ماديّة (الشغل، الكسب ودخل فردي أكبر)"،ما

[1] نبيل بوبيه ،مرجع سابق، ص 85.

[2] حسب دراسة لجامعة أكسفورد البريطانية صدرت في جويلية 2010 انظر : بشير مصطفى، قارة حاضرة... وهموم منسية، الشروق اليومي (يومية جزائرية) ،العدد 3009، 2010/07/29 ص 10.

[3] Jean claude barreau guillaumme Bigot, tpute la geograpohie du monde, paris, fayard ,2007, p226.

يجعل الشباب منهم ـ على وجه الخصوص ـ يتطلّعون إلى العيش في ظروف أحسن، وهو ما يدفعهم للبحث عن أيّ سبيل للهجرة نحو أوربا (قارّة الحلم الأخير) لـ"البحث عن الحياة "حتّى إن كلّفهم ذلك حياتهم. وتعاظم الخطر الآتي من المهاجرين غير الشرعيين بعدما استفادت شبكات الجريمة المنظّمة من يأسهم أو حتّى "طموحهم إلى السلطة والثروة "لتستغلهم في تحقيق مآربها وأهدافها، فأصبح المهاجرون السرّيون ينتجون حيثما حلّوا أو مرّوا أشكالاً مختلفةً من الجرائم المنظّمة، من دعارةٍ، تهريب، اتجار في المخدّرات والسلاح والبشر، تزويرٌ للوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييضٌ للأموال، هذا فضلاً عن الأمراض المستعصية والآفات الصحّية المصاحبة لهم عمومًا، خاصّةً الخوف من انتقال مـرض الإيـدز ـ المتفشّي في إفريقيا ـ إلى الجزائر67% من حاملي فيروس *HIV* في العالم موجودون في إفريقيا وفق إحصائيات الأمم المتّحدة لسنة 2007 بفعل بناء شبكات الدّعارة والتجارة الجنسيّة باستخدام المهاجرين السرّيين، وهو ما يشكّل تهديدًا خطيرًا للسّلامة الصحية لأفراد المجتمع الجزائري في حال لم يتمّ تطويقه. كلّ هذا يضاف إليه التهديد للأمن المجتمعي الجزائري وهويته بفعل الهجرة السرية لأنّ "تدفّقات المهاجرين [...] تساهم في هدم بنية مجتمعاتهم الأصلية وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلة لهم. " ويمكن إسقاط هذا القول على حالة الجزائر، لأنّ أغلبية المهاجرين القادمين إليها من إفريقيا يختلفون في أنماطهم الحضارية والثقافية وعاداتهم عن نمط المجتمع الجزائري وعاداته (وإن كان بعضهم مسلمون)، حتّى وإن كان تأثيرهم ضعيفًا في هذا الخصوص مقارنةً بالتهديد الهويتي القادم من الشمال.

وممّا يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر هو موقعها الاستراتيجي، إذ تعتبر منقطة عبور حيوية وممرا أساسيا (خصوصًا تمنراست) للمهاجرين الآتين من التشاد، مالي، بوركينافاسو، غانا، السنغال، غينيا، ليبيريا والكوديفوار سواء لإكمال الرحلة نحو الضفاف الجنوبيّة لأوربّا أو للإستقرار بصورةٍ دائمةٍ في الجزائر. في هذا الخصوص، يقدّر المهتمّون بشؤون الهجرة السريّة في المنطقة بأنّ هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحوّل دول العبور لدول استقبال واستقرار نهائيّ وأنّ عدد الأفارقة المهاجرين في المغرب العربي أكبر من عددهم في أوربا وأنّهم في تزايدٍ مطردٍ. وأحصت خليّة علم الإجرام بالدرك الوطنيّ الجزائريّ30000مهاجر غير شرعيّ خلال الفترة الممتدّة من 2001إلى غاية جانفي 2007أتوا من الصحراء الكبرى ،كما أحصت بلدية تمنراست ـ التي تعتبر نقطة تجمّع وعبورٍ حيوّية بالنّسبة للمهاجرين غير الشرعيين ـ حوالي 45جنسية إفريقية في المدينة.[1]

ويمكن ردّ وجود هذا العدد الكبير من المهاجرين في الجزائر إلى الأسباب التالية: **أوّلاً**، المعاملة الإنسانيّة والظروف اللائقة التي يلقاها المهاجرون الأفارقة في الجزائر مقارنةً بالدّول المجاورة)المغرب وليبيا(وهو ما يشكّل عامل جذب قاد إلى استقرار عددٍ كبير منهم فيها؛ **ثانيًا**، صعوبة مراقبة تحرّك المهاجرين بسبب طول الحدود ووعورتها وبسبب اختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية. ومعلوم أنّ الطوارق يتحرّكون بحرّيةٍ شبه مطلقةٍ بين حدود الجزائر، مالي والنيجر، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق؛ **ثالثًا**، أنّ الجزائر، بالإضافة إلى الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا وليبيا، تعتبر من المناطق المفضّلة للراحة والعمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة؛ **رابعًا**، الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السرّيين وضعف التنسيق الإقليـمي ـ سواء بين دول الاستقبال أو بين دول الاستقبال ودول المصدر ـ إلاّ بإيعاز أوربّي أو في حالة اندلاع أزمةٍ بسبب المهاجرين مثلما حصل بين الجزائر والمغرب بعدما اتهمت كلّ منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة والتقاعس في إعادة المهاجرين من حيث

[1] شاكر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية .التحديات والرهانات .مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)،باتنة ،جامعة الحاج لخضر ،2010، ص 83

جاؤوا ،**خامسًا وأخيرًا**، قرب الجزائر من حزام الأزمات في منطقة الساحل التي تنتج حركيّات نزوح أو هجرة.مهما كانت أسباب وجودهم في الجزائر، فإنّ تهديد المهاجرين السريّين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحوّلت الهجرة غيرالشرعية إلى نشاطٍ إجراميّ على علاقة بشبكاتٍ إجراميّةٍ أخرى. فمعلومٌ أن المهاجر السريّ إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد من وسيلةٍ تضمن له العيش لا يتوانى إلى اللّجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية ،وما يحرّضه أكثر على اللجوء إلى هذا السلوك أنّه لا يخشى على نفسه شيئًا بحكم أنّه غير معروفٍ بالنسبة لقوّات الأمن في البلد الذي يقيم فيه. في هذا الصّدد، تؤكّد تقارير الدرك الوطني الجزائري أنّه تم توقيف 886[1]مهاجرًا غير شرعي خلال الثلث الأوّل من سنة 2008لتورّطهم في جرائم تمسّ بأمن البلاد واقتصادها (تزوير جوازات سفر ووثائق رسمية، تزوير العملة، حيازة مخدرات، تهريب)بيد أنّ أخطر ما يمكن أن يرقى إليه تهديد المهاجرين السرّيين للأمن الجزائري هو تجنّدهم في الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانونها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.

[1] شاكر ظريف ،مرجع سابق ، ص 96

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

ونتناول في هذا المبحث مختلف الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في مواجهة التهديدات الإرهابية وتهديدات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها خاصة تجارة وتهريب المخدرات والسلاح.

المطلب الأول: استراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب.

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة الظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات. وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر أعتمدت أولا الخيار الأمني والعسكري في مواجهة ظاهرة الارهاب، لكن فيما بعد انتهجت العمل السياسي خاصة بعد قانون الرحمة وميثاق المصالحة الوطنية، أو المزج بين العمل المسلح والعمل السياسي لمواجهة الارهاب.

أولا: الآليات السياسية والقانونية:

تعد الجزائر من بين الدول القليلة التي وضعت بمجرد بروز ظاهرة الإرهاب مع بداية التسعينات من القرن العشرين، منظومة قانونية ثرية قصد مكافحتها والتصدي لها، حيث تم وبصفة تدريجية تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي للتكفل وبشكل جيد بتطور النشاطات الإرهابية الإقليمي والدولي، إذ تغطي الترسانة القانونية الموجودة مجمل النشاطات ذات الصلة بالإرهاب على كامل التراب الوطني وتستجيب لمتطلبات التعاون الدولي.

واعتمدت الجزائر عديد الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الارهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الارهابي في الجزائر خلال أزمة التسعينات، فقد عملت السلطات الجزائرية لإيجاد مخرج للازمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين، بحيث رأى المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة أنداك السيد على كافي سنة 1993على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسساتها، وبعدها تم تنصيب وزير الدفاع **اليامين زروال** كرئيس للدولة في جويلية 1993 والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار" **الحوار بدون إقصاء**[1]".

إلا أن سياسة الحوار لم تشمل كل الأحزاب السياسية وقد قامت هذه الأخيرة بعقد تجمع في روما شاركت فيه سبعة أحزاب سياسية قصد إيجاد أرضية للحل السياسي والسلمي للأزمة في الجزائر، وكان هناك لقاء سانت ايجيديو في 1995/01/03جاء فيه وجوب إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة في الجزائر، يتم فيه اشتراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الفيس" وغلق المراكز الأمنية

[1]شريف عبد الرحمن، أمتى في العالم الأزمة الجزائرية، (القاهرة، مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999) ص231.

ورفع حالة الطوارئ وتخفيف الإجراءات الاستثنائية [1].

وفي سنة 1995جرت انتخابات رئاسية نجح فيها اليامين زروال الذي أعلن عن غلق معسكر الاعتقال الأخير من معسكرات الاعتقال السبعة التي فتحت سنة ،1991لاستقبال المعتقلين من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة وتم الإفراج عن 650سجين. وراهن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مند وصوله إلى الحكم سنة 1999على استعادة الأمن والاستقرار للجزائر، ومعه تحسين صورتها ودورها ومكانتها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية.

أما **الآليات القانونية** فنبدئها مع نص الأمر رقم 95-12المتضمن تدابير الرحمة، حيث تفطن المشرع الجزائري إلى مقتضيات المادة 40من المرسوم التشريعي رقم 92-03التي لم تؤد إلى نتائج ميدانية، لذلك وضعت الجزائر من أجل تسهيل عودة الأمن المدني تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في العمليات الارهابية، والسماح لهم بالعودة إلى القانون والصواب بموجب الأمر رقم ،95-12ولذا تم سن قانون العفو لصالح التائبين يتضمن عدة إجراءات منها الامتناع عن المتابعة إلى تخفيض معتبر للعقوبات.

وفي دستور سنة 1996الذي نصت المادة 42منه على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية، وذلك لأجل قطع الطريق أما المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء [2].

وجاء في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة ،1997بالأمر رقم 09/07المؤرخ في 6مارس 1997والذي نصت المادة الثالثة منه على نبد العنف والإكراه للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وضرورة الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد[3].

وبذلك حاولت الجزائر التفريق بين العمل السياسي والإرهاب، ومنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف، وتعد سياسة المصالحة الوطنية من أهم السياسات الناجحة التي اعتمدتها الجزائر لحل الأزمة بدءا من سنة 1999مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي ساهمت بصورة كبيرة في انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وتراجعه كثيرا وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع.

ففي سنة 1999صدر قانون الوئام المدني، تحت رقم 99-08المتعلق باستعادة الوئام المدني، وَهَدَ ف هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب، والذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح على نهج الإدماج المدني في المجتمع، وعلى الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها .

[1] أحمد مهابة "الرئيس زروال والمهمة الصعبة" السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية (القاهرة : مركز الأهرام) . العدد 123 ، 1996 ص 138.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1996 المادة 42 .

[3] للمزيد انظر: الجريدة الرسمية ،عدد46، قانون رقم 99 – 08، المؤرخ في 1999/07/13، يتعلق باستعادة الوئام المدني.

وفي سنة 2005جاء الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والذي هدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر،واحتوى الميثاق على خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى الديباجة.

وتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية نذكر منها:

-المرسوم رقم 06/93المؤرخ في 28فيفري 2006المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.[1]

-المرسوم رقم 06/94المؤرخ في 28فيفري ،2006المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب [2].

-المرسوم رقم 06/95المؤرخ في ،2006/02/28المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة87من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية[3].

المرسوم رقم 06/124المؤرخ في ،2006/03/27المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.[4]

كما عملت الجزائر على قطع طرق تمويل الإرهاب، حيث تنص المادة 87مكرر4 ،أنه يعاقب بالسجن من خمسة (5) إلى عشرة(10) سنوات، وبغرامة مالية من 100ألف إلى 500ألف دج، كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت، أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل الإرهاب هو من العقوبات الجنائية الأصلية طبقا للمادة 05من قانون العقوبات [5].

وفي ما يلي أهم النصوص التشريعية الصادرة في إطار العودة إلى السلم والاستقرار الوطني:

-أمر رقم 95-12مؤرخ في 25فيفري 1995يتضمن تدابير الرحمة.

-المرسوم التنفيذي رقم 47/99مؤرخ في 13فيفري 1999يتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المالية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا لصالح ذوي حقوقهم؛

-القانون رقم 99-08المؤرخ في 13جويلية 1999والمتعلق باستعادة الوئام المدني.

-المرسوم الرئاسي رقم 05-278مؤرخ في 14أوت ،2005يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29سبتمبر 2005.

-المرسوم الرئاسي رقم 06-93مؤرخ في 20فيفري ،2006المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

-الأمر رقم 06-01مؤرخ في 27فيفري 2006يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

---

[1] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 93-06 المؤرخ في 2006/02/28 ، المتعلق بالتعويض ضحايا المأساة الوطنية. الجريدة الرسمية، العدد: 11-2006 ص 08.

[2] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 94-06 المؤرخ في 2006/02/28 ، المتعلق بالإعانة الدولة بالاسر المحرومة التي أبتليت بضلوع أحد اقاربها في الارهاب. الجريدة الرسمية، العدد: 11-2006 ص 12.

[3] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 95-06 المؤرخ في 2006/02/28 ، المتعلقة عليه في المادة 13 من التنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الجريدة الرسمية، العدد: 11-2006 ص 15.

[4] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 6-124 المؤرخ في 2006/02/27 ، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية الجريدة الرسمية، العدد: 19-2006 ص 03..

[5] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. قانون العقوبات المادة 5 .

المرسوم الرئاسي رقم 06-94مؤرخ في 28فيفري ،2006يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب.

-المرسوم الرئاسي رقم 06-124مؤرخ في 27مارس ،2006يحدد كيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية [1].

ثانيا: الآليات الأمنية والعسكرية:

كانت الاستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب شاملة، اتبعت خططا متكاملة ومشتركة ما بين مختلف مصالح الأمن لمواجهة هذه الآفة من خلال التركيز على جمع المعلومات، كما تمت إعادة تنظيم وتشكيل وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى ونوعية القتال الذي تفرضه العصابات الإجرامية.

فأمام تصاعد أعمال العنف الإرهابية والتخريب الذي طال مؤسسات ورموز الدولة، لم تجد السلطات الجزائرية من بد عن الخيار الأمني والعسكري، بالرغم أن الجيش الجزائري أنداك كان مشكل من وحدات قتالية مكونة للقتال الحديث وليس لحرب العصابات، كما أن قوات الأمن درك وشرطة لم تكن تغطي سوى مناطق قليلة من التراب الوطني، ويمكن القول أنها عجزت في البداية من السيطرة على الأوضاع الأمنية المنفلتة وتلقت ضربات موجعة من الجماعات الإرهابية، ومند سنة 1993تم منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب، تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر.

كما تم إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، وتركيزها في المناطق الأكثر تهديد، وتم استعادة أسلحة الصيد من المواطنين لقطع تموين الجماعات الإرهابية بالسلاح، وتوسيع حملة تجنيد والتوظيف والتكوين في الجيش والأجهزة الأمنية، وانشاء مفارز الحرس البلدي في المناطق النائية والريفية مند سنة 1994وانشاء مجموعات الدفاع الذاتي والمدنيين. فالجماعات الإرهابية المسلحة التي واجهتها الجزائر ليس عدوا تقليديا، حيث لم يكن مواجهتها بالطرق التقليدية، ولذلك فقد تطلب من الجيش الجزائري التكيف والتأقلم مع الأساليب المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية والتي تتميز بالأعمال الهجومية المحدودة ضد الأفراد أو مواقع أو مؤسسات، كالاغتيالات الفردية والجماعية والكمائن والحواجز المزيفة والإغارات المدبرة والأعمال التخريبية، معتمدة في ذلك عامل المفاجأة والوحشية والبشاعة الإجرامية ذات التأثير النفسي، ليعاد تشكيل وتنظيم وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد من القتال، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى مع نوعية القتال المفروض من طرف الإرهاب، فحولت القطاعات العسكرية مثلا إلى قطاعات عملياتية لتستجيب للمهام الجديدة طبقا للتعليمة الصادرة عن أركان الجيش الوطن الشعبي بتاريخ[2].1994/07/10 ورغم النتائج التي حققت القوات العسكرية والقوات الأمنية في الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال إضعاف العمل الإرهابي المسلح وحماية المواطنين والحفاظ على كيان الدولة من التهديدات الإرهابية، وحسب بعض الإحصائيات أنه في 2006تم القضاء على 17ألف إرهابي، وتفكيك آلاف القنابل وإحباط العديد من

[1] ب ك ، الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات، مجلة الجيش (الجزائر) ، سلسلة خاصة العدد الرابع، أكتوبر 2013 ص 37.
[2] ب ك ، مرجع نفسه ، ص 59-60

العمليات الإرهابية، إلا أن خيار المخرج العسكري للأزمة لم يؤتي ثماره المرجوة كما ينبغي، وتبنت الجزائر إستراتيجية سياسية وسلمية تمثلت في خيار المصالحة الوطنية الذي استطاع إيجاد حلول للأزمة، وتخفيف التهديد الإرهابي للجزائر.

ثالثا: آليات التعاون الدبلوماسي:

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي واقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب، وكانت الجزائر عضو بارز في الاتفاقيات والمنتديات والمؤتمرات التي عقدت حول مكافحة الظاهرة الإرهابية. حيث ترتكز السياسة الجزائرية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف، وتناضل الجزائر منذ سنوات من أجل اقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب، أين ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أسس رئيسية من أجل مكافحة فعالة للإرهاب، وتتمثل في : رفض دفع الفدية، وعدم التفاوض مع الإرهابيين، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة .وتدعيم التعاون على المستوى الثنائي بين الدول، ولاسيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي قائم على حسن النية، أما على المستوى الدولي فترتكز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.

ومن هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة ،1998والتي صدرت بقرار من مجلس وزراء العدل والداخلية العرب في الاجتماع المشترك بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 22 أفريل 1998والتي عبرت عن رغبة الدول العربية في تعزيز التعاون فيما بينهما لمكافحة ظاهرة الإرهاب التي تهدد أمن واستقرار ومصالح الدول العربية.

وتمكنت الجزائر سنة 1999من بناء تصور جهوي لمكافحة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، والتي صادقت عليها القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا) في جويلية 1999بالجزائر. وتم إنشاء نظام الإنذار المبكر، والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر. كما احتضنت الجزائر اجتماعا للإتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002خصصت للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب وطرق تطبيق بنود الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، كما احتضنت الجزائر الملتقى الإقليمي حول الإرهاب والجريمة المنظمة في سبتمبر ،2003والذي دعا إلى ضرورة تدعيم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيزها في إطار تعاون دولي شامل[1] .

وشاركت الجزائر في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في ماي 2011 بمدريد، بمشاركة خبراء من الدول الإفريقية والأوروبية بهدف إنشاء آليات للعمل المشترك لتعزيز التنمية والأمن في المنطقة المتوسطية، وبحث المشاركون ضرورة تكثيف الجهود لوضع إستراتيجية لدول المنطقة للتصدي للتهديدات والتحديات الإرهابية التي تواجه المنطقة، والتي تشكل عوامل رئيسية في زعزعة أمن واستقرار المنطقة المتوسطية.

وعقدت الدورة السادسة المشتركة الجزائرية البريطانية حول تجريم دفع الفدية للإرهاب، والعمل على تجفيف منابع الإرهاب في مارس 2012حيث دافعت الجزائر بقوة من اجل تجريم دفع الفدية للإرهاب في المحافل الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة

[1] كريم أدراري ، "الافارقة يتباحثون آفة الارهاب، ... ويعتمدون اتفاقية الجزائر". مجلة الجيش. الجزائر. العدد 68، فيفري 2003 ص 03.

حيث أصدر مجلس الأمن بتاريخ 07ديسمبر2009القرار رقم 1904القاضي بتجريم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات لإرهابية، والذي يكمل القرار رقم 1373والمتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب، والقرار رقم 1267 المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، ويقوم قانون مكافحة دفع الفدية حول عنصرين هما :

1-توحيد طرق مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تقديم مقترحات لرفض وتجريم دفع الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن المحتجزين من قبل الجماعات الإرهابية والتي تشكل مصدرا هاما لتمويل أنشطتها الإجرامية؛

2-رفض جميع الشروط المقترحة لإطلاق سراح الرهائن مقابل عناصر إرهابية مسجونة في بعض بلدان المنطقة.

كما عقدت في الجزائر في مارس 2010أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة [1].

وأكدت الندوة على ضرورة بناء الثقة بين الشركاء الإقليميين من أجل وضع تدابير فعلية فعالة لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتدخل فرديا وجماعيا للقضاء على هذه الجرائم التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، وأكد المشاركون على ضرورة التعاون الإقليمي المهيكل والشامل، وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة هذه التهديدات، واتفقوا على مراعاة عوامل لا يمكن إغفالها في إطار مكافحة الإرهاب هي:

أ-الإرادة الصارمة لمكافحة الإرهاب دون هواة.

ب-بتحديد وتعريف مصطلح الإرهاب

ج-وضع إستراتيجية محكمة وصارمة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

كما تم إنشاء ومركز للمعلومات حول الإرهاب في الساحل في سبتمبر 2010بالجزائر، لتزويد قيادة الأركان العملياتية المتواجدة في تمنراست بكافة المعطيات المتعلقة بمسار واتجاه الأحداث الأمنية وفقا لرؤية مشتركة .كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5)الذي أنعقد بالجزائر في أفريل ،2013على موقفها إزاء تجميد وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحة الإرهاب. حيث أن رفض دفع الفدية المطلوبة هي وسيلة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

وفي إطار التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب صادقت الجزائر على العديد من القوانين الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب حيث كيفتها كقانون داخلي لاسيما:

-**اتفاقية هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالمتاجرة غير الشرعية بالمخدرات والمواد المهلوسة**، المتبناة في 20ديسمبر 1988والتي صادقت عليها الجزائر في 1998/01/28.

-**الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، المبرمة بالقاهرة في 1998/04/22والتي صادقت عليها الجزائر يوم 1998/12/07

[1] عمار بوزيد ومليكة آيت عميرات،" الجبهة المشتركة لمكافحة الارهاب"، مجلة الجيش. الجزائر. العدد 561. أفريل 2010، ص 26.

-**اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) حول التصدي للإرهاب ومكافحته**، المبرمة خلال الدورة العادية الـ 35بالجزائر في جويلية ،1999والتي صادقت عليها الجزائر في؛2000/04/09

-**الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب**، التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم ،1999/12/9وصادقت عليها الجزائر يوم 2000/12/23.

-**اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة**، التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم ،2000/11/15وصادقت عليها الجزائر في .2002/02/053.[1]

المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها.

عملت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها واستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال، وصادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافح الجريمة المنظمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا) صادقت عليها الجزائر في ،1995/5/09وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في 2002/10/07وتلى مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون رقم 41-04الموافق لـ 10نوفمبر ،2004حيث ورد في مادته الثامنة مكرر أنه "لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس أموال عمومية"، 1وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب 1999 (اتفاقية نيويورك) في 2001/11/08وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003في 2004/08/25 .

فقد قامت الجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال سنة ،2004واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة هذه تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من خلال القانون الصادر بتاريخ :2005/02/26بالجريدة الرسمية، في عددها: 2005/11وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وألزمت الجزائر المؤسسات المالية بالتأكد من هوية الأمر بالعملية المالية ومصدر الأموال واللوازم أي شخص كان طبيعيا أو معنويا بالإبلاغ عن أي عملية مالية تستهدف تمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة عقوبات جزائية ومدنية وإدارية [2].

وفي سنة 2002قامت الجزائر بإنشاء وحدة المعلومات المالية "خلية الاستعلام المالي" وذلك لوضع نظام جيد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي، بهدف الكشف عن عمليات توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية بالجزائر والوقاية منها.

وتسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلى إيفاد محققين للتعرف على جرائم تبييض الأموال خاصة في منطقة الساحل،

[1] ب ك ، مرجع سابق، ص 54.

[2] عبد اللاوي جواد، "الارهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته". من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق ، جامعة قسنطينة، 2008. ص 217.

وذلك قصد مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة تبييض الأموال التي جمعتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عمليات الفدية والمتاجرة في الممنوعات، وملاحقة خلايا التموين اللوجيستي التي نشرتها الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية جنوب الجزائر. ومحاولة التنسيق مع بعض دول الساحل في إطار الاتفاقيات الأمنية للكشف عن استثمارات مالية للإرهابيين في تلك الدول حيث تنشط بعض الخلايا في استثمار أموال الفدية والإتاوات المفروضة على المهربين.

مكافحة تهريب السلاح والمتاجرة غير الشرعية به :شّكل تهريب السلاح نحو الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة جّد خطيرة واجهتها السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة عندما برزت الظاهرة الإرهابية، واتضح أن عملية مراقبة المنافذ البرية والبحرية التي تسلكها شبكات تهريب الأسلحة مهما كانت الإمكانيات تبقى فوق السيطرة، فسوق السلاح والمتفجرات في المدة الأخيرة توسعت، وأصبح حجمها مخيفا [1].

وفي سنة 2011قامت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي بتشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين عاليتي المستوى لتقييم مدى الضرر الأمني الذي يلحقه تسرب كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا، وتضم اللجنتين مسئولين من أجهزة الأمن والاستعلامات وخبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح والعمل على الحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

فبالرغم من الإجراءات العقابية التي أقرتها السلطات ضد بائعي ومالكي الأسلحة النارية، وهي الإجراءات التي ترافقت مع استفحال ظاهرة الإرهاب،

إلا أن ذلك لم يردع ما فيا التهريب، مما جعل الجزائر إحدى الأسواق الرئيسية لهذا النوع من السلع.

[1] أعمر عمورة، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي (مقاربة جيو أمنية)، مذكرة ماجستر في لاالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2001، ص 73.

خلاصة الفصل:

يمكننا في خلاصة هدا الفصل ان نخرج بالاستنتاجات التالية :

_الجزائر تشهد مجموعة من التهديدات الداخلية وهي كالتالي :

1. الإرهاب والجريمة المنظمة (الهجوم إرهابي على النشأة النفطية بتقنتورين الاتجار بالأسلحة والمخدرات)
2. النزاعات الاثنية والمذهبية (العرب والامازيغ العرب والطوارق المذهب المالكي والاباضي في أحداث غرداية).
3. التهديدات الطبيعية والتكنولوجية (التصحر التلوث الجرائم المعلوماتية .
4. بالإضافة إلى التهديدات الاجتماعية و السياسية (الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي ونوع النظام)

_ولا يتوقف الأمر عند هذه التهديدات بل تتعداه لتهديدات أخرى خارجية تنعكس في التالي:

1. وجود أزمة داخلية في دولة مالي مع حركة ازواد (قبائل الطوارق) وهذه الأقلية الموزعة على خمس دول من بينها الجزائر تسعى إلى إقامة دولة مستقلة وهو الأمر الذي يمس بسيادة الدولة الجزائرية .
2. الوضع الغير مستقر في كل من ليبيا وتونس فبعد موجة ما سمي "الربيع العربي" عرفت كلتا الدولتين حالة الاضطرابات الداخلية وحالة من الهشاشة و الانقلاب الأمني خاصة في ليبيا وهو الأمر الذي يجبر الجزائر على تحمل أعباء حماية حدودها البرية المتصلة بكل من تونس وليبيا خوفا من انتقال إلى تهديد نحوها.

_تبذل الجزائر مجهودات كبيرة في حل تسوية الأزمات الراهنة التي تعرفها دول الجوار خاصة تونس وليبيا ومالي ولا تتوانى الجزائر في بذل أي جهد سياسي او دبلوماسي او امني او اقتصادي لتسوية هذه الأزمات نظرا لان استقرار هذه الدول هو من استقرار وامن الجزائر والعكس بالعكس وتعمل الجزائر على مقاربة سياسية تعاونية إقليميا ودوليا من اجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر .

_بالنسبة لإستراتيجية الجزائر الأمنية على المستوى الإقليمي تجاه نزاع الطوارق مع حكومتي باماكو ونيامي فتركز على مقاربة تعاونية وغير عسكرية قادت بموجبها العديد من حالات الوساطة بين الفرقاء ملتزمة بمبداي "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و "حسن الجوار" ومصرة على شرط حق الطوارق في التنمية المحلية لإيجاد حلول لهذا النزاع تقيها وتفوض أي مشروع للتدخل الأجنبي تحت هذا المسوغ أما إستراتيجيتها في مكافحة مهددات أمنها أخرى- وبالأخص الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية فتجمع بين البعدين العسكري وغير العسكري وتربط الأمن بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

_عملت الجزائر من عدة سنوات على انتهاج استراتيجيات حازمة وصارمة لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة وتحاول الأخذ بجدلية الأمن والتنمية في إطار مقاربة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في منطقة الساحل

حيث ترى الجزائر إن انعدام التنمية يتسبب في انعدام الأمن وانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية وبالتالي العمل وفق مقاربة تنموية لتحقيق الأمن والاستقرار .

الفصل الثالث

الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الجزائري

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية .

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

تمهيد :

الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتحكم فيها مجموعة من الأسباب والعوامل ساهمت في انتشارها وزيادة حدتها أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تقتصر فقط على الجزائريين الذين يطمحون للهجرة عن طريق منافذ العبور نحو الدول الأوروبية بل أصبحت تشمل المهاجرين الأفارقة الذين يدخلون الجزائر للعبور نحو أوروبا باعتبار الجزائر محطة رئيسية يسلكها المهاجرين غير الشرعيون للوصول إلى دول شمال المتوسط.

كما هناك دور لوسائل التواصل الاجتماعي في تنامي الهجرة غير الشرعية .

إن تزايد إعداد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا بطريقة غير قانونية عن طريق الجزائر ساهم في التأثير على العلاقات الجزائرية الأوروبية .

وتعتمد الجزائر في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية على مقاربة متعددة الأبعاد من خلال اعتماد مجموعة من إجراءات الأمنية والقانونية والاقتصادية للتعامل مع هذه الظاهرة.

المبحث الأول: الإطار العام للهجرة غير الشرعية في الجزائر

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديداً أمنياً لمعظم دول العالم والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول التي تفشت فيها هذه الظاهرة بشكل كبير هذا ما استوجب البحث في أسباب وأنماط ومنافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين وكذا كيفية تهريبهم وذلك للإحاطة بالموضوع وتفسير الجوانب المتعددة للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت تشكل خطراً أمنياً كبيراً ولفهم هذه الظاهرة لابد من تقصي أسبابا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها ويمكن ذكر أهم الأسباب والعوامل فيما يلي:

أولاً:أسباب تاريخية وجغرافية.

إن العلاقات التاريخية التي تربط دول شمال إفريقيا بالدول الأوروبية هي علاقات ناتجة عن الفترة الاستعمارية التي ظلت دافعاً مهماً للهجرة نحو البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا التي تعتبر من أهم البلدان الاستعمارية في أوروبا ومن هنا يمكن إرجاع أسباب الهجرة إلى عوامل تاريخية تعود إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر [1]فقد شهدت هذه الفترة موجة كبيرة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعدها في فترة السبعينات تطورت الهجرة لتصبح ضمن ما يعرف باليد العاملة الأجنبية، حيث أن الجزائريين كانوا يعملون في المناجم والموانئ لإعمار أوروبا فيما بعد أصبحت الهجرة مقننة وتخضع لشروط تعجيزية، هذا ما جعلها تتحول إلى الجانب غير الشرعي أي إلى الهجرة غير الشرعية للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط .[2]

تزامن ذلك مع مرحلة غلق الحدود وسياسة محاربة الهجرة في أوروبا هذه السياسة التي كان لها أثر عكسي تمثل في تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية معقدة وبهذا الشكل انتقلت الهجرة من هجرة قانونية إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير القانونية.

إن الأسباب التاريخية تساهم في فهم مسار المهاجرين غير الشرعيين واتجاههم إلى الدول الأوروبية بسبب عوامل تاريخية أثرت على الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

هناك أيضاً أسباب جغرافية تساهم في الهجرة نحو الخارج إذ أن الموقع الجغرافي للجزائر و قربه من القارة الأوروبية جعل منه محفزاً أساسياً في هجرة الجزائريين إلى أوروبا بالإضافة إلى أن الجزائر تطل على البحر الأبيض المتوسط وتعتبر بوابة نحو دول الشمال المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً هذا ما أدى إلى ارتفاع نسب المهاجرين غير الشرعيين خاصة المهاجرون

[1] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص12.

[2] Michelle Guillant, La mosaique de migration africaines, Paris revue esprit, N°160, 2005, p165.

الأفارقة الذين يدخلون إلى الأراضي الجزائرية لغرض العبور و الوصول إلى الدول الأوروبية لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

من هنا يتضح أن العامل الجغرافي يلعب دوراً مهماً في تفسير أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر فموقعها الاستراتيجي الهام جعل منها دولة عبور يقصدها العديد من المهاجرين غير الشرعيين هروباً من الأوضاع القاسية التي يعاونون منها وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الإفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

إن الأسباب التاريخية والجغرافية للهجرة تساعد على فهم حركية الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى توضيح أسباب استمرار تدفقات الهجرة غير القانونية نحو الخارج باتجاه البلدان الأوروبية.

ثانياً: أسباب اقتصادية

تعد الأسباب الاقتصادية عوامل رئيسية للهجرة غير الشرعية وذلك لقدراتها على التأثير في قرار الهجرة حيث يعتبر نوافذ المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة ويظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها العامل الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق المهاجرين نحو البلدان أخرى خاصة ما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة كبيرة يعيشون تحت خط الفقر. ويؤكد الخبير الاجتماعي الجزائري د.عبد الناصر جابي أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة لنسب البطالة العالية وسوء الحالة الثقافية والاجتماعية للشباب، ما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي.[1]

إن الهجرة غير الشرعية تعبر في صميمها عن قوة الإرادة التي يملكها الشباب في سعيه الملح إلى تغيير واقعه المعاش والتحرر من بطالته الخانقة بحصوله على عمل وتحقيقه لذاته حتى ولو كان ذلك يكلفه حياته .

إن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية الذين لم يتحصلوا على عمل مما يجعل الكثير منهم يلجؤون إلى الهجرة كسبيل لإيجاد العمل وتحقيق الاستقرار و الرفاهية.

إن إنعدام المستقبل المهني للشباب يجعل من الهجرة السبيل الوحيد للخروج من البطالة، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الهجرة فالدول الأكثر عرضة لهجرة مواطنيها هي تلك التي ترتفع بها بنسب البطالة.

يمكن الإشارة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة، للجزائر التي أدت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية المفلسة وخصخصة مؤسسات عمومية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، و بالتالي إلى الزيادة في معدلات البطالة.

[1] رتيبة طيبي،" البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورات سعد دحلب البليدة، العدد8، 2012، ص 103.

جدول رقم 1: يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009:[1]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.3

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبين بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة وهذا راجع إلى عاملين أساسيين هما ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والتسريح الكبير للعمال كما قلناً سابقاً نتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية إن هذا الارتفاع في نسب البطالة يجعل من الهجرة في شكلها القانوني أو غير القانوني حلاً لمعظم الشباب الجزائري نشير أيضا إلى ظاهرة الفقر وتأثيرها على الهجرة لأن الزيادة في معدلات الفقر تدفع الناس إلى الانتقال بحثاً عن العمل حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر حوالي 10%كما يشكل التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة و المستقبلة عاملاً مساهماً في أسباب الهجرة هذا التباين يرجع إلى وتيرة الإقتصادية في البلاد التي لازالت تعتمد على الريع والفلاحة وهما لا يضمنان الاستقرار في التنمية، إضافة إلى انخفاض الأجور وارتفاع مستويات المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تفاقم البطالة التي تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعاً رئيسياً في الهجرة إلاَّ أن ذلك لا يعني بأنها كافية وإنما قرار الهجرة تدفع إليه أسباب أخرى تساعد على تحقيقه.

ثالثا: أسباب سياسية وأمنية:

تعد الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية و من الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة هي انعدام الديمقراطية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية فيما يتعلق بالجزائر فإن التحول الذي شهدته في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والاتجاه إلى التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من أحداث عنف وعمليات إرهابية في ما يعرف بالعشرية السوداء وارتباطه بالأزمة السياسية التي خلف ضحايا ومفقودين ومهجرين إضافة إلى الخسائر في الممتلكات كل ذلك ساهم بدرجة كبيرة في عملية الهجرة حيث أن عدم الشعور بالأمن والاستقرار زاد من معدلات الهجرة النازحة نحو الخارج هروباً من الإرهاب وبحثاً عن الأمن.

بالإضافة إلى هذه الأسباب يوجد عوامل محفزة تتضح أساساً من خلال ما يلي:

صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته غلى بلده لقضاء العطلة وإبرازه لمظاهرة الغنى: السيارة

[1] الديوان الوطني للاحصاء، متوفر على الرابط :

http.//Elmouradia.dz/arab/algérie/economie/economie.html 2017-12-13

الهدايا.....الخ وهكذا فإن من يحلم بالانتقال للهجرة إلى الضفة الشمالية يتوقع أنه سيحقق فيها أهدافه حتى وإن كان الوصول إليها بطرق غير شرعية.[1]

المطلب الثاني: أنماط الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور.

الهجرة غير شرعية في الجزائر تنقسم إلى نوعين الأول هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل والثاني هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل كما لها طرق ومنافذ عبور يسلكها المهاجرون للوصول إلى الدولة المستقبلة.

-أنماط الهجرة غير الشرعية في الجزائر:[2]

أ –هجرة سرية من الداخل إلى الخارج:

إن الجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة خاصة مع سنوات العنف والإرهاب الذي مرت به الجزائر وهذا ما جعل الشباب يجازفون ويغامرون بحياتهم باتخاذهم قرار الهجرة نحو الخارج هروباً من الأوضاع الأمنية والاجتماعية المزرية في بلادهم، ولذلك سمي هذا النمط بالهجرة السرية من الداخل إلى الخارج أي أنها تخص أفراد ومواطني الدولة الجزائرية الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج أو إلى بلدان أخرى.

ب –هجرة سرية من الخارج إلى الداخل:

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي القريب من الدول الأوروبية أصبحت نقطة عبور ومقصد لأفواج من الأجانب المغاربة والأسيويون والعرب والأفارقة خصوصاً وأصبحت تحتضن أعداد كبيرة من المهاجرين يتسللون عبر الحدود الجزائرية ويدخلون إلى الجزائر للعبور إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط.

إن المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون إلى الجزائر بصفة غير شرعية يمثلون النمط الثاني من الهجرة غير الشرعية أي الهجرة إلى داخل الجزائر والمرور إلى الدول المقصد.

أماً فيما يخص منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يمكن أن نذكرها كالآتي:

01–الحدود البرية:

إن أهم حافز للهجرة غير الشرعية في الجزائر هو شساعة حدودها البرية الممتدة على 7.011كلم و وقوعها بين 07دول إفريقية وبمساحة تقدرب 2.381.741كلم تمثل عاملاً رئيسياً في عبور المهاجرين غير الشرعيين بها مع العلم أن الحدود الجزائرية مع النيجر هي 1300كلم ومع المالي هي 1280كلم، ليبيا 1250كلم و1200كلم من السواحل هذا ما يساهم في تصعيب مراقبة الحدود، وتشجيع المهاجرين غير الشرعيين على العبور.

---

[1] سليمان الرياشي، صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 184.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، مداخلة في ندوة علمية حول :" التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، يوم 2010/02/08.ص08.

وما زاد في تفاهم الظاهرة بداية من التسعينات هو تدفق أكثر من 34جنسية إفريقية وأسيوية بهدف الالتحاق بأوربا عن طريق إسبانيا مروراً بالمملكة المغربية وبأقل حدة إيطاليا عن طريق ليبيا في سنوات التدهور في المستوى الأمني وإنشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب وأعمال العنف.

02- الحدود البحرية:

بالنظرة إلى الشريط الحدودي البحري الجزائري والمقدر 1200كلم فإن المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه واللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإيجار والانتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالجبال إلى البواخر الراسية والاختفاء بداخلها والهجرة غير الشرعية عبر البحر هي أكثر الطرق استخداماً في الهجرة نحو الدول الغربية وهذا القصر المسافة ومدة السفر.

03-الحدود الجوية.

الهجرة السرية عبر الحدود الجوية قليلة جداً إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق للدخول إلى المطارات إن عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جداً خاصة تطور الوسائل التكنولوجية التي تكشف الوثائق المزورة[1].

يمكن القول بأن الموقع الاستراتيجي للجزائر وتوسطها لدول المغرب العربي وشساعة حدودها مع دول الساحل والصحراء الإفريقية مكنها من احتلال مركز هام حيث تعتبر من بين أهم الدول التي يعبر المهاجرون غير الشرعيون منها إلى الدول الغربية إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ونقصد بذلك مواطنيها، إن التطورات التي حدث في الساحة الدولة في السنوات الأخيرة وما حدث في إفريقيا خاصة من صراعات وفقر وكوارث طبيعية جعل نسب الهجرة غير الشرعية تتزايد بشكل مستمر وتحولت الجزائر إلى بلد عبور نحو القارة الأوروبية.

أما فيما يخص الطرق التي يستعملها المهاجرون غير الشرعيون لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في مهمتهم فتتمثل أساساً في مراقبة وترصد الباخرات أثناء رسوها في الموانئ لمعرفة لحظة إبحارها والركوب فيها، فضلاً عن التسلل في الأوقات التي تغيب فيها الأعين مثل الصباح الباكر أو أخر الليل.

رغم الحوادث التي تقع من حين لأخر للمهاجرين غير الشرعيين كوفاتهم بالجوع أو العطش أو في عرض البحر أو حتى اكتشافهم من طرف طاقم السفينة، إلاَّ أن هذا لا يمنعهم من المحاولة بغرض الوصول إلى الدول المقصد، إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حافظت على و تيرتها السريعة حيث بينت الإحصائيات لدى مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت خلال الفترة الممتدة بين بداية جانفي إلى نهاية أكتوبر 2008من توفيق 300شاب متلبسين في محاولات التسلل إلى سفن أجنبية كانت مستعدة للإقلاع أو في مناطق ممنوعة الدخول على الغرباء تحسباً للتسلل أثناء سكون

[1] الأخضر عمر الدهيمي، المرجع نفسه، ص10.

الحركة الأمنية والعمالية.[1]

كما بينت التحقيقات التي يجريها الدك الوطني مع المهاجرين غير الشرعيين قبل إحالتهم للجهات القضائية بأن هناك تواطئ مع عمال السفن الذين يستعملون مهمة الهجرة ويساعدون المهاجرين السريين بِدلهم على الأماكن التي يختفون فيها مقابل مبالغ مالية مرتفعة.

إن طرق العبور تتعدد بتعدد الوسائل والتقنيات التي يستعملها المهاجرون السريون وتختلف باختلاف المنافذ التي يسلكونها فإن كان المنفذ برياً فذلك يعتمد على عصابات وشبكات تهريب تسهل عملية الهجرة السرية وكذلك إذا كان المنفذ بحرياً فهم يعتمدون على أشخاص يمتلكون الخبرة لإيصالهم إلى دول المقصد وإن كان المنفذ جوياً وهذا النوع قليل جداً فهم يعتمدون على عصابات التزوير للحصول على تأشيرة الدخول لتلك الدول.

المطلب الثالث :تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

إن تهريب المهاجرين السريين له علاقة بالهجرة غير الشرعية ويؤثر على الطرق المستعملة للهجرة من الجزائر، يمكن الإشارة إلى أن الجزائر ليست قريبة من إسبانيا حيث أن أقرب نقطة هي مدينة الغزوات التي تبعد بحوالي 195كلم وليست قريبة جدا من فرنسا أو إيطاليا، ولكن الموقع الجغرافي لكونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط جعل من المهاجرين السريين يتجهون إليها للوصول إلى الدول الأوروبية.

الملاحظة هو وجود نقص في مجال تأطير عصابات التهريب التي لا تسمح لها إمكانياتها ولا خبرتها للولوج إلى أوروبا و عليه فإنها تفضل التنسيق مع عصابات أخرى تنتشر في كل من تونس والمغرب وليبيا.[2]

لكن هذا لا يعني غياب تام لعمليات التهريب التي تنطلق من الجزائر بل هي موجودة ولكنها لا تماثل المستويات الموجودة في الجارتين تونس و المغرب اللّتان تتجدر فيهما ثقافة تهريب المهاجرين بشكل أكبر كما أن التهريب فيهما يعتبر أكثر تنظيماً .

تعتبر شواطئ ولاية مستغانم محطة رئيسية التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيون نحو أوروبا وبالتحديد نحو إسبانيا، غير أنه إبتدءاً من 2007أصبحت إيطاليا وبالضبط سردينيا محل اهتمام بالنسبة للمهربين والمهاجرين على حد سواء وعلى أساس ذلك تحولت شواطئ سيدي سالم في عنابة إلى نقطة انطلاق للمهاجرين السريين الراغبين في الوصول إلى أحد الدول الأوروبية.

كما ينبغي الإشارة إلى أن كثافة المهاجرين المتواجدين ببعض المناطق الجنوبية وعلى الخصوص بولاية تمنراست بحكم قربها للنيجر و أدرار التي لها حدود مع مالي و إليزي القريبة من ليبيا أصبحت تعرف ديناميكية كبيرة في مجال نقل المهاجرين تمهيداً لدخولهم إلى المغرب أو تونس وهناك عصابات متخصصة في إيوائهم وتشغيلهم في البناء على سبيل المثال هذه

[1] فتيحة كركوش ،"الهجرة غسر الشرعية في الجزائر ،دراسة تحليلية نفسية اجتماعية "،مجلة دراسات نفسية، جامعة سعد دحلب، عدد4 جوان 2010، ص 47.

[2] مهدي مبروك،" الهجرة السرية بالمغرب العربي : الشباب ،الشبكات وثقافة الهروب" ، مجلة المغرب الموحد، عدد04، 2010، ص08.

العصابات تقوم بأنشطة تدخل ضمن الإطار العام للتهريب، ويلاحظ أنه في غالب الأمر لا يكون هناك علاقة بين المهرب والمهاجر غير الشرعي إلاَّ بعد اقتناع هذا الأخيرة بالفكرة تأثراً بأصدقائه، كما أن هذه العلاقة تستمر إلى غاية نهاية الرحلة إذ تكون بدايتها في أحد مراكز التجمعات الشعبية عن طريق لقاءات يتم فيها الحديث عن الأمور الأساسية للرحلة وهي:

-السعر الذي يدفعه المهاجر السري لنقله للضفة الأخرى ويتراوح متوسطه ما بين 05ملايين إلى 07 ملايين دج لكنه يتغير بحسب الظروف وكذا بحسب عصابات التهريب.

-وسيلة النقل التي تتمثل في قوارب قديمة ولذلك فهي لا تتوافر على أدنى الشروط الأمنية للسفر كما لا تستطيع مقاومة التغيرات الجوية التي يمكن أن تطرأ، وهذا ما يفسر إهتمام المهاجرين والمهربين على حد سواء بنشرات الطقس والأحوال الجوية كما يفسر أيضا ارتفاع نسب الاقبال على الهجرة في فصلي الربيع والصيف،نظراً لكونهما فصلين مستقرين نسبياًمن حيث أحوال الطقس.

-الشاحنات والسيارات ذات الدفع الرباعي التي يكثر استخدامها لإدخال المهاجرين إلى الجزائر عبر الصحراء.

-الأجهزة التي يتم توفيرها مثل: جهاز تحديد المواقع أو الإتجاهات (G P S) الذي يساعد المهاجرين على تحديد وجهتها.[1]

أماَّ عن كيفية القيام بالرحلة فهي تنطلق من أحد المناطق الساحلية المعزولة والتي لا تشد انتباه أجهزة الأمن حيث يترك المهرب لكل مجموعة من المهاجرين في قارب يحتوي على محرك وكمية معينة من الوقود ثم يقدم لهم مجموعة من النصائح في حال اعترضت سبيلهم القوات البحرية الجزائرية أو السلطات التابعة للدولة المقصد.

الملاحظة أنه أغلب حالات التهريب في الجزائر تكون من طرف شبكات بسيطة غير منظمة و لا مهيكلة وفقاً للبناء والتنظيم الذي تعرفه عصابات الإجرام المنظم وهذا ما يجعلهم يحاولون تقليل علاقاتهم مع المهاجرين حتى يبقو بعيدين عن الشكوك حتى في حال القبض على المهاجر السري فإنه لا يستطيع التبليغ عن المهربين لأنهم لايعرفونهم كما أنهم لا يرافقونهم ولا يقدمون لهم خدمات ما بعد الوصول إلى دولة المقصد ولا يضمنون حتى نجاح الرحلة مما يجعل الأموال التي دفعت غير قابلة للتعويض حتى وإن فشلت الرحلة وعادوا إلى بلدهم.

بالرغم من كل هذا إلاَّ أنه يمكن الحديث عن وجود بعض التغيرات أو التطويرات التي عرفتها شبكات التهريب، مما جعلها تكسب صفة التنظيم بصفة تدريجية خاصة من خلال قدراتهم على المناورة وتضليل أجهزة الأمن وكذا تغيير مكان نشاطها وارتباطها بشبكات دولية مختصة في تهريب المهاجرين السريين خصوصاً في تونس وليبيا.

إن تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يعتمد في الأساس على الرحلات البحرية باستعمال القوارب الصغيرة، وهناك أيضاً التهريب عن طريق التسلل إلى السفن الأجنبية لكن هذا النوع يبقى بمثابة محاولات معزولة وقليلة جداً

[1] محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، المجلة الأكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد08، 2012، ص54.

ترتبط برشوة أعوان الرقابة والأمن أماً بالنسبة لاستعمال الوثائق المزورة فهي حالات لا تكاد تذكر بالنسبة للجزائر ولكنها شائعة في أوساط الأفارقة الذين يقصدون للعبور إلى الدول الأوروبية.

المطلب الرابع: علاقة الإعلام بالهجـرة .

✓ أولا: الإعلام والهجرة غير الشرعية في الجزائر

على رغم كثرة الدراسات حول دور الإعلام في المجتمع وتأكيد الباحثين عدم إمكانية فهم الظواهر والتغيرات الاجتماعية بعيدا عن فهم عمليات وسائل الإعلام إلا أن الاختلاف مازال قائما بين الباحثين في التخصصات حول طبيعة الوظائف و الأدوار التي يمكن أن تؤديها وسائل الإعلام في المجتمع و قي تقدير المردود الاجتماعي لهذه الوسائل خاصة في مجتمعات البلدان النامية.

فهناك من يرى أن دور وسائل الإعلام في المجتمع وفي معالجة القضايا المجتمعية دور ضئيل وغير ملموس فأجهزة الإعلام ما هي إلا عامل تابع للعوامل السياسية والاقتصادية التي تقوم بالدور الحاسم في معالجة القضايا الهامة كقضية الهجرة وهناك من يربط فعالية وسائل الإعلام في مجال التغيير الاجتماعي بعوامل ثقافية و اجتماعية تؤثر على كفاءة هذه الوسائل ، من خلال دور الاتصال الشخصي و قادة الرأي و العوامل الانتقائية و دون الخوض في هذه الاختلافات النظرية حول دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا المجتمع ، فسيقتصر الحديث عل الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في المجتمع تجاه ظاهرة الهجرة ، والتعرف عل كيفية تناول هذه الوسائل للهجرة غير الشرعية ومدى إثارة الجوانب المختلفة المتعلقة بها .

أن الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في مجال الهجرة تتحكم في تحديده عناصر ومتغيرات عديدة ، منها وضعية وسائل الإعلام في المجتمع ، ورؤية الصفوة الحاكمة للطريقة التي تستخدم بها هذه الوسائل ، ومدى وعي القائمين عل هذه الوسائل الإعلامية بقضية الهجرة ، و فهمهم لإبعادها ، بالإضافة إلى رؤية الجمهور لهذه الوسائل و مدى ثقتهم فيها أو درجة اعتمادهم عليها في حياتهم اليومية ، وتتحدد وضعية وسائل الإعلام في الجزائر في ضوء السياسة التي تتبعها الجزائر منذ استقلالها ، فبعد الاستقلال 1962 كانت وسائل الإعلام تقوم بدور التعبئة و التوجيه نحو المشاركة الشعبية في تنفيذ الخطط التنموية ، وكان النظام الإعلامي آنذاك نظاما شبه اشتراكي ، يوجه الرأي العام نحو ما يعرف بالثورات التنموية وبلزام من السلطة .[1]

وبعد فترة التعددية مع بداية التسعينات و ظهور الصحف المستقلة ،تناقصت سيطرة الصفوة الحاكمة في الدولة على الصحف ، مع حفاظ السلطة على ملكيتها التامة لقطاع الإذاعة و التلفزيون إلى وقتنا الحالي ، إلا أن هذه الصحف تزايد

[1] محمود عودة : أساليب الاتصال و التغيير الاجتماعي ،القاهرة ، جامعة عين شمس ، مكتبة سعيد رأفت : 1983 ، ص 220

تأثيرها و نفوذها و انتشارها بما لا يتوافق مع رؤية السلطة نحو عديد القضايا الهامة ، و أصبح لزاما على السلطة التعامل مع هذه الصحف عل أساس المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، ومراعاة المصلحة العامة ، من خلال التشريعات القانونية التي تحد من فقدان السيطرة على الصحف المستقلة .

و اعتمادا على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام السمعية والسمعية البصرية الوطنية من خلال الخصائص التأثيرية المميزة للراديو و التلفزيون ، و كذا عدم وجود أي منافسة لهما عل الأقل على المستوى الوطني ، بالإضافة إلى الدور المؤثر للصحف الوطنية نظرا للجماهيرية التي تحظى بها ، فانه يمكن تصور الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الوطنية من خلال ثلاث عمليات :

1. الإمداد بالمعلومات حول الهـــجرة :

يمكن لوسائل الإعلام إمداد الأفراد بمعلومات مستفيضة حول الهجرة ، في إطار التوعية بمخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بواسطة " قوارب الموت " و ذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات عن معاناة الذي هاجر بطريقة غير قانونية ، دون أن يجد عملا ولا مأوى ، بعرض تجارب لشباب هاجروا إلى أوروبا ، ونقل ظروف معيشتهم هناك ، والنماذج و الحالات التي عانت من الهجرة ، و تمارس وسائل الإعلام هذه المهمة من خلال نشر الأنباء و البيانات و الآراء والتعليقات على صفحات الجرائد و موجات الإذاعة و التلفزيون .

وعلى الرغم من الدراسات التي أكدت أهمية وسائل الإعلام في إمداد الأفراد بالمعلومات حول القضايا المختلفة ، إلا أن هناك عوائق تحول دون تحقيق هذه المهمة بصورة متكاملة ،حيث أن الأفراد يقومون باستقبال المعلومات التي يحتاجونها أو يرغبون فيها فقط ، بناءا على المنفعة المتوقعة من الحصول على هذه المعلومات ، بما يعرف بالتعرض الانتقائي لمضامين وسائل الإعلام ، كما أن هناك عراقيل أخرى قد تعيق انتقال المعلومات مباشرة من وسائل الإعلام إلى الأفراد ، فقد تمر هذه العملية عبر مرحلتين أو عدة مراحل ، من خلال انتقالها إلى أفراد أكثر انفتاحا على العالم الخارجي ، وأكثر تعرضا لوسائل الإعلام ، يعرفون ب " قادة الرأي " رغم ما عليهم من تحفظات تتعلق بأدوار قادة الرأي ، " أدوار نشطة . أدوار سلبية " كما أن انتقال الرسالة عبر أكثر من مرحلة يمكن أن يؤدي إلى تحريفها ، و بالتالي عدم تحقيق أهدافها ، إلا أن كل هذه العوائق يمكن أن يتم التقليل من تأثيرها من خلال التكرار المكثف و المستمر للرسالة الإعلامية كما يؤدي إلى التأثير التراكمي لوسائل الإعلام .[1]

2. الاتـــــجاهـــــات تغييـــر نحو الهجـــرة :

لا تكفي عملية نشر المعلومات حول قضية الهجرة حتى يتغير سلوك الأفراد ، بالعزوف عن السفر و الهجرة إلى الخارج و لكن ذلك يتطلب تعديلا لاتجاهات الأفراد كنوع من تسهيل عملية اتخاذ القرار الذي تسعى إلى تحقيقه وسائل الإعلام ،

[1] محمود عودة : مرجع نفسه ،ص 221

ذلك أن الشاب الذي اتخذ قرار الهجرة استعد لذلك لدرجة المغامرة حتى بحياته من خلال " قوارب الموت " فضلا عن جمع نفقات السفر و يشكل ذلك أحد أكبر المعوقات لإقناع الفرد بالعدول عن قراره .

كما أن عملية تغيير الاتجاه غالبا ما يصطدم بمقاومة من طرف الفرد ، وتتوقف شدة مقاومة الاتجاه للرسائل الإعلامية على قوة الاتجاه ظروف الجماعة و الانتماءات الجماعية للفرد ، و بالتالي فانه يمكن لوسائل الإعلام التأثير بفعالية أكبر في اتجاهات أفراد الجماعة .[1]

3. التأثـــير فـي قـرار الهجـــــــرة :

لا يكفي توفير المعرفة حول مشكلات الهجرة ، أو تعديل الاتجاهات نحو هذه الظاهرة و تحقيق الاقتناع بها لكي يتخذ الفرد قراره بعدم السفر إلى الخارج ، بل أن الأمر يتطلب مساعدة الأفراد و دفعهم إلى العدول قرار السفر ، الأمر الذي يتطلب اعتمادا كبيرا عل الاتصال الشخصي في تحقيق الإقناع ، لماله من فعالية كبيرة في تغيير السلوك.

كما تقوم وسائل الإعلام بدور مساعد في اتخاذ القرار من خلال طرح الموضوع للنقاش مما يؤدي إلى أنماط الاتصال التقليدية التي لها الدور الأساسي في تحقيق تعديل القرار ، و أخيرا تدعيم قرار التوقف عن الهجرة ، من خلال استمرارية النشر و المتابعة والتقويم .

✓ ثـانيا : دور وسـائل التـواصل الاجتـماعي فـي تنـامي الهـجرة غيـر الشــرعية :

لم تعد مواقع التواصل الاجتماعي تستخدم للعلاقات الشخصية والبقاء على اتصال مع الأصدقاء و الأحبة أو حتى التعرف إلى أشخاص جدد . على هذه المواقع ، يوجد أيضا صفحات للترويج لرحلات الهجرة غير الشرعية . وقد أصبح موقع " فيسبوك " بابا رئيسيا لهذه الهجرة ، مع عشرات من المجموعات و الصفحات التي تجذب العابرين و تحمسهم للدخول بشكل غير شرعي إلى بلدان أوروبية مع وعود بأن رحلاتهم ستكون " مضمونة " .

مجموعـات و أرقـــام هواتـــف :

تختلف تسمية هذه المجموعات و درجة الخصوصية فيها ، فبعضها مغلق و يحتاج لموافقة سابقة من مسؤول الصفحة للانضمام إليها بعضها الأخر . و معظمها ربما . صفحات مفتوحة تحظى بإعجاب الآلاف أحيانا و فيها الكثير من التعليقات ومن ضمن التعليقات ، يمكن إيجاد روابط لصفحات أخرى تهدف لنفس لغرض : تأمين رحلات " مضمونة " إلى الخارج .

[1] محمود عودة : مرجع نفسه ، ص 222.

ويبدو أن هذه الصفحات تلعب دورا هاما في هجرة المواطنين بطريقة غير شرعية إلى أوروبا عبر البحر المتوسط ، كأنها أصبحت خلية افتراضية للتهريب وتسهيل التواصل و استقطاب عدد أكبر من المسافرين . يضع القيمون على الصفحة عادة أرقام هواتف علنا أو يطلبون من الراغبين بالهجرة أن يتواصلوا معهم عبر " الفايبر " أو " الواتسآب" لأن الاتصالات تكون مجانية .

مبـــالـغ طـــائلـة :

يروي أحد الأشخاص الذي حاول إتباع هذه الطريقة للسفر أنه تواصل مع أكثر من مجموعة ، لكن الأشخاص الذين تواصل معهم طلبوا أموالا كثيرة ليس قادرا على تأمينها . يحاول هذا الشخص ، الذي رفض نشر اسمه ،منذ أكثر من ثمانية أشهر مغادرة تركيا بعده تمكنه من مغادرة الأراضي السورية حيث كان مقيما . يقول انه يقطن في منطقة بعيدة عن " أزمير " و انه لا يوجد مهربا بسهولة . لذا يستعمل العالم الافتراضي كلما توفرت له الانترنت للتواصل مع هذه المجموعات . يضيف في البداية ، يطلبون مبالغ طائلة و يعدون بأن الرحلة ستكون مضمونة . شيئا فشيئا ، يخفضون سعر التذكرة ...بعضهم عرض أن أضع المبلغ في مكتب تأمين و البعض الأخر أن أرسله عبر الويسترن يونيون أو money gram ، لكني لا أستطيع المغامرة هكذا من دون تأكيدات للسفر يفضل هذا الشخص دائما أن يراسل هذه المجموعات عبر الرسائل الخاصة لأنه لا يريد " أن يكشف أحدا ما يخطط له " .

التـنوع فـي التـــرويـــج :

بعد المرور سريعا على هذه الصفحات ، يشعر المتصفح بأنه في سوق تنافسية واسعة . هناك دعوات للشباب لحجز أماكنهم على ظهر المركب بأسرع ما يمكن لأنه على وشك الإبحار قريبا ، أو دعوات لتشكيل مجموعات للحجز و السفر معا على متن قارب أو حتى تسويق من نوع تقديم وجبات خلال الرحلة ، صفحات أخرى تدعي أنها تستطيع تأمين فيزا قانونية (عمل أو علاج) إلى دول أوروبية من دون تهريب وتختلف الوجهات من صفحة إلى صفحة ، فبعضها صفحة للهجرة من ليبيا إلى ايطاليا و بعضها إلى أوروبا عن طريق اليونان . ولا يقتصر الأمر على الرحلات في البحر ، فبعض الصفحات تعرض تقديم فيزا " شنغن " وهي أيضا " مضمونة " .

- ✓ **ثالثا: إحصائيات اسبانية صادمة عن هجرة الأطفال الجزائريين.**

تحولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا و الضفة الجنوبية لحوض المتوسط إلى معضلة سياسية و اجتماعية تؤرق حكومات المنطقة ، في ظل تفاقم أرقام المهاجرين غير الشرعيين في الآونة الأخيرة ، من سواحل شمال إفريقيا نحو إيطاليا و إسبانيا ، و الافت فيها أعداد غير مسبوقة للنساء و الأطفال القصر ، و حتى الرضع الباحثين عن أحلام مبكرة .

كشفت السلطات الإسبانية عن تسجيل المئات من المهاجرين السريين من الأطفال الجزائريين على ترابها ، من ضمن الأعداد التي استطاعت دخول ترابها عن طريق قوارب الهجرة غير الشرعية التي سجلت ارتفاعا خلال الأسابيع الأخيرة ، في حضن البحر المتوسط ، انطلاقا من سواحل مستغانم و عين تموشنت و تلمسان بغرب البلاد.[1]

وقالت مصادر رسمية إسبانية إن أكثر من 300 طفل جزائري تم ضبطهم على التراب الإسباني دون وثائق سفر أو وضعية إدارية رسمية ، و أن دول الضفة الجنوبية تشكل المصدر الأساسي للهجرة السرية ،حيث رتبت الوافدين الجزائريين في المرتبة الثانية بعد المملكة المغربية ، لتحل بعدهما تونس و ليبيا .

وقدرت الإحصائيات الاسبانية المهاجرين الجزائريين بنحو 5400 مهاجر غير شرعي من بينهم 340 قاصرا و طفلا، يقيمون في وضعيات غير شرعية في مختلف محافظات إسبانيا خاصة الجنوب منها . و ألمحت إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الحكومة في التكفل بهؤلاء ، لاسيما و أنهم يعتبرون فئة هشة تتطلب معاملة إنسانية خاصة .

و كان الرأي العام و رواد شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر ، قد تداولوا في الأسابيع الأخيرة صورا و تسجيلات مؤثرة للعشرات من الشباب المهاجرين على قوارب الهجرة و من ضمنهم نساء و قصر و حتى أطفال رضع ما يشكل تحولا اجتماعيا كبيرا في البلاد ، يكرس أزمة معقدة تترجم فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق الحياة الكريمة لشعبها ، وحالة الخيبة و اليأس و انسداد الأفق . و أشارت الوثيقة الإسبانية ، الصادرة عن كتابة الدولة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في نهاية سبتمبر الماضي ، إلا أن " حاملي الجنسية الجزائرية ، من الشباب و فئة الأطفال القصر ، يمثلون عددا معتبرا من المهاجرين السريين ، وقد تم ضبط أغلبيتهم في المحافظات الجنوبية ، فضلا عن إقليم كتالونيا " .

و تواجه الحكومتان الإسبانية و الإيطالية صعوبات كبيرة في تحديد هوية الكثير من المهاجرين ، كونهم يلجؤون إلى إتلاف هوياتهم و جوازات سفرهم بمجرد الوصول إلى إسبانيا أو إيطاليا من أجل تفادي عمليات الترحيل القسري التي تقومان بها من حين لآخر لإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية .

وتحدث تقرير أصدرته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان عن احتجاز نحو 50شابا جزائريا في ظروف مأساوية من طرف امن السواحل الليبية بعد ضبطهم في محاولة هجرة غير شرعية ودعا وزارة الخارجية إلى التدخل العاجل من اجل الإفراج عنهم .

وأثارت طريقة تناول بعض المؤسسات الإعلامية الموالية السلطة لصور الجثث التي لفظها البحر على سواحل مستغانم بعد هلاك القوارب التي كانت تقلهم استهجان الناشطين والحقوقيين كون الحكومات المتعاقبة فشلت في التكفل بانشغالات وطموحات الشباب الجزائري الحالم بالهجرة بسبب انسداد الأفق في بلده .[1]

[1] صابر بليدي، جريدة العرب (احصائيات اسبانية صادمة عن هجرة الأطفال الجزائريين)، نشر في 2017/11/15، العدد:10813 ص04.

وأضاف "الجزائر تتعرض إلى مخطط تفريغ من أبنائها وشبعها فالهجرة صارت حلما وخيارا لكل الفئات الاجتماعية للإفلات من الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة بسبب السياسات الفاشلة للسلطة وللهروب من حالة الياس وانسداد الأفق وتقلص فرص الحياة الكريمة"

الكل يطمح إلى الهجرة سواء كان كادرا أو مثقفا أو شابا عاطلا أو امرأة أو قاصرا بطريقة شرعية أو غير شرعية فالوضع جد مأساوي فخلال 15 عاما الأخيرة هاجر أكثر من40 ألف جزائري إلى كندا المعروفة بهجرتها النخبوية ونشاط القوارب بات مغريا بعدما تساوت النهاية بين الأسماك في عمق البحر مع حلم الوصول إلى اسبانيا أو ايطاليا ومنها إلى أوروبا.

ولم تحد الإجراءات الردعية التي وضعتها الحكومة من تفاقم الهجرة غير الشرعية حيث وضعت عقوبة السجن النافذة لمدة ستة أشهر لكل مهاجر بطرق غير رسمية وتتحدث إحصائيات غير رسمية عن تسجيل ما يقارب ثلاثة آلاف مهاجر شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين من بينهم نساء وأطفال ورضع ثم تداول صورهم وتسجيلاتهم على نطاق الواسع .

وباتت مسالة الهجرة السرية مصدر قلق حقيقي لحكومات المنطقة لاسيما المستقبلة منها حيث تضغط باستمرار في اتجاه جعل نظيراتها في الضفة الجنوبية تؤدي دور الشرطي الذي يحمي حدودها خارج أقاليمها الجغرافية دون أي تبدي جدية في مساعدتها على بعث حركية اقتصادية وتنموية تكفل الحياة الكريمة لشعوبها .

[1]صابر بليدي، المصدر نفسه، ص 05.

المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

إن أوروبا باعتبارها مقصداً للمهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون إليها من جميع بلدان العالم وخاصة من الجزائر باعتبارها بلد عبور من هذا المنطلق كان لابد من دراسة الهجرة في إطار العلاقات الجزائرية والأوروبية لتوضيح تطوراها التاريخي وتأثيرها على مسار العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية.

المطلب الأول:التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

لقد ظلت أوروبا محوراً أساسياً للهجرة نظراً لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما جعلها مقصداً للمهاجرين باختلاف أنواعهم وقد مرت الهجرة نحو أوروبا بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة تشجيع الهجرة، مرحلة وقف الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أولاً:مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية.

تميزت هذه المرحلة بتسهيلات للدخول إلى أوروبا بحيث كان من السهل دخول أي بلد أوروبي عند الخروج من الوطن الأصلي، ولذلك الحركات السكانية آنذاك لم تكن كبيرة لأن المواطن كان بمثابة ثروة للدول من الجانب العسكري والاقتصادي وما كان موجود من الهجرة كان نتيجة الصراعات العقائدية التي أخذت شكل التهجير والإقصاء مثلما حدث للكاثوليك هجرة نحو العالم بحثاً عن الثروة.[1]

فيما يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا خاصة الجزائر فإن الهجرة نحو القارة الأوروبية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي حيث هاجرت مجموعات كبيرة من الجزائريين في فترة الحرب العالمية الأولى للخدمة في الحرب خاصة بعد صدور قانون 1914الذي نص على رفع القيود وتشجيع الهجرة نحو فرنسا. واستمر هذا الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد الحاجة إلى العمالة الأجنبية شهدت فترة السبعينات تزايد كبيرا في أعداد المهاجرين وتغيرت النظرة الإيجابية للمهاجرين إلى نظرة عنصرية من المواطنين المحليين ثم من سلطات الدول الأوروبية حيث أصدرت الدول الأوروبية قرارات بعدم استقبال عمالة مهاجرة جديدة وهذا ما أثر على الدول المرسلة للعمالة ومن بينها الجزائر، كما تميزت هذه المرحلة بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة إلى بلدان مستقبلة للهجرة مثل إيطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية المهاجرين فتحولت إلى دولة مستقبلة للأعداد القادمة من دول الشمال الإفريقي كالمغرب والجزائر حيث وصل عدد الجزائريين في فرنسا سنة 1980إلى أكثر من 808176وهو ما يفوق النسبة الإجمالية للسكان في كثير من الدول والجزائر تأتي في المرتبة الثانية مغاربياً وهذا ما أجبر أوروبا على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين.

[1]عبد المالك صايش، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية ،(مذكرة ماجستر :حقوق تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، قسم القانون العام، جامعة باجي مختار، عنابة. 2007، ص 34.

ثانيا: مرحلة وقف الهجرة:

كما قلنا سابقاً فإن فترة السبعينات تغيرت فيها النظرة إلى الهجرة فأصبح ينظر إليها على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، ومنه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام الهجرة ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواها إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة وهذا ما قامت به الجزائر 1973بقرارها الصادر عن مجلس الثورة الذي جاء فيه:" نظراً للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد فإن مجلس الثورة ومجلس الوزراء بعد الانحناء أمام المرحلة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلاَّ مطالبهم بالمساواة يدين كل المساعي الرامية إلى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا بل وبين فرنسا والعالم بأسره ويقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية.[1]

وعلى العموم فقد أصبحت الدول الأوروبية تمنع الهجرة أو تعتمد على وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الانتقائية بينما أصبح أهم مشكل يعاني منه المهاجرون هو العنصرية والتمييز نظراً لتركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة مثل: مرسيليا وليون في فرنسا وكذا إلى البطالة التي ارتفعت بنسبة جد مقلقة فبلغت أكثر من 05,82مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبية المشتركة سنة1978 وعلاقة المهاجر بالبطالة تفسر على أن كل مهاجر يشغل منصب فإنه يؤدي بالمواطن إلى البطالة.

بذلك بدأت أغلب الدول الأوروبية في طرد المهاجرين واستبدال الطاقات العمالية بالمواطنين المحليين. إن التوجه الأوروبي نحو وقف عملية الهجرة تأكد بعدما تم التوقيع على اتفاقية تستغن التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية أي بمعنى أن هذه السياسة كانت تمهيداً للسير نحو سياسة تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية في مقابل غلق الحدود في وجه الهجرة الخارجية بتنسيق الجهود في مراقبة الحدود وإعادة المهاجرين غير المرغوب فيهم إلى بلدانهم.

إن هذه السياسة التي انتهجتها الدول الأوروبية لم تستطع معالجة مشكلة تدفق المهاجرين بل أدت إلى ظهور وجه جديد للهجرة أكثر خطورة وهي الهجرة غير الشرعية.

ثالثاً: مرحلة الهجرة غير الشرعية:

إنَّ سياسة غلق الحدود كان لها أثر عكسي وأدن إلى تشجيع الهجرة السرية والدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة، وهكذا فإن أوروبا انتقلت إلى سياسة منع الهجرة وتقنينها في ظل بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد أكثر تعقيداً وصعوبة وباتت تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها إلى مشكلة عالمية[2].

[1] عبد المالك صايش، المرجع نفسه، ص 36.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث إستراتيجية 2010 ص 104.

إن الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا أصبحت في تزايد مستمر خاصة المهاجرون الذين يأتون من بلدان إفريقية متخذين من دول الشمال الإفريقية معابر للوصول إلى أوروبا، إن هذا النمط من الهجرة أصبح يشكل خطراً أمنياً على الدول الأوروبية وهذا ما جعل هذه المشكلة تشكل أبرز الأولويات لمعظم سياسات الدول الأوروبية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 حيث أصبح هناك خلط متعمد لقضايا الهجرة والإرهاب وأدى ذلك إلى تعديلات مؤسسية وتشريعية أثرت على تيارات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني :الهجرة الإفريقية نحو أوروبا (الجزائر كبلد عبور).

إن الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من الدول الأوروبية جعل منها بلد عبور يقصد المهاجرون غير الشرعيون الأفارقة للوصول إلى الدول الأوروبية بحيث ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن الساحل الإفريقي تحديداً وتشير الإحصائيات إلى أن عددهم يقارب24000مهاجر يتمركز أغلبهم في ولايات الجنوب الجزائري خاصة في تمنراست التي تضم 9722من المهاجرين ثم في الغرب والوسط : في حين تقل أعدادهم في الشرق أنظر الجدول:

الجدول رقم02 :نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر:[1]

المكان	الأعداد	النسبة المئوية %
الوسط	2500	%11.63
الغرب	4100	%19.07
الجنوب	13900	%64.65
الشرق	1000	%04.65
المجموع	21500	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة كبيرة من المهاجرين الأفارقة يفضلون الاستقرار في المدن الجنوبية من الوطن لاسيما تمنراست ،ومرد ذلك يعود إلى القرب الجغرافي وتشابه التركيبة الاجتماعية ونمط المعيشة الخاص بالمهاجرين من طوارق مالي ونيجر وقد يعود السبب كذلك لتشابه لون البشرة لهؤلاء مع سكان الجنوب أين يصعب تمييزهم وبالتالي القبض عليهم وترحيلهم،حيث أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين قادمون من دول الساحل القريبة لاسيما مالي والنيجر.

[1] سمير قط، الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل الصحراء نحو وعبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول : المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.قالمة يومي 25/24/نوفمبر 2013.ص05.

الجدول رقم03 : نسبة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات:[1]

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
نيجر	11200	%52.1
مالي	2180	%10.2
كاميرون	1347	%6.3
غانا	1324	%6.2
نيجيريا	1266	%5.9
بنين	938	%4.4
كونغو	778	%3.6
ليبيريا	641	%3.0
ساحل العاج	388	%1.8

لاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من المهاجرين هي من النيجر وبنسبة أقل مالي وهذا راجع لتعرض هذين البلدين لأزمات خطيرة ما جعل أعداد كبيرة من المهاجرين تفرمن بلدانهم الأصلية للبحث عن نمط عيش أفضل في البلدات الأوروبية.

أماً فيما يخص اعتبار الجزائر كبلد عبور فإن الإحصائيات تشير إلى أن المهاجرين بشكل غير منتظم من إفريقيا ودول الساحل يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط وتقدر الإحصائيات بان حوالي 24000مهاجر من إفريقيا يصلون أوروبا سنوياً وتمر رحلتهم الشاقة والمحفوفة بالمخاطر بعدة مراحل يقيمون بداية في مدن محلية أثناء الرحلة وذلك من أجل العمل وتحصيل بعض الأموال الكافية لمواصلة الرحلة، والمناطق المفضلة لهم هي الكاميرون ونيجيريا، ليبيا، الجزائر و عند وصولهم إلى مدينة أغاديز بالنيجر يتخذون سبيلين بعضهم يأخذ طريق الواحات في الشمال الشرقي لليبيا في حين تكون وجهة البعض الأخر إلى مدينة تمنراست الشاسعة خاصة منطقة تيتزاواتين ومن ثمة يتجهون إلى المناطق الداخلية الساحلية للجزائر و آخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية ومنها إلى إسبانيا وبعضهم يفضلون السواحل الشمالية والشرقية للجزائر للهجرة نحو صقلية الإيطالية.

[1] Nacer Edine Hammouda La migration irréguliére vers et a travers l.algérie p01.

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

الهجرة غير الشرعية تعتبر ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء أماً فيما يخص تأثير الهجرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية ففي السياق التاريخي لهذا التأثير الكل لاحظ كيف تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية على وجه التحديد بعد تعرض حوالي أربع آلاف مهاجر جزائري لمعاملات الإنسانية من طرف الشرطة الفرنسية، حيث كان موقف الجزائر قوي من خلال الاحتجاج والإعلان عن وقف الهجرة نحو فرنسا.

كما أنه في ديسمبر 1968وقعت الحكومتان الجزائرية والفرنسية اتفاقاً للسماح بهجرة 35ألف عامل جزائري يحصلون على رخصة إقامة بمجرد حصولهم على عمل.[1]

كما عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى التأثر بشكل سلبي نتيجة الأعمال العنصرية وحملة الاعتقالات التي تعرض لها جزائريون مقيمون بفرنسا وهو الأمر الذي أدى ردة فعل من الطريق الجزائري من خلال إيقاف الهجرة بجميع أشكالها.

هذا التأثير في العلاقات لازال مستمراً إلى يومنا هذا ففي التسعينات زاد تأثير الهجرة على العلاقات وهذا من خلال ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وامتداد نشاطها داخل الأقطار الأوروبية ومن جهة أخرى صعود الحركات اليمنية المتطرفة المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة، بحيث أصبح هناك ربط وثيق للهجرة والإرهاب وتأكيد على درجة التهديد الإرهابي المتأتي من المهاجرين، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وما تبعها من تفجيرات إرهابية في لندن 2005وأعمال شغب للمهاجرين المهمشين في الضواحي الفرنسية في أكتوبر من نفس السنة هذه الأحداث نبهت الدول الأوروبية إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان واللجوء السياسي، ومشكلات الفقر والبطالة وتحديات الاستيعاب و الإندماج وكذا التطرق والإرهاب والإسلام السياسي وتأثير كل هذا على العلاقات الأوروبية الخارجية خاصة مع الدول المصدرة للمهاجرين.

إن للهجرة غير الشرعية تأثيرات كبيرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية بحيث ترى دول الاتحاد الأوروبي بأن العمالة أو المهاجرين من الضفة الجنوبية بصفة عامة يولدون شبح البطالة فالعاطلون عن العمل في أوروبا يبلغون حوالي 18مليون نسمة وربما أكثر ،كما أن المهاجرين ينافسون مواطني الاتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجياً وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد والجريمة.

إضافة إلى تخوف الاتحاد الأوروبي من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذي يؤثر على التركيبة السكانية وعلى الهوية الوطنية للدول الأوروبية- وما يلاحظ هو استغلال القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة وتعد كل من ألمانيا وفرنسا مسرحاً رئيسياً ففي ألمانيا يوجد 63%من حوالي 65000شخص يعتنقون أفكار متطرفة يمينية معادية للمهاجرين، كما وضعت الجبهة الوطنية الفرنسية قضية إعادة المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم ضمن برنامجها السياسي

[1] إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة –الاسلام في أوروبا- الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 416.

كقضية أساسية،[1] وإن هذا التخوف من المهاجرين واعتبارهم تهديدا أمنيا للدول الأوروبية أثر سلباً على العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية لكونها تمثل إحدى الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين سواءً مهاجرين جزائريين أو أفارقة، إن تزايد معدل الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عن طريق الجزائر فرض على الجزائر تكثيف جهودها للحد من ظاهرة الهجرة.

كما أصدرت وزارة الداخلية الإسبانية تقريراً بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود في سنة 2010 حول الهجرة غير الشرعية هذا التقرير وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف السواحل الإسبانية وبالخصوص مدينتي غرناطة و ألميريا القريبين من السواحل الغربية الجزائرية،وخلص التقرير إلى أن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو اسبانيا الذين يأتون من الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى النشاط القوي لعصابات الاتجار بالبشر التي تشتغل بين الجزائر واسبانيا وهذا ما يبين محاولة تحميل الجزائر مسؤولية التهاون في محاربة الهجرة السرية.

إذن الهجرة غير الشرعية صارت تمثل أحد العوامل المؤثرة بصفة مباشرة على العلاقات بين الدول الأوروبية والجزائر من خلال تأكيد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطية والتي من بينها دولة الجزائر في مراقبة الهجرة السرية ومنع وصولها إلى حدود الاتحاد الأوروبي.

إنَّ التركيز على الجزائر باعتبارها مسؤولة عن الإخفاق في الإدارة المحكمة لملف الهجرة غير الشرعية يعد غير منطقي ذلك لأن الجزائر لا يمكنها مجابهة هذه الظاهرة المعقدة بمفردها لأنها ظاهرة تخص الجانبين الجانب الأوروبي والجانب الجزائري لهذا وجب التعاون فيما بين الطرفين للحد من الهجرة غير الشرعية والتقليل من مخاطرها.

[1] عبد المؤمن المجذوب، "ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الأورو مغاربية" ، مجلة دفاتير السياسة والقانون ، العدد 10، جانفي 2014، ص 306.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الهجرة غير الشرعية تتمحور حول ثلاث عناصر رئيسية. إستراتيجية أمنية، إستراتيجية قانونية، إستراتيجية اقتصادية.

المطلب الأول: إستراتيجية أمنية

إن الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالاً ذو أهمية بالغة وخاصة لمصالح الأمن، كذلك شساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرضت على الجزائر تعزير المراقبة على حدودها حيث أو كلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود من بين هذه الوحدات الأمنية نذكر ما يلي:

– مجموعة حراس الحدودGGF :

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.[1]

– حراس السواحل:

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساساً بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، حيث أصبح من الصعب اختراف السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

–مصالح شرطة الحدود:

مصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية البحرية والجوية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة أساساً بالمهام التالية:

1–مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

2–مكافحة الآفات الإجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.

3–مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.

4–ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

[1] فتيحة كركوش، مرجع سابق، ص 55.

كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين، ونظراً لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية $OCLCTC$ وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

1-مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

2-مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني

3-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.

4-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

5-وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية $BRIC$ و التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

1-التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لأفراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين غير الشرعيين.

2-البحث والتعرف والتوقيف لأفراد مزوري وثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.

3-البحث والتعرف والتوقيف للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.

4-تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.[1]

5-تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة غير الشرعية.

6-المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر إماً بالطرد أو الترحيل.

إن هذه الوحدات الأمنية تساهم في تطبيق الإستراتيجية الأمنية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية حرس الحدود، الجمارك، الشرطة باعتبار أن التعاون بين هذه الهيئات يسهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل وتهريب المهاجرين السريين.

كما تكثف الدولة من جهودها لتطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إصدار جوازات ووثائق السفر على نحو يجعلها مستوفية لأقصى ما يمكن من عناصر الحماية ضد التزوير.

تزويد المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بما يساعد في تدعيم التنسيق بين المراكز المنتشرة على طول حدود الدولة بما يكفل عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية.

إقامة مراكز انتظار للمهاجرين غير الشرعيين تحت رقابة الأجهزة الأمنية وفي هذا الصدد فقد قامت الحكومة الجزائرية

[1] الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص 19.

بتخصيص 56مركز لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين يمكثون بها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بصفة غير بالاتفاق مع سلطات بلدانهم.[1]

كما تسعى الدولة الجزائرية جاهدة إلى الكشف عن ممرات الدخول والخروج المستعملة من قبل المهاجرين غير الشرعيين والتعرف على الجماعات المختصة بالتهريب من خلال جمع المعلومات وتقصي الحقائق في أماكن تجمع المهاجرين ونقاط التقائهم لكشف شبكات التهريب، كما تقوم بدوريات مستمرة على محيط المطارات والموانئ وعلى الموانئ وعلى طول الحدود البرية لاستشعار أي حركة مشبوهة للمرور، المراقبة الدائمة والمستمرة بصفة آلية ونظامية للحدود البرية والبحرية، تكثيف المراقبة المستمرة للمهاجرين ومضاعفة الحواجز الأمنية عبر الطرق البرية خاصة في ولايات الجنوب الجزائري.
إن الإستراتيجية الأمنية للجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية تساعد على الحد من هذه الظاهرة لكن بالرغم من كل المجهودات الأمنية إلاَّ أنها لازالت مستمرة، وهذا ما استوجب تبني العديد من الخطط والآليات للتصدي لها.

المطلب الثاني: إستراتيجية قانونية.

عملت الجزائر على اعتماد تشريعات وقوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتشدد العقوبات بشأن مرتكبيها أهمها القانون رقم 09-01المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25فيفري 2009 بنص المادة 175مكر01 الذي جاء تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني .
جاء في مضمون المادة مايلي:" دون الأخلاق بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإيقليم عبر منافذ أو أماكن غير مراكزالحدود".

إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أياً كانت الطريقة المستعملة في ذلك بر أو بحر أو جو وأياً كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة تزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، في هذا الإطار لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين ألف إلى ستون ألف دج والملاحظ أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة غير الشرعية عن طريق العقوبات، وفيما يخص العقوبات المالية فيمكن أن يحكم أنها إضافة إلى النطق بالعقوبة البدنية أو أن يتم النطق بها منفردة ويلاحظ أنها جاءت متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزوير الوثائق أو لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز

[1] عثمان لحيان،" الجزائر تعذر من استمرار الهجرة غر الشرعية"، متوفر على رابط:
mlhhttp.//www.Alrabiya.net/ar/north Africa/ Algeria/2015/04/02 ht 24-02-2018.

الحدود.[1]

كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد 303مكرر 30إلى غاية 303مكرر 41 من نفس القانون حيث أعطى تعريف لتهريب المهاجرين وقال بأنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو مجموعة من الأشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.

كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها الحبس لمدة تتراوح مابين 03سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر ب300000دج إلى 500000دج وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهنية وذلك بعقوبة05سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000دج إلى 1000000دج، حسب المادة 303مكرر 31.

أماً المادة 303مكرر 32فجاءت بظروف أخرى مشددة لكنها لا تتعلق بالمهاجر و إنما تتعلق بالمهرب وجاءت بأربعة حالات ترتفع فيها العقوبة إلى السجن من عشرة إلى عشرون سنة وغرامة من مليون إلى مليونين دينار وهذه الحالات هي:

-إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة ،كأن يكون الفاعل يشتغل في سلك حرس الحدود أو الجمارك أو ربان طائرة أو باخرة وغير ذلك من الوظائف.

-إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص من دون أن يكون بينهم اتفاق مسبق حول ارتكاب الجريمة.

-إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.

-إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة أي أن يكون الفعل مبرمجاً من طرف شخصين أو أكثر مع وجود اتفاق مسبق للإتيان بهذا السلوك الإجرامي ونوع من التنظيم يسمح بتوزيع المهام بشكل محدد ما بين الأعضاء.[2]

ويلاحظ أن المشرع ميز بين الجريمة لماً يتعدد فيها الأشخاص من دون وجود طابع التنظيم بينهم وحالة أن تتم الجريمة من طرف جماعة منظمة ونتساءل عن هدف وأهمية هذا التمييز ما دام أنه قد سوى بينهما في العقوبة مع أن حالة ارتكاب الجريمة من طرف جماعة منظمة تكون أشد خطورة من الحالة الأولى وأن نشاطها يتميز بالاستمرارية والتنظيم، وعادة ما يرافق نشاطها الظروف المشددة الأخرى التي أشار إليها المشرع كحمل السلاح أو التهديد باستعماله وتعريض حياة المهاجرين للخطر والمعاملة الإنسانية والمهنية كسلب الأموال أو اغتصاب النساء ورميهم في البحر، وهذه الشبكات هي التي جاء بها البرتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذي سمي ببرتوكول مكافحة تهريب المهاجرين السريين عن طريق البر والبحر والجو *والذي يلزم الدول الأطراف فيه حسب المادة 06منه على ضرورة

[1] عبد المالك صايش،" مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات"، المجلة الأكاديمة للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، عدد 01، 2011، ص12.

[2] عبد المالك صايش، المرجع نفسه، ص 19.

تجريم فعل تدبير الدخول للأجانب إلى أقاليم دول أخرى وتسهيله.

وحسب المادة 303مكرر 36 فإن المشرع جعل الإعفاء من العقوبة لصالح من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها، وتخفض العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ بعد إنتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها، وقبل تحريك الدعوى العمومية، أو إذا أمكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة.[1]

في الأخير نصل إلى الأحكام التي جاء بها القانون 01/09والمتعلقة بجريمة الهجرة غير الشرعية وبتهريب المهاجرين، تعبر فعلاً عن النية الصادقة للجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية في وقت بلغت فيه سيول المهاجرين أوجها و الأصوات أصبحت تنادي من هنا وهناك بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ آلاف الشباب الذين يموتون غرقاً في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى للمتوسط، لكن ربما يجب أن نفهم من خلال الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن هناك تغير في قناعات الجزائر التي لطالما أعطت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية للهجرة، وعليه يمكن أن نعتبر هذا القانون بمثابة إستراتيجية قانونية معقولة ومدروسة لمكافحة الهجرة السرية كنتيجة لتزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية.

إن نجاعة هذه الإستراتيجية وفعاليتها تمكن في مدى التطبيق السليم لقانون العقوبات والذي غايته الأساسية هو منع الجريمة الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقات المهاجرين سواءً الجزائريين أو المهاجرون الأفارقة الذين يسعون إلى الوصول إلى أوروبا.

إن تجريم الهجرة غير الشرعية يعد في مصلحة الجزائر بعدما باتت تشكله من تهديد للأمن الجزائري بسبب ارتباطها بالجريمة المنظمة عبر الحدودية سيما من ساحل الإفريقي، فقد صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق نور الدين يزيد زرهوني:" كان من الحتمي لنا تكييف ترسانتنا القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن والتي شهدت تطوراً منذ أعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب، ضمن الأجدى ومن الضروري لنا تجريم الهجرة غير الشرعية" من خلال هذا التصريح يتضح لنا أن الجزائر اعتمدت على الإجراءات التشريعية كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية لكونها تشكل خطراً على الأمن في الجزائر.

المطلب الثالث :إستراتيجية اقتصادية.

تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية باعتبارها أن العامل الاقتصادي يشكل أبرز أسباب الهجرة نحو الخارج وخصوصاً البطالة وعدم الحصول على العمل وبالتالي إختيار الهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الوضع الاقتصادي المزري وإيجاد فرص عمل في الخارج لتحقيق متطلبات الحياة.

سعت الجزائر لمكافحة البطالة من خلال توفير مناصب تشغل على أساس العقود للشباب وكذا أجهزة تشغيل تقوم بتنمية ودعم التشغيل الذاتي.

فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود فإنها تعمل على توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن

[1] سمير قط، مرجع سابق، ص 14.

العمل والشباب طالبي العمل لأول مرة.

01- **الوكالة الوطنية للتشغيل *ANEM*:**

هذه الوكالة تقوم بمعرفة وضعية سوق العمل الطلب والعرض للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما أنها تلعب دوراً استشارياً من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي: فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل.[1]

02-دعم ترقية الشغل المأجور:

عن طريق تسهيل الاستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم في القطاع العمومي والخاص، حيث تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالاتصال مع مديريات التشغيل الولائية لضمان تسيير ومتابعة وترقية ومراقبة هذا الجهاز ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج.

-عقود إدماج حاملي الشهادات *CID* موجهة لخريجي التعليم العالي الطور القصير والطور الطويل المدى وكذلك التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

-عقود الإدماج المهنيCIP موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خرجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.

-عقود تكوين ادماج*CFI* موجهة لطالبي الشغل بدون تكون و لا تأهيل يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة التي تباد رها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

03-**برنامج عقود ما قبل التشغيل:**

نتيجة لتزايد خريجي الجامعات وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجهة للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية.[2]

أماً فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي فإنها تعمل على إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وجماعية قادرة على البقاء والاستمرارية من جهة، وعلى رفع المردودية لمختلف عوامل الإنتاج من جهة أخرى كما تساهم في خلق مناصب شغل للعديد من الشباب وبالتالي مكافحة البطالة ولعلَّ أهم جهاز هو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ* والتي تعمل على تقديم إعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بنسب فوائد مخفضة للذين يسعون إلى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الإستثمار التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود الشروط التي تربطهم بالوكالة

[1] رشيد ساعد ، واقع الهجرة الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مذكرة ماجستر علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 99.

[2] مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية، ط01، عمان :دار حامد للنشر والتوزيع،2008، ص285.

ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمار وكذا تشجيع كل شكل أخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وإحداث الأنشطة الإقتصادية و توسيعها.[1]

هناك أيضاً الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين30و50سنة يعمل هذا الصندوق على تدعيم الإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونياً من أداءات التأمين عن البطالة ويساهم الصندوق في إطار مهامه وبالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني للترقية والتشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين وتقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

كما يوجد أيضاً الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDIوهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني وتعتبر أداة أساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة وتشجيع الشباب من أجل الإستثمار وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية و التي تقدمها والتي تنعكس إيجابياً على إحداث مناصب شغل.

إن توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل يساهم في محاربة البطالة التي تعد سبباً رئيسياً للهجرة غير الشرعية، ومن جانب أخر نجد أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة من أجل تحقيق التنمية التي تساعد على تحسين الظروف المعيشية وبالتالي التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

فالجزائر قامت بإصلاحات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث شكلت برامج التنمية المختلفة والتي كلفت 207مليار دولار عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، فعلى مدى الفترة الممتدة بين 1999و 2007تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 04%إن اهتمام الدولة بالقطاع الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل البرامج التنموية الشاملة ساهم في محاربة الهجرة السرية.

في إطار التنمية الإجتماعية وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لمكافحة الأمية والحد من الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر والتهميش وتطوير القطاع الصحي وتقوية الرعاية الصحية، كما عملت الدولة على الارتقاء بظروف الفقراء المعيشية عن طريق تطوير البنية التحتية في البيئة التي يعيشون فيها.

إن تبني الجزائر لإستراتيجية اقتصادية قائمة أساساً على التنمية يعتبر توجهاً اتبعته للتصدي للهجرة غير الشرعية وهذا ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل بأن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطي للتنمية التي تعد مركز الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.

إن عملية التنمية تساهم في التغيير الهادف و الشامل لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل الزيادة في معدلات النمو لضمان تلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية التي تساهم في تحسين

[1] مدني بن شهرة ، المرجع نفسه، ص 285.

الظروف المعيشية وبالتالي بقاء الأفراد في بلدانهم الأصلية وعدم التفكير في الهجرة غير الشرعية، من هنا تتضح أهمية الإستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في سبيل مكافحتها للهجرة السرية.[1]

[1] محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ ، دراسة حول الآليات الافريقية للتقسيم من قبل النظراء : متوفر على الرابط: http://bohothe, blagspst, com/2010/04blag –post 8316 html 2018-02-26

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل الذي حاولنا من خلاله تفصيل كل ما يتعلق بتأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر حيث جاء في المبحث الأول أسباب وأنماط الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور التي يلجا إليها المهاجرون السريون وكذا الجانب المتعلق بتهريب المهاجرين في الجزائر ثم تم الحديث عن دور الإعلام والهجرة غير الشرعية .

كما أوضحنا في المبحث الثاني مدى أهمية الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للهجرة نحو أوروبا والى هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر كبلد عبور إلى أوروبا والى انعكاسات الهجرة على مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية.

وأخيرا في المبحث الثالث تطرقنا إلى أن الجزائر اعتمدت مجموعة من الاستراتيجيات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية فركزت على الجانب الأمني وتعزيز قدراتها الأمنية وتشديد الرقابة على حدود بالإضافة إلى اعتمادها إستراتيجية قانونية تعلقت أساسا بتحريم تهريب المهاجرين غير الشرعيين واتخاذ إجراءات عقابية كجزء من سياستها للحد من الهجرة غير الشرعية كما اعتمدت أيضا على وضع خطط اقتصادية تتعلق بتشغيل الشباب البطال ورفع مستوى التنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان .

الخاتمة :

لقد شكل الامن على مر التاريخ الهاجس الاكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين اولويات سياستها ، فالامن هدف تسعى اليه كل الدول كونه احد اهم مقومات الحيات الانسانية ، امام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الافراد والدولة ، المؤسسات والمنظمات الاقليمية والعالمية في العملية الامنية ، اذا كان مفهوم الامن في السابق مرتبط بمدى محافضة الدولة على كيانها العسكري ، فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي الى الطابع الموسع والشامل والمتعدد المضامين هذا التغير ارتبط اساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الامنية .

ومن هذا المنطلق فان مسالة الامن تقتضي هندسة وترتيبات امنية اقليمية ودولية كفيلة بايجاد حلول للاشكاليات الامنية الجديدة .

ان المقاربات التظيرية حول موضوع الامن قد جعلت من هذا المفهوم يتطور بشكل كبير وموسع سمح باستيعاب المتغيرات والمستجدات الامنية لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة ، ومكن الدول من اعادة تحديد الاولويات في هذا الميدان بعد هذه المرحلة ، نظرا لتغير النظام العالمي واعادة ترتيب وتشكل موازين القوى بما يتماشى وتفاعلات حقل العلاقات الدولية في شكل عام وميدان الامن الدولي بشكل خاص .

وقد شكل الحراك السياسي العربي الراهن الربيع العربي الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا ، منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الامنية المحدقة بالجزائر في اطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الاقليمية ، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في تونس وليبيا قد اثر سلبا على الامن الوطني الجزائري فطول الحدود التي تربط الجزائر بهاتين الدولتين والانعكاسات الامنية التي افرزتها الازمة السياسية والامنية في هذه الدول جعل من الجزائر تعني من بيئة امنية معقدة ، في ظل انتشار مظاهر عدم الامن وعدم والاستقرار على معظم الحدود الجزائرية ، ومن ابرز التهيدات التي باتت تهدد الجزائر جراء احداث الحراك السياسي في تونس وليبيا هي انتشار وتنامي نشاط الارهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات التمطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائر وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الارهابية الى داخل التراب الجزائري ، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الاسلحة وتجارة المخذرات بمختلف انواعها .

ولقد مثلت منطقة الساحل الافريقي نقطة محورية لامن الجزائر، ولذالك فان التحولات التي تعرفها هذه المنطقة ومعاناتها من عدة اشكاليات لها ابعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية ، قد اثرت بشكل سلبي على امن واستقرار الجزائر ، فهذه النمطقة باتت ارض خصبة لتنامي التهديداتالامنية غير التقليدية كالارهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها وتجارة وتهريب السلاح والمخذرات ، وترابط نشاط الجريمة المنظمة مع الارهاب والجماعات المسلحة ، هذه التهديدات كان لها انعكاس مباشر على الامن الوطني الجزائري ، بحكم انتقال هذه التهديدات والمخاطر الى التراب الجزائري .

ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتحكم فيها مجموعة من الاسباب والدوافع امنية سياسية اقتصادية...الخ.

وتؤثر على العلاقات الجزائرية الاوربيا وذلك لان الجزائر تمثل منطقة عبور رئيسية يمر عبرها المهاجرون غير الشرعيون وبالخصوص المهاجرون الأفارقة للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط وهذا ما ساهم في التأثير على العلاقات حيث أن الدول الاوربيا أصبحت تحمل الجزائر مسؤولية عبور هائلا المهاجرين وتطالبها بتشديد الرقابة على حدودها للحد من تدفقات الهجرة نحو أوربا .

إن هذه التأثيرات تشكل تحديات أمنية خطيرة تسعى الجزائر إلى مجابهتها من خلال تبني مقاربة متعددة الأبعاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، تشمل مجموعة من استراتيجيات أبرزها الإستراتيجية الأمنية التي تتضمن تشديد الرقابة على الحدود وتطوير الوسائل التكنولوجية واستخدام الوسائل الحديثة ومكافحة شبكات التهريب كما اعتمدت على إستراتيجية قانونية تعلقت أساسا بإصدار اجرءات قانونية أهمها رقم 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات المفروضة ، كما اعتمدت الدولة الجزائرية أيضا على إستراتيجية اقتصادية ركزت فيها على الشباب وتوفير مناصب الشغل لهم لمكافحة البطالة التي تعد عاملا رئيسيا في الهجرة غير الشرعية وركزت على تحقيق التنمية كبديل للسياسات الردعية لأنها الحل الأمثل لمكافحة هذه الظاهرة .

اقتراحات :

من خلال البحث الذي قمنا به توصلنا إلى مجموعة من اقتراحات التي تسمح لنا بترك مجال البحث مفتوح في هذه المواضيع الهامة ، والتي ندرجها كما يلي :

- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة موجات الهجرة غير الشرعية ،والتركيز على معرفة المهربين وتسليط اشد العقوبات عليهم .
- العمل على توفير وتعزيز تدريب موظفي الدول المعنيين بقضايا الهجرة للتعرف على وثائق السفر المزورة وتعاون الدول لتوفير الأجهزة الفنية التي تسمح بالكشف المباشر لكل عمليات التزوير الواقعة على وثائق السفر .
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والقضاء على مظاهر الفقر والحرمان خاصة النسبة للطبقة المهمشة .
- توفير مناصب عمل وتدعيم القطاعات الخاصة من اجل تحقيق التنمية .
- وضع حدود واضحة وفاصلة بين حالات اللجوء والهجرة غير الشرعية خاصة من فبل دول الاستقطاب .
- الاستفادة من شبكة المعلومات في الكشف عن أبعاد الجريمة المنظمة .
- فتح مجالات أمام الشباب للعمل وإتاحة الفرصة لتحقيق حياة كريمة تخدم قواعد الحد الأدنى لحقوق الإنسان ، الآمر الذي من شانه أن يقوي ارتباط هؤلاء الشباب بوطنهم ودعم انتمائهم
- تنظيم عمليات تملك مراكب الصيد وسفن الركاب وإجراءات وتشديد الرقابة عليهم خاصة في دول المصدرة للمهاجرين .
- التأكيد على مبدآ المسؤولية المشتركة والحوار بين الدول المعنية بالهجرة ، والتأكيد على ضرورة التعاون الثنائي الإقليمي ، وتفعيل مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتقليص الفجوة .
- إطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة وتبادل المعلومات في كل المسائل ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية .

الهجرة الغير شرعية

قوارب
الموت
إلى أوروبا بحثا عن الحياة

ذنبهم الوحيد أنهم جزائريون

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ) الأيات من القرآن الكريم

1- الآية رقمها 125 من سورة البقرة

2- الآية رقمها 04 من سورة قريش

3- الآية رقمها 55 من سورة النور

ب) الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06/93 المؤرخ في 2006/02/28 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية الجريدة الرسمية غدد 2006/11

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مرسوم رقم 06/94 المؤرخ في 2006/02/28 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الارهاب، الجريدة الرسمية، عدد 2006/11.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مرسوم رقم 06/95 المؤرخ في 2006/02/28 المتعلق عليه في المادة 13 من تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الجريدة الرسمية عدد 2006/11

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مرسوم رقم 124/06 المؤرخ في 2006/03/27 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية الجريدة الرسمية، عدد 2006/19

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات المادة 05.

ثانيا المراجع:

باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- عكروم لندة، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013

2- ديبيل تيري، الاستراتيجية الشؤون الخارجية....منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحاتة، دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد بن آل راتشد آل مكتوم ، بيروت،2009

3- أبو جدة إلياس، الأمن البشري وسيادة الدول، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008/

4- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005

5- البطوش معاذ، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني، على العراق وأثره الأمن القومي العربي، الأردن، درا الحامد للنشر والتوزيع، 2012

6- الاقداحي هشام محمود، تحديات الأمن القومي (مدخل تاريخ سياسي) الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009

7- الخزرجي تامر كامل، العلاقات السياسية الدولية والاستراتيجية ، ادارة الأزمات ، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005

8- عرفة خديجة محمد أمين، الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009

9- البدانية ذياب، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من المحلية إلى الكونية، الأردن: جامعة مؤتة.

10- فيليبس ميلسا، نزع السلاح، دليل أساسي، نيويورك، الأمم المتحدة، الطبعة 03، 2013

11- شريف عبد الرحمان، امتى في العالم الأزمة الجزائرية، القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999

12- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار اتلخلدونية،2007، الطبعة 01

13- الحسيري عبد الوهاب والتريكي فتحي، الحداثة وما بعد الحداثة، دمشق، دار الفكر، 2003 الطبعة الأولى.

14- مصباح زايد عبد الله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا: دار الدواء، 2008 الطبعة الأولى

15- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007

16- الرياشي سليمان، صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائري الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة 02، بيروت، 1999

17- عودة محمود، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، القاهرة، جامعة عين شمس، مكتبة سعيد رأفت، 1983

18- مرسي مصطفى عبد العزيز، قضايا المهاجرين العرب في أوربا، أبو طبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010

19- بوسكين ادريس، أوربا والهجرة، الاسلام في اوربا- الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2013

20- بن شهرة مدني، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، ص01، عمان دار حامد للنشر والتوزيع، 2008

21- الحراثي ميلاد مفتاح، تحديات الأمن القومي، في غرب المتوسط، ط1، السلمابية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013

22- قطش الهادي، اطلس الجزائر والعالم، ط1، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009

23- أكسير عبد الواحد، الحضور المغاربي-الأوربي في إفريقيا الغربية، في: أحمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الافريقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

ب/ المذكرات والأطروحات الجامعية:

1- بن شوك مونية، قضية الصحراء الغربيية والأمن المغاربي (مذكرة لنيل شهادة الماسر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة) 2014-2015

2- العيب لحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة الفطرية ومصالح الطول الكبرى 1945-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية، جامعة يوسف بن خذة، الجزائر، 2008

3- حمزاوي جويدة، التصور الأمني الاوربي، نحو بنية أمنية شامكلة وهوية استراتيجية في المتوسط (مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والامن) قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011

4- عبد اللاوي خديجة، علام زيد المال، الامن والتنمية في افريقيا دراسة حالة منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2014

5- عطية ادريس، الارهاب في افريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013

6- عامر ناصر، الاتجار بالمخدرات في الساحل الافريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2013

7- لونيس علي، أليات مكافحة الارهاب الدولي بيين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية،(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون) جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، 2012

8- حمزة حسام0، الدوائر الجيوسياسية للامن القوميالجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011

9- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد ابن أحمد، وهران 2، 2015-2014

10- سويعدي نجيب، ادارة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012

11- زروقي ابراهيم، الهجرة السرية والامن القومي: دراسة في الانعكاسات واستراتيجية لمواجهة المجتمعالجزائري أنموذجا، (مذكرة ماجستير علوم اجتماعية تخصص انثروبولوجيا الجريمة) قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009

12- إدابير أحمد، الأثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي ((مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012)

13- بوسكين سليم، تحولات البئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اسياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية) جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015

14- ظريف شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، التحديات والرهانات مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010.

15- أعمر عمورة، التهديدات الاتماثلية من منطقة الساحل الافريقي (مقاربة جيو أمنية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامع الجزائر 3، 2011

16- صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية (مذكرة ماجيستر حقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية)، قسم القانون العام، جامعة ياحي مختار، عنابة، 2007

17- ساعد رشيد، واقع الهجرة الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، (مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية)قسم العلوم السياسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

ج/ المداخلات، الملتقيات، الندوات:

1- حمدوش رياض تطور مفهوم الامن والدراسات الامنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط وافق وافاق جامعة منتوري، قسنطينة،قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية للتنمية البحث العلمي، مركز الشعب الدراسات الاستراتيجية، الجزائر 2008

2- بوعافية محمد صالح، دور الجيش في تأمين المنشآت الاستراتيجية : حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية (الملتقى الدولي حولل الدفاع بين الالتزامات والتحديات الاقليمية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)2014

3- زياني صالح، مرتكزات عقيدة الامن القومي، الجزائري بين الثبات والتحول على الرابط(الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحدياتالاقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014

4- صايع مصطفى، الجزائر ةالامن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الامن الجهوي، من أهمال الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 126-13 نوفمبر 2014)

5- عبد اللاوي جواد، الارهاب البيئي تهديد للامن في المتوسط وآليات مكافحته من أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط: دافع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008

6- الدهبمب الاحضر عمر، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، مداخلة في تدوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، المملكة العربيةالسعودية: جامعو نايف للعلوم الأمنية، يوم 08 فبراير 2010.

7- قط سمير، الهجرة غير المنتظمة من افريقيا الساحل الصحراء نحو وعبر الجزائر بين المناولة الامنية مع اوربا والمخاوف الداخلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول: المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 24-25 نوفمبر 2013.

د/ المجلات

1- العربي سليمان عبد الله، مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008

2- قوجبلي سيد أخمدن تطور الدراسات الامنية ومعظلة التطبيق في الغا لم العرب، سلسلة دراسات استراتيجية: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 169

3- مهابة أحمد، الرئيس زروال والمهمة الصعبة، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية(القاهرة: مركز الاهرام)العدد 123، 1996

4- ب.ك، الجزائر في مجابهة الارهاب هلى جميع الجبهات، مجلة الجيش (الجزائر)، سلسلة خاصة العدد، الرابع أكتوبر 2013

5- أدراري كريم، الافارقة يتباحثون آفة الارهاب....ويعتمدون إتفاقية الجزائر، مجلة الجيش الجزائر، العدد 68، فيفيري 2003

6- بوزيد عمار وأيت عميرات مليكة، الجبهة المشتركة لمكافحة الارهاب مجلة الجيش الجزائر العدد 561، أفريل 2010

7- طيبي رتيبة، البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرهية في الجزائر، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية منشورات سعد دحلب البليدة، العدد08، 2012

8- كركوش فتيحة، الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية احتماعية، مجلة دراسات نفسية، جامعة سعد دحلب، هدد 04 جوان 2010

9- مبروك مهدي، الهجرة السرية بالمغرب العربي، الشباب، الشبكات، وثقافة الهروب، مجلة المقرب الموحد، عدد 2010/04

10- غربي محمد، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط، الجزائر أنموذجا، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012

11- المجذوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الاورومغاربيةن ةمجلة دفاتر السياسةوالقانون، العدد 10، جانفي 2014

12- صايش عبد المالك، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، هدد 01،2011

د/ الجرائد:

1- ذكوريونس، الارهاب واشكالية تحديد المفهوم، جريدة الحوار المتمدن، العدد 178 (8 ديسمبر 2006)

2- رمضان صابر، أبعد من مالي: أزمة الشمال الافريقي، جريدة القدس، العدد 7345، 30 جانفي 2013

3- مصطفى بشير، قارة حاضرة....وهموم منسية، الشروق اليومي (يومية جزائرية) العدد 3009 29 جويلية 2010

هـ/ المواقع الالكترونية:

1- منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الامن القومي العربي ومرتكزاته متحصل عليه من:
http ;//WWW.ER.UQAAM.CA/MODEL/CEPS/MOTE7HLML
تاريخ الاطلاه 2017/11/04

2- قاموس المحيط الالكتروني المتحصل عليه من ...http :www.mohet

3- رقاع عادل، إعادة صياغة مفهوم الامنبرنامج بحث في الامن المجتمعي: نقلا عن موقع:
http//www.geocities.com/adel zeggagh/zinks.mml

4- عبد لمبدي يحي، مفهوم الارهاب....بيت الاصل والتطبيق، أنظر الرابط التالي: http://www.islam on line.net/arabie51/arte (2017/11/07)

5- حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع، دراسة في لبناء الاجتماعي للسياسة العابمية، متحصب عبيه من يوم 217/10/20 www.fikira.org/maugala/14/1.1.html

6- كامورا تاكايوكي، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية: ترجمة: عادل زقاعموقع سياسة، متوفر على الرابط التالي: http://polities-ar.com/ar2/? P-3045

7- قويبوحنيفة، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات االمنية في الساحل الفريقي على الرابط11: 18 15/12/2017 http://www.alarabiya.algazeera.net

8- لحياني عثمان ،الجزائر تدرس المراقبة الالكترونية بحدودها مع المغرب على الرابط التالي: 11: 18 2017/12/01 http://www.alarabiya.net

9- النويتي الحافظ أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة () نموذج مالي، مركز الدراسات الوحدة العربية على الرابط 15:03 2017/12/24 www.caus.org.lb/pdf

10- عبد المولى عز الدين، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات في 2013/02/14 على الرابط: htt://studies.aljazeera.net

11- تاج مهدي، المستقبل الحيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات في 20اكتوبر 2011، على الرابط: htt:// studies.algazeera.net

12- القصير كمال، الجيوب وبيتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات في 1جانفي 2015، على الرابط: htt://studies.aljazeera.net

13- بن شيخما عمر، المفاوضات المالية الازوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل،مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: htt://studies.algazeera.net

14- عبد الحليم محمد أميرة، مابعد التدخل، التداعيات الداخلية والاقليمية للحرب في مالي، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية على الرابط:- http://digital.ahram.org.eg/artitles.aspx ? serial-127847 bo eidd-122

15- الحناشي عبد اللطيف، الحوار الوطني في تونس: الاليات ةالمآلات :مركز الجزيرة للدراسات متوفرة على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/files/discussion strategy taxlavearb word comflit

16- لحياني عثمان، الجزائر نصحت بعدم حل المجلس التأسيسي تونسي، على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/ar/north africa/algeria/2013/09/17

17- عبد الحليم أميرة محمد، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/news q/35 3903 aspx

18- الديوان الوطني للاحصاء على الرابط: http://el mouradia.dz/arab/algérie/economie/ecocomie.html 13/12/2017

19- لحياني عثمان، الجزائر تحذرمن استمرار الهجرة غير الشرعية على الرابط: ml
http://www.alarabiya.net/ar/notrthafrica/algeia /2015/04/02ht
24/02/2018

20- المهدي شنين محمد، بن شيخ عصام، دراسة حو الاليات الافريقية للتقسيم من قبل النظراء أنظر الرابط التالي: http://bohothe,blogspot.om/2010/04/blog-post 8316 html
.26/02/2018

باللغة الفرنسية:

1-les livres :

1- Charles phillip david, gaen gacses rache,thésries de la sécueite : difinition etaprocges concept de la sécurite international,paris , edition mont cherestien 2002
2- Zivernay, lexique de science politique vie et lintutition politique europe media duplution sas toulouse 2008
3- Christidis héléna stylanou ; le droits de l homme et la lutte contre le terorissme mépre de recherch pour l'obtination du diplôme d'université de 3eme cycle droits fondamenteaux universite de nauts,2003
4- Balta paul, le grand magrébedes indépenndances a l'an 2000 alger : laphonic,1990
5- Georges mutin , géo politique de monde arabe,02 éd, paris, ellipses , 2005
6- Jean claud barreau et guillaaume biget,tout la géographique du monde, paris,fayard,2007

2- les articles :

1- Jan echlaer,comment apprécier les menaces et les risque du monde conteporain ? défense national et sécurité. Collictive, vol62 ? n11, novembre 2006

2- Guillant michelle, la mosaique de migration africaines, paris revue sprit n160 , 2005

3- Cilliers gakkie, l' affrique et le terorisme, afrique et le terorisme, afrique contemporaine, n210,2004,2004/02

3-les site d'internet

1- Dillon michel, politics of sécurity, routleg london 1996/in : http://www.route le dga/born/search/12/01/2009

2- Meddi adléne, l'algérie face la question toureg, sur : http://www.géostrategie.co/992/1/E2/80/99 algerie face a ala question touareg, 28 aout 2008

3- Nacer eddine hamouda, la migrationinrréguliére vers et travers l' algerie.

باللغة الانجليزية:

1- Book

1- Plac zauren, africa command : u.s.strategie interests and the role of the u.s military in africa, congressional service report for congress, gully 28,2009

2- C.williams michael, cultur and security , symbolic power and the politics intertnational security norway :university of bristol press, first published 2007.

قائمة الجداول

1- جدول رقم (01)ك يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة (200-2009)

2- جدول رقم (02): يوضح نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر.

3- جدول رقم (03): يوضح نسبة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات.

الفـــــهرس

شكر وتقدير .

إهداء.

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التهديدات الأمنية الجديدة: مقاربة معرفية.

المبحث الأول : التهديدات الأمنية الجدية (تحديد و تأصيل).....**11**

المطلب 1 : مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة.....11

المطلب 2 : حدود العلاقات بين التهديدات الأمنية الجديدة و المفاهيم الجديدة 13

المطلب 3 : تصنيف التهديدات الأمنية الجديدة 15

المبحث الثاني : التهديدات الجديدة و الأمن : التأثير و حدود العلاقة.....**17**

المطلب 1 : التحول في مفهوم الأمن و توسيعه.....17

المطلب 2 : أبرز التهديدات الأمنية الجديدة 26

المطلب 3 : انعكاسات التهديدات الجديدة على الأمن.....29

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة.....**31**

المطلب 1 : نظريات العلاقة الدولية 31

المطلب 2 : مدرسة كوبنهاغن.....34

المطلب 3 : النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.....37

الفصل الثاني: انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على أمن الجزائر

المبحث الأول: الدوائر الجيوأمنية للجزائر.....**45**

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته الإستراتيجيات 45

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر 47

المطلب الثالث: جهود الجزائر في تسوية حل الأزمات دول الجوار 54

المبحث الثاني: التهديدات الجديدة وتحديات الأمن الجزائري.....**60**

المطلب الأول: المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق 60

المطلب الثاني: تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري

في الساحل والصحراء 63

المطلب الثالث: التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية 67

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية.....**70**

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب 70

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها 76

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الجزائري.

المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر **81**

المطلب الأول : أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية.....81

المطلب الثاني: أنماط الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور.....84

المطلب الثالث: تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر 86

المطلب الرابع : علاقة الإعلام بالهجرة.....88

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية.....94

المطلب الأول: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا 94

المطلب الثاني: الهجرة الإفريقية نحو أوروبا (الجزائر بلد عبور).....96

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية 98

المبحث الثالث :المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية 100

المطلب الأول: إستراتيجية أمنية 100

المطلب الثاني: إستراتيجية قانونية. 102

المطلب الثالث: إستراتيجية اقتصادية 105

الخاتمة.....109

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تناول موضوع هام ومطروح بقوة على الساحة الدولية وهو ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل تهديدا كبيرا على امن الدول خاصة في ظل توسع مفهوم الأمن ليدخل في اهتماماته الأمن المجتمعي المتعلق بالهوية ، حيث أصبح التخوف من مخاطر هذه الظاهرة على الهوية الوطنية من جهة ومن جهة أخرى خطرها على الأمن العام نظرا لما تحمله هذه الجماعات من أفكار التطرف تصل إلى حد القيام بأعمال إرهابية ، وتتطرق هذه الدراسة بالتفصيل لتأثير هذه الظاهرة على امن الجزائر التي تعد بالنظر إلى موقعها الجغرافي احد اكبر المناطق التي تعاني من هذه الظاهرة ، من خلال البحث في الحركيات السببية المتعلقة بهذه الظاهرة ومناطق تدفق المهاجرين والعوامل المساعدة في انتشار وزيادة موجة الهجرة غير الشرعية ، وتأثير ذلك على امن الجزائر لتعرج على المقاربات والاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر لمواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الجزائري، لتصل في الأخير إلى وضع اقتراحات التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة .

Abstract

The aim of this study is to address an important and important topic on the international scene, the phenomenon of illegal immigration, which has become a major threat to the security of countries, especially in light of the expansion of the concept of security to include in its concerns the social security related to identity. And on the other hand its danger to public security because of the extremist ideas that these groups carry to the extent of carrying out terrorist acts. This study deals in detail with the impact of this phenomenon on the security of Algeria, which is considered in view of its geographic location, one of the largest regions suffering from this phenomenon, The impact of this on the security of Algeria to overcome the approaches and strategies adopted by Algeria to confront this phenomenon, which has become a real threat to Algerian security, and finally to develop proposals that Which would reduce this phenomenon.